مجلة

دراسات شرق أوسطية

فصلية محكمة

يصدرها مركز دراسات الشرق الأوسط

بالتعاون مع المؤسسة الأردنية للبحوث والمعلومات

رئيس التحرير

جواد الحمد

مدير التحرير

عبد الحميد الكيالي

سكرتير التحرير

ياسمين الأسعد

هيئة التحرير

إبراهيم أبو عرقوب	أحمد البرصان
أحمد سعيد نوفل	عبد الفتاح الرشدان
علي محافظة	محمد أبو حمور

السنة ٢١ | العدد (٨٢) | شتاء ٢٠١٨

الآراء الواردة لا تعبر بالضرورة عن توجهات تتبناها المجلة

عمان – شتاء ٢٠١٨

جميع الحقوق محفوظة
لمركز دراسات الشرق الأوسط
والمؤسسة الأردنية للبحوث والمعلومات

مجلة دراسات شرق أوسطية
هاتف ٤٦١٣٤٥١-٦-٩٦٢+ / فاكس ٤٦١٣٤٥٢-٦-٩٦٢+
ص.ب ٩٢٧٦٥٧ - عمان (١١١٩٠) الأردن
E-MAIL: MESC@MESC.COM.JO, MESJ@MESC.COM
HTTP:// WWW.MESJ.COM

المملكة الأردنية الهاشمية

رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية

(د/٢٠١٠/٩١٦)

هيئة المستشارين

الأميرة وجدان بنت فواز الهاشمي الأردن	أحمد التويجـــري السعودية
أحمد يوسف أحمد مصر	إسحـــق الفرحان الأردن
أميـــن مشاقبـة الأردن	سعد ناجي جواد العراق
عبد الإله بلقزيز المغرب	عبد الله النفيســي الكويت
غانـــم النجـــــار الكويت	فهد الحارثي العرابي السعودية
مجـــدي عمـــر الأردن	محمـــد المسفر قطر
مروان كمال الأردن	

قواعد وأصول النشر

١. تقبل المجلة البحوث التي تعالج قضايا التحولات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والإستراتيجية في منطقة الشرق الأوسط بشكل عام، وقضايا العالم ذات الأثر على الشرق الأوسط، والتقارير الموجزة عن الأحداث الجارية، والندوات والمؤتمرات المتخصصة في شؤون الشرق الأوسط ومتعلقاتها الدولية.

٢. يشترط في الأبحاث والتقارير المقدمة للنشر تناول قضايا عامة في الشأن الشرق أوسطي، إضافة إلى مناقشتها وطرحها للسيناريوهات المستقبلية للقضية، حيث لا تُعنى المجلة بالقضايا المحلية ولا التاريخية.

٣. يشترط في الدراسة ألا تكون قد نشرت سابقا أو مقدمة للنشر في أي مكان آخر.

٤. تخضع الدراسات والبحوث للتحكيم العلمي المتعارف عليه عالمياً، ويبلغ الباحث بقرار هيئة التحرير خلال ثلاثة شهور من تسلم البحث.

٥. يحق للمجلة إعادة نشر البحث كاملا أو جزءاً منه بأي شكل وبأي لغة كانت دون الحاجة إلى استئذان الكاتب.

٦. تعبر الأبحاث والمقالات المنشورة عن رأي أصحابها، ولا تمثل بالضرورة وجهة نظر الدورية أو المؤسسات التي تصدرها.

٧. يرفق الباحث سيرته الذاتية مع البحث.

٨. يرفق الباحث ملخصاً باللغتين العربية والإنجليزية لبحثه بما لا يزيد على ٤٠٠ كلمة لكل منهما.

٩. تقدم البحوث إلكترونياً مرفقة مع نسختين ورقيّتين، وتكون الهوامش أسفل الصفحات والمراجع في آخره.

١٠. لا يزيد حجم المقالات البحثية المقبولة للنشر على ٦٥٠٠ كلمة، ومراجعة الكتاب على ٧٠٠، والتقرير على ٢٦٠٠ كلمة.

١١. يتم تزويد الباحث بنسختين من المجلة، وكاتب التقرير بنسخة واحدة.

١٢. المجلة غير ملزمة بنشر كل ما يصلها من بحوث أو مراجعات كتب، ولا تلتزم بإعادتها إلى أصحابها.

المحتويات

المقال الافتتاحي وعد بلفور.. وماذا بعد؟ **التحرير**	٧
البحوث والدراسات النخب السياسية الليبية ودورها في المصالحة الوطنية **محمد عبد الحفيظ الشيخ**	١٣
تحليل استراتيجي خمسون عامًا على هزيمة عام ١٩٦٧ النتائج واتجاهات المستقبل **رائد نعيرات**	٣٥
مقابلة العدد **دولة الأستاذ طاهر المصري** علاقات الأردن وخياراته بعد قرار الرئيس الأمريكي ترامب بشأن القدس **أسرة التحرير**	٥٧
ملف العدد **المصالحة الوطنية الفلسطينية ٢٠١٧** الموقف الإسرائيلي من اتفاق المصالحة ٢٠١٧ بين حركتي فتح وحماس **نبيل عودة**	٧١
ردود الفعل على المصالحة الفلسطينية ٢٠١٧ **مجدي عبد العزيز**	٨١
وثيقة: اتفاق حركتي فتح وحماس لإنهاء الانقسام الفلسطيني	٨٩
المقالات والتقارير الأزمة الخليجية ٢٠١٧.. البعد الآخر **فريق الأزمات العربي**	٩٣

قراءة قانونية في تصويت مجلس الأمن الدولي وقرار الجمعية العامة بشأن القدس **أنيس فوزي قاسم** **عبد الله أبو عيد**	١١١
ندوة "العلاقات العربية- الإقليمية: الواقع والآفاق" **بكر البدور**	١١٩
الملف البيبلوغرافي **الأزمة السورية ٢٠١٥-٢٠١٧** - المراجع العربية - المراجع الإنجليزية - أحدث الإصدارات **عبد القادر نعيم**	١٤١ ١٤٢ ١٤٦
الملخصات العربية (للقسم الإنجليزي)	١٤٩
English Section **Books review on** *Syria, Military-in-Politics and Middle East Wars* ***Marwan Asmar***	153
English Abstracts (for Arabic Section)	--

المقال الافتتاحي

وعد بلفور، وماذا بعد؟

اكتسب وعد بلفور أهمية خاصة لتأثيره الكبير في تشكيل الواقع السياسي والجغرافي والسكاني في فلسطين على مدار الأعوام المئة الماضية، كما شكّل الوعد الحدثَ السياسيَّ الأهمَّ لقيام كيان استعماري على أرض فلسطين، حيث وُضِع حيّز التنفيذ الفوري بقرار تقسيم فلسطين ثم بإعلان قيام الدولة العبرية على أرض فلسطين، يوم ١٥ مايو/ أيار ١٩٤٨، وما ترتب على هذا الإعلان من نكبة للشعب الفلسطيني ما تزال ماثلة حتى الوقت الحاضر. ومنذ تأسيس إسرائيل والمنطقة تعاني من اضطرابات لم تكن أقلّ خطورة من الاضطرابات خلال فترة الاستعمار البريطاني والفرنسي والإيطالي للعالم العربي، وتشكّلت في مرحلة الاستقلال العربي بعد الحرب العالمية الثانية دول عربية ضعيفة لا تملك القوة ولا الإرادة المستقلة ولا المقومات اللازمة لمواجهة السياسات الاستعمارية والصهيونية على حدٍّ سواء، وكان الشعب الفلسطيني الضحية الأساسية لكلّ هذه المُتغيّرات، حيث حُرم من الاستقلال الوطني، واغتصبت ٨٧٪ من أرضه، وشُرِّد سكانها البالغ عددهم قرابة المليون إنسان.

كانت بيئة وعد بلفور مواتية للمشروع الصهيوني والاستعمار بعد سقوط الدولة العثمانية، وكان الوعد من نتائج الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٤، وتوقيع اتفاقية سايكس- بيكو عام ١٩١٦ في إطار دبلوماسية الحرب، التي كانت حريصة أشدّ الحرص على إرضاء الحلفاء الأوروبيين تجنّبًا لقيام حرب تالية في أوروبا، والتي لم تكترث في المقابل لما يمكن أن تشكلّه هذه الاتفاقيات من أثر مدمر على استقرار المشرق العربي.

وبرغم مقاومة الشعوب العربية والشعب الفلسطيني ضدّ الاستعمار، غير أنّ الاستعمار البريطاني، وبتواطؤ المجموعة الدولية، تمكّن من تحقيق وعده، وعمل على توفير كافة أسباب القوّة والمَنعة للكيان الجديد، ليعيش هذا الكيان الوليد أطول فترة ممكنة.

ومنذ ذلك الحين والشعب الفلسطيني والعربي يَصِفان وعد بلفور بما يستحقّه من أوصاف، لكنّ إسرائيل بقيت صامدة وتتمدّد في المنطقة وفق مخطط هرتزل الذي أعلن عنه في مؤتمر بازل في ٢٩ آب/ أغسطس ١٨٩٧. وإنْ تنامت القوّة الفلسطينية كفاعل أساسي مدعومة بقوّة عربية وإسلامية متفاوتة حسب الزمان، وحسب نظام الحكم وقوّة الحركة الشعبية، لكنّ الأمر الواقع اليوم هو أنّ الأمّة العربية والشعب الفلسطيني يواجهان كيانًا قويًّا مسلّحًا، في ظلّ انفتاح عدد من الأطراف العربية على هذا الكيان في تحوّل سلبيّ كبير من قبل هذه الأطراف، سواء كانت دولًا أو حركات أو أفراداً، حيث تناول التحول الفكر السياسي والبوصلة الاستراتيجية وتعريف العدوّ بالنسبة للأمة العربية ومصالحها العليا. كما بدأت أطراف عربية وفلسطينية تأخذ على عاتقها تطويع المقاومة الفلسطينية، وتجريدها من سلاحها، وتجفيف منابعها المالية والبشرية.

وفي الواقع، شكّلت كلّ من انتفاضة عام ١٩٨٧ وانتفاضة الأقصى عام ٢٠٠٠ ضربة للمشروع الصهيوني، حيث توقّف عن التقدم الجغرافي، وتكرّس في وجهه العامل الفلسطيني كعامل حاسم، وظهرت هشاشة إسرائيل الأمنية والعسكرية، والتي اتخذت إجراءات كان هدفها الأساسي المحافظة على وجودها أكثر منها تحقيق تمدّد جغرافي توسعي في المنطقة، فيما يُعدّ انتكاسة مهمّة غير مسبوقة في المشروع الصهيوني، كما تمثّلت هذه الانتكاسة عمليًّا ببناء الجدار الفاصل غرب "الخط الأخضر" للأراضي المحتلة عام ١٩٤٨، كما تكرّست الانتكاسة بأربع هزائم عسكرية وأمنية مُنِي بها جيش الاحتلال في ثماني سنوات (٢٠٠٦-٢٠١٤) أمام المقاومة اللبنانية والفلسطينية فقط، في ظاهرة غير

مسبوقة في تاريخ الصراع في المنطقة أيضًا، حيث تحمل هذه التحوّلات دلالات واسعة باتجاه ضعف المشروع واهتزازه وانكفائه، بل وعجزه عن الدفاع عن نفسه.

وفي ضوء هذا التحليل، نطرح سؤالاً مهمًّا بشأن المطلوب خلال السنوات الخمس القادمة لمواجهة نتائج وعد بلفور، والحدّ من استقرار إسرائيل وتمدّدها سياسيًّا واقتصاديًّا وعسكريًّا وأمنيًّا في المنطقة، والذي (إن حصل) سيهدد أمن المنطقة واستقرارها ودول المنطقة جميعها، ولا شكّ أنّ المطلوب كثير ولا يتسع هذا المقال للحديث في تفاصيله، ومع ذلك ينبغي أن يستند إلى رؤية متكاملة في الفعل والدور، ومن هنا نقترح جملةً من النقاط، من أبرزها:

- رسم رؤية استراتيجية لإنهاء الوعد وما تحقق منه، ولهزيمة المشروع الصهيوني الاستعماري، بحيث تتكامل فيها الأدوار في حلقات الصراع الأربع: الفلسطينية، والعربية، والإسلامية والدولية.
- استمرار المقاومة الفلسطينية بكافّة أشكالها، بل ودعمها، وعدم التفريط بهذا الخيار تحت أيّ ذريعة، وإن كان تحت عنوان المصالحة الوطنية أو الوحدة الوطنية، لأنّه لا معنى لهذه الوحدة دون مقاومة، كما أنّ هذه الشعارات تستخدم أحيانًا لتجريد الشعب من مصادر قوته وخياراته التي أثبتت على الدوام بأنّ العدوّ يحسب لها حسابًا.
- استمرار المقاطعة العربية والإسلامية لإسرائيل بالكامل، والعمل على إلغاء كلّ علاقة قائمة معها سريّةً أو علنية بلا تحفظّ ولا حسابات قصيرة المدى، والدعوة لمحاصرة إسرائيل دوليًّا، والعمل على طردها من المؤسسات الدولية.
- حشد القوة العربية والإسلامية الشعبية لمختلف التيّارات في مؤتمرات سنوية ومؤسسات عامّة مشتركة لتحشيد طاقات الأمّة المادية والإعلاميّة والسياسية والشعبية والقانونية وغيرها لإسناد الشعب الفلسطيني وتشجيع المواجهة المفتوحة مع إسرائيل في العالم باستمرار وتصاعد على مختلف المستويات.

- تكامل الأدوار الفلسطينية بين فلسطينيي الداخل (عرب ١٩٤٨)، وفلسطينيي الضفة الغربية والقدس، وفلسطينيي قطاع غزة، وفلسطينيي الشتات، في مواجهة المشروع الصهيوني وتحقيق مصالح الشعب الفلسطيني، في إطار مشروع وطني جامع يحقق الأهداف الوطنية للشعب الفلسطيني بالعودة إلى أرضه وإنهاء الاحتلال الإسرائيلي لبلاده.

التحرير

البحوث والدراسات

النخب السياسية الليبية ودورها في المصالحة الوطنية

محمد عبدالحفيظ الشيخ*

مقدمة

على امتداد التاريخ الإنساني، لعبت النخب بمختلف مشاربها وتوجهاتها دورًا رئيسًا في قيادة الإصلاح والتغيير داخل مجتمعاتها، وتنطوي النخب السياسية على أهمية قصوى في هذا الخصوص، بالنظر إلى تأثيرها البالغ على مجريات الأمور وتوجيهها خصوصًا في عملية صنع القرارات المهمة المرتبطة بمختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

تشكّل النخب السياسية أحد الروافد المهمة في عملية تحقيق المصالحة الوطنية، لاسيما في مراحل الصراعات والأزمات التي تمر بها الدول، إذ تقوم النخب بدورها الفاعل في فتح قنوات الحوار، وتقريب وجهات النظر وتقليص الفجوات بين الأطراف المتخاصمة، ومن ثم التوصل إلى حلول وسطى، وقد تمكنت هذه النخب من تحقيق نوع من الانسجام والاستقرار لبلدانها.

بعد سقوط نظام القذافي في أواخر عام ٢٠١١، وفي إطار التحول من النظام الشمولي إلى النظام الديمقراطي، وهو ما فسح المجال أمام بروز قوى ونخب سياسية جديدة، لم تتح لها إمكانية الظهور في السابق. لقد أثبتت التجربة خلال السنوات المنصرمة فشل هذه النخب وعدم قدرتها وضعفها في تحقيق توافق وطني حقيقي يؤسس لمرحلة ما بعد القذافي، بسبب حالة الانقسام والتشرذم التي أصبحت سمة بارزة للنخبة السياسية الليبية. ولابد من تحديد حقيقة مفادها أنّ الخلافات التي عصفت بالبلد سببها بعض النخب السياسية الحاكمة، فهي من أخذت البلد بهذا النفق المظلم، وأسهمت في توسيع رقعة العنف، وإبطاء أي حل وطني حقيقي، وهو ما شكّل امتحانًا لمصداقيتها. فالنخب السياسية الليبية إلا باستثناءات محدودة

* محاضر بقسم العلوم السياسية، كلية إدارة الأعمال، جامعة الجفرة، ليبيا.

كانت مؤججة للصراعات القبلية والمناطقية وإشعال الفتن والحروب مما أدى إلى مزيد من القتل والتهجير إلى الدرجة التي راح ضحيتها الآلاف الأبرياء من أبناء الشعب الليبي.

كل ذلك عمّق التناقضات، وهدّد الاستقرار، وأدخل البلاد في دوامة من الأزمات عنوانها: العنف، الفساد، إضافة إلى ملامح الاستبداد جرّاء تناحر النخب والزعامات السياسية على المصالح الضيقة، وانعكس ذلك سلبًا على حياة المواطن الذي يدفع يوميًا الثمن بحياته، وجعل عملية المصالحة بعد مرور تجربة سبع سنوات هشّة والمجتمع غير متماسك، والمواطنة في حالة تراجع أمام الولاءات الضيقة، وتزداد الأزمة تعقيدًا مع التدخلات الخارجية.

وبفعل فشل عملية إعادة بناء الدولة الليبية على أسس صحيحة بما يؤمن الاستقرار والتنمية والسلم الأهلي، تحتاج ليبيا إلى رؤية متجددة تعتمدها نخبة تستطيع التعاطي المسؤول مع الأزمات والمشكلات القديمة منها والجديدة، وتقع على عاتقها مهمة محاربة مثلث الاستبداد والعنف والفساد.

تكمن أهمية الدراسة في إبراز دور النخب السياسية الليبية في مسار المصالحة الوطنية، ومدى كفاءة وفعالية هذه النخب ونجاحها في أداء وظائفها وإخفاقها، إضافة إلى إبراز العقبات والمشاكل التي تحول دون تحقيق مصالحة وطنية شاملة تقود البلد إلى الأمن والاستقرار.

وهذا بدوره ما يدفعنا إلى طرح التساؤلات التالية: ما الدور الذي لعبته النخب السياسية الليبية في الانقسام وحوارات المصالحة بعد عام ٢٠١١؟ وهل تكوينة النخب السياسية الليبية بتوليفتها الحالية وثقافتها وسلوكها تستطيع التعاطي مع استحقاقات المرحلة بإيجابية وتعتمد مشروعًا سياسيًا بعيدًا عن نزعات الإقصاء والتهميش وتتخذ من التوافق الوطني منطلقًا لها، بما يسهم في تحقيق مصالحة وطنية حقيقية؟

تنطلق الدراسة من فرضية مفادها أنّ النخب السياسية الليبية ساهمت في تأجيج الصراع بين المكونات الاجتماعية الليبية، وهي غير قادرة الآن على تحقيق المصالحة الوطنية، إما لعدم كفاءتها أو لعدم رغبتها في ذلك.

أولًا: التحليل المفاهيمي لدلالات ومقاصد الصياغة اللفظية لعنوان البحث

١- مفهوم النخبة

يرتبط مفهوم النخبة Elite بتوزيع السلطة والقوة والنفوذ داخل المجتمع. وبقدر ما يثير هذا المفهوم من جدل في تحديد دلالته، فإنّ ثمة ميزتين أساسيتين في سياق تشكّل النخبة وتميّز دورها في الحياة الفكرية والسياسية والثقافية، الأولى قوة تأثيرها، والثانية قدرتها على ضبط التحولات التي تعيشها المجتمعات، وبالتالي فهي أقلية تتوافر لها خصائص القوة والفاعلية وقدرة على إدارة وصياغة التفاعلات الحاصلة في إطار المجتمع ككل في مجالات مختلفة ومن خلال تشكل بنيتها في المجتمعات، فهي تملك في الوقت نفسه القدرة على التعويض والاستبدال وتجديد حيوية دورها الفاعل في إطار التحولات.

وهنا، يمكن تعريف النخبة بأنها جماعة (أو جماعات) من الأفراد لهم خصائص مميزة، تجعلهم يقومون بأدوار أكثر تميزًا في حياة مجتمعاتهم، ومؤشر هذا التمييز في الأدوار هو تأثيرهم البالغ على مجريات الأمور وتوجيهها، كما ينعكس تأثيرهم على عمليات صنع القرارات المهمة في مختلف المجالات الفكرية والسياسية والاقتصادية والثقافية[١].

مجمل القول، إنّ مفهوم النخبة يشير إلى إحدى سمات البناء الاجتماعي وهو اختلاف درجتي النفوذ والتأثير اللتين يتمتع بهما أعضاء تنظيم اجتماعي، ففي كل المجتمعات على اختلاف مراحل تطورها الاقتصادي والاجتماعي أو مدى نضجها وتقدمها توجد مجموعة من الأفراد تمتلك نفوذًا أكبر من الآخرين في مجالات الحياة المختلفة، وهي التي تعمل على تحقيق الأهداف العامة للمجتمع، وهناك أنواع مختلفة من النخب أبرزها النخب السياسية والنخب الاقتصادية والعسكرية ونخبة المفكرين والمثقفين.

٢- مفهوم النخبة السياسية

حمّل مفهوم النخبة دلالات عدة لدى الباحثين والكتّاب، فعلى سبيل المثال لا الحصر، يقتصر مفهوم النخبة السياسية لدى بنتام (Puntam) على أولئك الذين لهم

[١] أحمد زايد، نخب ما بعد الاستعمار، **مجلة الديمقراطية**، العدد ٢٥، كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٧، ص٣٩.

سلطة أكبر على الآخرين، فالنخبة السياسية لديه تقتصر على البرلمانيين والوزراء ورؤساء الدولة، بالإضافة إلى كبار الموظفين. ويستخلص من ذلك، بأنّ النخبة السياسية هي أقلية تستأثر بالمراكز والمناصب العليا داخل المجتمع، بما تمتلكه من خصائص وقدرات ذاتية وإمكانيات أخرى موضوعية تمكنها من السيطرة على صناعة القرار، وإدارة الشأن السياسي في الدولة[٢].

ويعرّف جميل هلال النخب السياسية بأنّها القيادة السياسية، أي الفئة التي تقوم باتخاذ القرارات السياسية وتحديد التوجهات والخطوات ذات الصلة بالمصير الوطني[٣]. وفي السياق ذاته، ذكر عياد البطنيحي، أنّ استعمال كلمة نخب سياسية هنا يقصد بها القادة السياسيون، أي من في يدهم مقاليد السلطة السياسية دون ربط النخبة بالأفضلية والتفوق، أي أنّه ليس بالضرورة أن يكون من هو في جهاز السلطة السياسية أفضل ما في المجتمع. فكل من في السلطة أو من هم مقربون إليها يدرجون كنخب سياسية، هذا فضلًا عن القوى الأخرى التي تقع خارج بناء السلطة الرسمية كالأحزاب وجماعات الضغط وأصحاب النفوذ السياسي والقادرين على التأثير في صنع القرار[٤]. إذن، هناك نخب سياسية داخل الحكم، ويطلق عليها نخب سياسية رسمية، ونخب سياسية خارج الحكم، يطلق عليها نخب سياسية غير رسمية.

تجدر الإشارة إلى أنّ هناك نوعين من النخب السياسية، هما:

أ. **النخب الوهمية:** وهذه النخب تكون مؤقتة وقد جاءت إلى السلطة إما في مراحل زمنية مأزومة مثل الانقلابات والثورات وحالات الفوضى، أو في مراحل الفراغ السياسي لاسيما في المرحلة الانتقالية التي تمر بها البلدان من الدكتاتورية إلى الديمقراطية.

---

[٢] إدريس لكريني، النخب السياسية العربية، شرعنة الأوضاع أم انتصار للتغيير، مجلة الوعي العربي، ٨/ ٩/ ٢٠٠٩
ttp://elw3yalarabi.org/modules.php?name=News&file=print&sid=5725

[٣] جميل هلال، **إضاءة على مأزق النخب السياسية الفلسطينية** (بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ٢٠١٢)، ص١٢١.

[٤] عياد البطنيحي، نهاية النخب السياسية الفلسطينية، الحوار المتمدن، العدد ٢٢٥٢، ١٥/ ٤/ ٢٠٠٨،
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=131485

وتتميز هذه النخب بعدم كفاءتها وعدم قدرتها على إدارة الصراع بصورة صحيحة أو كثرة أخطاءها واجتهاداتها في إدارة الملفات الحساسة والمهمة.

وفي بعض الأحيان، فإنّ هذه النخب تكون مصطنعة بفعل وسائل الإعلام من خلال التركيز عليها بفعل التأزم الطائفي أو العرقي التي تمر بها المجتمعات التعددية. وعادة هذا النوع من النخب لا تتوفر فيه شروط النخبة السياسية المعروفة في الدول الديمقراطية، كما أنّ البعض يستند في صعوده على النخب الحاكمة بفعل عوامل غير الكفاءة والقدرة لاسيما في دول العالم الثالث، إنّما بفعل عوامل القوة الاقتصادية أو الحزبية أو العشائرية أو القوة العسكرية.

ب. النخب السياسية الحقيقية: تتمتع هذه النخب بقدرات وإمكانات مادية ومعنوية، وتتسم أيضًا بقدرتها على الثبات والتطور، ويتميز دورها في السعي الجاد للتوافق والبناء، وهي تعمل من أجل المحافظة على العباد والبلاد ويكون دورها فاعلًا لاسيما في وقت الأزمات والمشكلات المعقدة، وعادة ما تحظى بامتداد جماهيري واسع. وإذ تعدّ النخب السياسية المنظمة هي القوى الفاعلة في الكيانات السياسية في العصر الحديث، فإنّها تتأطّر لأجل ذلك الدور على هيئة جماعات مصالح وأحزاب ومنظمات مهنية وغيرها.

٣- مفهوم المصالحة الوطنية

تعني المصالحة الوطنية في أبسط معانيها "عملية للتوافق الوطني على أساسها تنشأ علاقة بين الأطراف السياسية والمجتمعية قائمة على التسامح والعدل وإزالة آثار صراعات الماضي، لتحقيق التعايش السلمي بين أطياف المجتمع كافة، بما يضمن الانتقال الصحيح للديمقراطية، من خلال آليات محددة، ووفق مجموعة من الإجراءات"[٥]. كما تعرّف بأنّها توافق وطني بين طرفين أو مجموعة من الأطراف داخل المجتمع الواحد من أجل ردم الفجوات بينهم ومحاولة تقريب وجهات النظر، فهي عملية توافق وطني، تنشأ على أساسها علاقة بين الأطراف

[٥] محمد عبد الحفيظ الشيخ، تحديات المصالحة الوطنية في ليبيا بعد ٢٠١١، **مجلة المستقبل العربي**، العدد ٤٣١، كانون الثاني/ يناير ٢٠١٥، ص١٢٣.

السياسية والمجتمعية، وتقوم على قيم التسامح، وإزالة آثار صراعات الماضي، من خلال آليات محددة واضحة وفق مجموعة من الإجراءات تهدف للوصول إلى نقطة الالتقاء، يمهد الطريق نحو إنقاذ الوطن ووضعه في الطريق الصحيح نحو الاستقرار الكامل[٦].

فبلوغ المصالحة الوطنية الحقيقية والشاملة هو أمر ليس بالهيّن، ويتطلب إلمامًا تامًا بالواقع السياسي والاجتماعي والقانوني، وإدراك الدرب الصحيح والإجراءات المطلوبة لبلوغ المصالحة الوطنية دراسة تجارب الدول الأخرى. وهو ما يستلزم اتباع الآليات المناسبة للعدالة الانتقالية. لذلك فمن المهم دراسة المصالحة الوطنية، جنبًا إلى جنب مع آليات العدالة الانتقالية، وهي تحديدًا كشف الحقيقة والمحاسبة والتطهير، والإصلاح المؤسسي، والعفو، وجبر أضرار الضحايا، وتخليد ذكراهم، وحفظ الذاكرة الجماعية.

إذن، فالمصالحة الوطنية المرجوة من تطبيق آليات العدالة الانتقالية تقوم أساسًا على مسارات حقوقية وعدلية، وهي في ذلك تختلف عن المصالحة التي تسعى لها التيارات والفصائل السياسية التي يضطلع بها أساسًا ممثلو الأحزاب والقوى السياسية المختلفة. ومصطلح العدالة الانتقالية لا يعني إطلاقًا التصالح مع مرتكبي الجرائم الجسيمة، لأنّ مفهوم المحاسبة وهو أحد أهم دعائم العدالة الانتقالية وفقًا للاتجاهات الدولية الحديثة، حيث يمنع المصالحة مع مرتكبي الجرائم الجسيمة وجرائم الإرهاب. وبالتالي يعني هذا المفهوم، إجراء عملية الفرز والتصنيف واستخدام آليات العدالة الانتقالية الأخرى المتاحة لمحاولة رأب تصدعات المجتمع وإعادة الاستقرار إليه عن طريق تحديد أسباب وأنماط العنف واحتوائه، وإعادة إدماج من شرد عن الطريق أو غرر به إلى أحضان المجتمع[٧].

ثانيًا: في الأسباب النخبوية لإخفاق عملية المصالحة الوطنية في ليبيا

على الرغم من بعض سمات الدور الإيجابي للنخب السياسية الليبية في تحقيق

---

[٦] قريب بلال، المصالحة الوطنية في العراق، **مجلة جيل العلوم الإنسانية والاجتماعية** (مركز جيل البحث العلمي، كانون الثاني/ يناير ٢٠١٥)، العدد ١٥، ص١٦٢.

[٧] عادل ماجد، تحديات تطبيق العدالة الانتقالية في مصر، **مجلة الديمقراطية**، العدد ٥٤، القاهرة، نيسان/ أبريل ٢٠١٤، ص١٢.

المصالحة، بيد أنّ دورها السلبي كان أكبر وأشد وطأة على المصالحة. إنّ الإخفاق الذي سنلاحظه بدا واضحًا بعد التدخل الخارجي عام ٢٠١١، لإسقاط نظام القذافي، حيث أزيحت نخبة البناء المتماسكة بالقوة الخارجية وعملت على تفكيكها وإزاحتها، لتحل محلها مجموعة مصالح فئوية وغير معنية إلا بتحقيق أهدافها السياسية في إطار التمكن من السيطرة على السلطة وضمان جني المكاسب المادية. وتبرز في هذا الإطار أسئلة حول عجز القيادات الليبية عن إدارة الشأن العام نستعرض هنا بعضها:

١- انقسام وتشرذم النخب السياسية الليبية

يعكس الوضع الليبي الحالي بشكل واضح مدى الأزمة المزمنة التي تعانيها النخب السياسية الليبية بمختلف أطيافها وانتماءاتها، حيث بدت هذه النخبة طوال الوقت متشرذمة وغارقة في دوامة لا تنتهي من الخلافات والانقسامات، فضلًا عن حالة التوتر والمناكفة السياسية والتخوين التي حكمت العلاقة بين البرلمان والمجلس الرئاسي. وهو ما سمح لأطراف خارجية بالتدخل وتعميق الأزمة الليبية، لغياب المناعة أو الحصانة الذاتية، وبالتالي استباحت النظام السياسي، كما هو حاصل اليوم. كما تعاني هذه النخب من غياب أو ضعف القدرة على بناء توافق وطني حقيقي، بشأن أولويات المرحلة الانتقالية واستحقاقاتها. وأثبتت بجدارة أنها نخبة تسلطية فكرًا وممارسة، ينقصها الالتزام والمصداقية، وتعاني النخبة بمختلف انتماءاتها من غياب أو ضعف التكوين الديمقراطي، ولا تؤمن إيماناً حقيقيًا بالقيم والمبادئ الديمقراطية. كما تعاني معضلة الإقصاء السياسي المتبادل، وهي سمة تلف معظم النخب السياسية، وعليه، فقد غابت عن ممارسات هذه النخبة ثقافة الديمقراطية المتمثلة في القبول بالتعدد والاختلاف في المصالح والرؤى، والتسامح السياسي والفكري، والالتزام بالحوار كآلية لحل الخلافات. بل أصبحت النخب المتنافسة والمتصارعة على الساحة الليبية تعلي مصالح قبائلها وأحزابها على حساب المصالح الوطنية التي غابت أو تكاد تغيب. وهي ما تجسده في حقيقة الأمر الأزمة العميقة التي تعانيها النخب السياسية في ليبيا[٨].

[٨] حسنين توفيق إبراهيم، أزمة النخبة السياسية وتعثر مسار الثورة، **مجلة الديمقراطية**، العدد ٥٢، ٢٠١٢، ص٣٢.

وعند تشخيص وتحليل سلوك النخب في أثناء الممارسة البرلمانية، اتضح تغيب بعض النواب عن الجلسات المقررة، وحدة الخلافات التي كانت تنتاب جلسات البرلمان، وتكرر مقاطعة جلسات المجلس لعدة مرات، وكانت النتيجة شللًا تامًا في الحياة البرلمانية الليبية، ويعد هذا مؤشّرًا مهما لقياس غياب التجانس والإجماع والتوافق وغياب الثقة بين النخب السياسية. وعليه، وقع البرلمان في فخ التجاذبات السياسية، خلافًا للتقاليد والأعراف الدستورية الراسخة، هذا بالإضافة إلى أنّه افتقر إلى روح الفريق، وحاولت بعض الكتل الرئيسية في البرلمان إنجاز أجندتها الخاصة على حساب الأجندة الوطنية وقواعد التعاون الداخلي لإنجاز المهام المنوطة بها، وقد غيّب الانقسام الليبي الحد الأدنى من رؤية ليبية واحدة للأمور[٩].

فالنخب السياسية تتحمل العبء الأكبر من المسؤولية في تعثر المصالحة وإنّهاء حالة الانقسام، فالتناقض الكبير في توجهاتها وتغليبها منطق المصالح الضيقة وكذلك الجمود الفكري الذي لازم بعضها، إضافة إلى الراديكالية التي ميزت مواقف بعضها، واعتمادها سياسة إقصاء وإلغاء الآخر، وهي سمة تلف معظم النخب السياسية الليبية، كلها عوامل ساهمت في إضعافها وإخفاقها.

ومع التسليم بأنّ جُل الأزمات السالفة الذكر ليست وليدة سنوات ما بعد الثورة، بل هي تراكمات سياسات النظام التسلطي، إلّا أنّها ازدادت حدة وتفاقمًا بسبب سوء أداء النخب السياسية التي تولت إدارة الشأن العام الليبي بعد إطاحة النظام السابق، حيث أظهرت عجزاً واضحاً في القدرة على بناء توافقات وطنية حول القضايا الكبرى، كما أثبتت فشلًا أو تعثرًا واضحًا في وضع وتنفيذ استراتيجيات وخطط فعالة، ليس لحل المشكلات المجتمعية من جذورها، باعتبار أن ذلك يتطلب بعض الوقت، ولكن على الأقل لوقف حالة التدهور، ووضع البلاد على بدايات الطريق الصحيح لتحقيق التنمية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية.

---

[٩] الشيخ، **تحديات المصالحة الوطنية في ليبيا بعد ٢٠١١**، ص١٠٣.

٢- انعدام الثقة بين النخب السياسية

اتسمت علاقة النخب السياسية الليبية بأنّها تمر بأزمة عدم الثقة فيما بينها، وبات الجميع ينظر إليها بعين الشك تجسيدًا لأطروحة هوبس بأنّها حرب الكل ضد الكل، وأصبحت أزمة الثقة بين القوى السياسية والمكونات الاجتماعية، بل داخل المؤسسات نفسها. قادت إلى تبلور طبقة سياسية منفصلة عن بنية المجتمع نفسه، طبقة سياسيين يعيشون حياة خاصة، ومنها نجد فقدان ثقة المواطن بالنخبة، وفقدان الثقة بين النخب، وفقدان الثقة بين المكونات، وباتت النخب السياسية تتصرف أولًا وقبل كل شي بناءً على مصالحها الضيقة حتى لو كانت على حساب مصالح الوطن العليا للشعب والوطن، الأمر الذي أسهم بشكل كبير في خلق فجوة بين السلطة السياسية الحاكمة من جهة وأفراد المجتمع من ناحية أخرى، وفرض استمرار الأوضاع السياسية على حالها وهو الذي أفقد هذه النخب ثقة الجماهير، ولذلك فالناس باتوا أكثر تشككًا بالسياسيين وفي المؤسسات بأشكالها العديدة، وولّد شعور بخيبة الأمل والإحباط في أوساط الشعب الليبي بشأن قدرة هذه النخب السياسية على حل المشكلات الُملحة، فيما فضلت نخب أخرى الانكفاء على نفسها، والانزواء بعيدًا، فأصبحت العملية السياسية قبل أن تخرج من مأزق تدخل إلى آخر أعمق. لكن ربما يمكن تحقيق توافق وطني في حال قدّمت النخب والقيادات السياسية الليبية المصلحة الوطنية العليا على المصالح والمكاسب الحزبية الآنية[١٠].

إن ما تحتاج إليه ليبيا اليوم هو نخبة سياسية جديدة تطور مشروعاً خالياً من نزعة الثأر والانتقام والإقصاء، وتتخذ من التوافق السياسي أساسًا له، وتستطيع هذه النخبة أن تتعامل مع ميراث عدم الثقة الذي ورثته القوى السياسية منذ ما قبل سقوط القذافي وما بعده. وصياغة عقد جديد بين هذه الأطراف، بالاستناد إلى الدستور الذي يمثل خريطة لتنظيم الحياة السياسية.

---

[١٠] مهدي جابر مهدي، إشكالية الديمقراطية في العراق ٢٠٠٣، الحوار المتمدن، العدد ٣٩٢٨، ١/ ١٢/ ٢٠١٢.
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=334778

٣- غياب الرؤية السياسية

إن بعضًا من النخب السياسية الليبية ليس لديها الرؤية السياسية للعمل السياسي الناضجة والفاعلة، وبسبب العديد من العوامل الذاتية التي تخص بنية النخب وسلوكاتها ووزنها داخل النظام السياسي، إلى جانب عوامل موضوعية تتعلق بمنظومة الانتقال الديمقراطي في ليبيا وتجربتها القصيرة المثقلة بتركة تسلط استمرت عقودا، يمكن القول إنّ النخب في ليبيا لم تتخذ مواقف سياسية واضحة من عملية المصالحة الوطنية، بسبب غياب التنسيق للمواقف والجهود بين أقطاب النخب، وعدم التزامها بالديمقراطية كقواعد تحكم تنظيماتها. وإن كان هذا يتعلق بحقيقة أنّ الليبيين لم يتوصلوا بعد إلى رؤية مشتركة لمجتمع ديمقراطي ممثل للجميع، ومازالت هناك الكثير من العقبات والتحديات التي تحول دون الوحدة الوطنية.

تُعتبر النخب التي من المفترض أنّها صاحبة المصلحة والمسؤولية عن إيجاد حركية سياسية تفضي إلى الانتقال الديمقراطي، ورغم ما تظهره من مؤشرات إيجابية على مستوى المواقف المعلنة، ولأسباب موضوعية وذاتية، محدودة الفعل والتأثير السياسي، الأمر الذي يجعلها غير قادرة إلى حد الآن على الاضطلاع بدور فعال في إنهاء الانقسام وتحقيق المصالحة[١١].

ولا بد من تحديد حقيقة مُفادها أن التعثر في جهود المصالحة الوطنية لا تتحمله النخب السياسية فقط، وإنّما الجهات الأخرى، التي حاول ويحاول بعضها وضع العصي في دولاب العملية السياسية أولًا، ومن ثم جهود المصالحة الوطنية. ولكن على الرغم من ذلك، فإنّ النخب هي من تتحمل المسؤولية الأكبر في تأزم المصالحة الوطنية، بسبب كونها الطرف القيّم على العملية السياسية، وإدارة الشأن العام الليبي. إذ إنّ بعض النخب السياسية محملة بقناعات تعدّ بمثابة ثوابت قبل الدخول في أي حوار بخصوص المصالحة

[١١] يوسف محمد جمعة الصواني، **ليبيا: الثورة وتحديات بناء الدولة** (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٣)، ص٢٢٥.

الوطنية، لذلك نرى أنّه من الصعوبة الوصول لتحقيقها مما أفرغ مشروع المصالحة من محتواه، الأمر الذي جعل الساحة السياسية تنقسم بين مؤيد لمصالحة بدون شروط وآخر يصر على وضع شروط لا مناص من التخلي عنها، لكن كلا الطرفين يشتركان بغياب الرؤية الوطنية، لذلك لم يعد من الممكن رؤية أفق المصالحة الوطنية[١٢].

هذا التناقض خلق صراعًا بين النخب السياسية، على شرعية من يمثل الليبيين، وانعكس على غياب الأهداف المشتركة، وجعل هناك تعددًا في مراكز صنع القرار، مما أفقد النظام السياسي القيادة الواحدة. لقد ترتب على ذلك فقدان النظام السياسي للسلطة الإكراهية التي بدونها يفقد قدرته على الاستمرار والمحافظة على بقائه. وهذا كان عاملًا وسببًا أساسيًا في تفجير العنف السياسي في ليبيا. ناهيك عن تباين الثقافة السياسية للنخب، بين ثقافة سياسية وطنية تفصل السياسة عن الدين، وثقافة سياسية تدمج بين الدين والسياسة، بل وتسيس الدين من خلال إسقاط أو تنزيل بعض النصوص الدينية على سلوكها السياسي. وقد وصل الأمر بالبعض إلى تقديس سلوكه السياسي، وإسقاط بعض النصوص على سلوك الآخرين لإظهاره بعدم التوافق مع الدين وبالتالي تكفيره.

فمع فقر وضعف النخب السياسية أمام هذه المرحلة التاريخية الفاصلة التي يمر بها المشروع الوطني الليبي، بسبب حالة التفكك النخبوي وغياب الفعل السياسي، وعجزه عن التأثير في سلوك الآخرين وتجميع المصالح وحشد المطالب، إذن لا غضاضة من القول إنّها مرحلة نهاية النخب السياسية الليبية العاجزة عن الفعل والعطاء في أحلك الظروف التي تمر بها ليبيا[١٣].

٤- افتقار بعض النخب السياسية للروح الوطنية

إنّ بعض النخب السياسية يفتقر إلى الروح الوطنية، فهي لم تتصرف بكونها نخب لليبيا،

---

[١٢] علي الدين هلال وآخرون، **حال الأمة العربية ٢٠١٣ ـ ٢٠١٤، مراجعات ما بعد التغيير** (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٤)، ص١٨٤.

[١٣] عياد البطنيحي، النظام السياسي الفلسطيني.. في أزمة النخب السياسية، **مجلة السياسية الدولية**، العدد ١٧٤، تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٨، ص١٣.

وإنّما نخب لمكوناتها فقط. وبالتالي فإنّ النخب تدافع عن مصالح قبائلها ومناطقها، وهو بطبيعة الحال ما يتعارض مع المصلحة الوطنية. فضلًا عن ارتباط بعض النخب بأطراف خارجية وتحاول الاستقواء بالخارج في صراعها الداخلي وحتى مع النخب السياسية الليبية الأخرى، لاسيما تلك النخب التي عُرفت بنفسها القبلي والمناطقي.

ولأجل الحيلولة دون استعادة النخبة الوطنية لدورها في إطار قضية السيادة والخلاص من التبعية السياسية للخارج واستعادة العمل الوطني لبناء ليبيا، كان لا بد من إغراق البلد في لُجة الفساد السياسي والاقتصادي، وغلق الفرصة أمام الوطن من استعادة دوره في الحياة السياسية الداخلية والخارجية، والفساد هنا يعمل وفق قوانينه التي تفضي إلى توسيع دائرة النهب والتخريب، وبناء مجموعة فاسدة حاكمة تقاتل دفاعًا عن وجودها، وخوفًا من فضحها وتقديمها للعدالة، وهذه المجموعة الفاسدة تعمل بكل إمكاناتها لمنع تشكل أو بروز نخبة وطنية لها مشروعها الإصلاحي وتضرب بقوة للحيلولة دون بناء مشروع فكري وقضية وطنية يجتمع عليها الليبيون لإنقاذ الوطن من الهاوية.

إنّ جميع هذه التحديات الداخلية والخارجية تقود إلى ظهور نخب سياسية وقيادات فاعلة تسعى إلى إزالة الأخطار وتحقيق الوحدة الوطنية للمجتمع والتصدي لكل الأخطار وتعمل من أجل تقدم ونهوض المجتمع في شتى المجالات وتجدد الثقة في النفوس وتعمل جاهدة على إزالة الانقسامات والخصومات. فأين النخب والقيادات السياسية الليبية من كل ذلك؟

وبينما الواقع الليبي واقع في لُجة من التناقضات الحادة في العمل السياسي، فلا تزال النخب السياسية تتعاطى معها من منظور مصلحي ضيق بهدف الحفاظ على الذات والمصالح الحزبية الضيقة، ولا تزال تتغلب المساومات المصلحية الضيقة بين النخب السياسية التي تنحاز لطائفة بذاتها وأيديولوجية بعينها بدلًا من المساومات البراجماتية التي تعني توافقًا عقلانيًا بين المصالح المتضادة، وبالتالي الوصول إلى حل وسط يرضي جميع الأطراف والذي نحن الليبيين بأمّس الحاجة إليه، وعليه، لا غضاضة من القول بأنّ المرحلة التاريخية التي يمر بها الواقع الليبي هي مرحلة نهاية النخب السياسية الليبية، لأنّ هذه الأخيرة يفترض فاعليتها في الأزمات والشدائد، وليس الهروب والتقوقع حول

الذات حفاظًا على مصالحها الخاصة، واستغلال الأزمات المجتمعية والسياسية لتحقيق مصالحها الخاصة وبالتالي تعميق أزمة النظام السياسي[١٤].

٥- النخب والميليشيات المسلحة

لا تزال عملية تأسيس جيش جديد وقوات شرطة على أسس وطنية واحترافية تواجه بكثير من المعوقات، وبخاصة في ما يتعلق باستيعاب التشكيلات العسكرية، والكتائب المسلحة التي حاربت نظام القذافي، واحتفظت بأسلحتها ضمن هيكل الجيش النظامي.

وتدور أحاديث عن قيام بعض النخب السياسية الليبية بتشكيل مجموعات مسلحة تابعة لها أو تأييد قوى عسكرية قائمة. وبينما يتواصل النشوء العشوائي للتشكيلات والكتائب المسلحة ذات الأغراض المختلفة وتواجه برامج الإدماج صعوبات لافتقارها إلى الجدية على مستوى الإرادة السياسية. إنّ وجود هذه الميليشيات يدفع جماعات أخرى ويشجعها على البحث في أمر تشكيل مليشيات خاصة بها، وهو ما يسرّع الاتجاه نحو مزيد من الانقسام ونحو تجدد التمرد واحتمالات توسع رقعة الاحتراب[١٥].

لذلك، يتعين على الدولة الليبية (المنشودة) أن تضمن لجميع الليبيين عملية سياسية نزيهة وشفافة ومسؤولة. ويجب أن تحمي مواطنيها من طغيان قانون الميليشيات والعصابات المسلحة. وعلى القوى السياسية الليبية كافة أن تنبذ العنف كوسيلة لتحقيق أهداف سياسية وأغراض قبلية وحزبية، وحكم ميليشيوي، وأن تقبل حل جميع الميليشيات ودمج أفراد هذه الأخيرة في المؤسسات الأمنية والعسكرية الليبية الجديدة.

حتى اللحظة، لم يظهر ما يشير إلى نجاح الحكومات المتعاقبة في إنجاز أية خطوة حاسمة في هذا الشأن، بل إنّ هناك مؤشرات على استمرار تدهور الوضع الأمني، وتأخر بناء الجيش الوطني والمؤسسات الأمنية، لاسيما في ظل الخلافات والانقسامات شبه المستمرة بين مجلس النواب والمجلس الرئاسي، وداخل كل منهما، الأمر الذي أصابهما

---

[١٤] البنطيحي، **النظام السياسي الفلسطيني ... في أزمة النخب السياسية**، ص١٦.

[١٥] الصواني، **ليبيا: الثورة وتحديات بناء الدولة**، ص٢١٤.

بنوع من الشلل. كما لا توجد مؤسسات دولة قادرة على القيام بوظائفها، فالجيش والشرطة وغيرهما من المؤسسات تعرضت لضغوط شديدة أدت إلى ضعفها وانهيار بعض قدراتها بعد إطاحة نظام القذافي. لذلك لم تعد الدولة تحتكر حق استخدام القوة، وبخاصة في ظل انتشار السلاح والمليشيات وعصابات الجريمة المنظمة على نطاق واسع. فالليبيون كانوا بحاجة إلى دولة المؤسسات الديمقراطية الحديثة والمجتمع المدني، كما هم بحاجة أكبر إلى هامش كافٍ من الوقت لنجاحها وليسوا بحاجة إلى دولة الميليشيات التي تصنع وتفرخ بعيدًا عن الأجندة الوطنية[١٦].

وتشير التقديرات إلى تضاعف تعداد الميليشيات الذي ناهز ١٧٠٠ مليشية مسلحة، وبعدما كان الهدف من بقاء بعض المليشيات حفظ الأمن، تحولت إلى مُهدّد مستمر له. فمليشيات السابع عشر من فبراير المتطرفة، هي من تقوم بعمليات الخطف والتعذيب والقتل، وتحاصر الدوائر الحكومية وتغلقها، كما تغلق مختلف المؤسسات والمواقع المهمة والحيوية كحقول النفط والغاز، وهي كذلك من تقف ضد إعادة بناء الجيش والشرطة[١٧].

وجدير بالذكر أن الحكومات الانتقالية المتعاقبة في ليبيا لم تستطع بسبب ضعفها وافتقارها إلى الاستقرار المؤسسي طرح رؤية واستراتيجيات متكاملة لتطوير الجهاز الإداري للدولة على النحو الذي يرفع كفاءة عملية صنع السياسات العامة وتنفيذها. وفي ضوء ذلك، لم يتم اتخاذ خطوات جدية على طريق تحديث البنية التشريعية الموروثة من عهد القذافي، وإعادة هيكلة أجهزة الدولة ومؤسساتها، ناهيك باستمرار تردي حالة النظام القضائي، الأمر الذي سمح باتساع نطاق ظاهرة الإفلات من العقاب، وشجع الجماعات والمليشيات المسلحة على التصرف بالمخالفة للقانون، وأحيانًا كدول داخل دولة.

---

[١٦] نفس المرجع، ص٢١١.

[١٧] مصطفى التير، **"ربيع ليبيا": لا شيء تغير سوى الوجوه والأسماء فقط،** التقرير العربي السابع للتنمية الثقافية، العرب بين مآسي الحاضر وأحلام التغيير، أربع سنوات من "الربيع العربي"، ط١ (بيروت، مؤسسة الفكر العربي، ٢٠١٤)، ، ص٦٤-٦٥.

ثالثًا: فرص نجاح النخب السياسية في تحقيق المصالحة الليبية

بالرغم من حالة الفوضى الأمنية وعدم الاستقرار السياسي وحالات الاستقطاب التي تشهدها ليبيا، والأزمات الكثيرة التي تعرضت لها البلاد خلال السنوات الأخيرة، وكثرة التجاذبات في صفوف النخبة السياسية، وبخاصة بين الإسلاميين والعلمانيين، إلا أنّ بعض النخب ظلت قادرة بدرجة ما على تجاوز خلافاتها من أجل إيجاد مقتربات للمصالحة، نظرًا لما تتمتع به من قدرات وإمكانات مادية ومعنوية، وتتسم أيضًا بقدرتها على الثبات والتطور، ويتميز دورها في السعي الجاد للتوافق والبناء وهي تعمل من أجل المحافظة على العباد والبلاد ويكون دورها فاعلًا لاسيما في وقت الأزمات والمشكلات المعقدة، وعادة ما تحظى بامتداد جماهيري واسع. وإذ تعدّ النخب السياسية المنظمة هي القوى الفاعلة في الكيانات السياسية في العصر الحديث، فإنّها تتأطّر لأجل ذلك الدور على هيئة جماعات مصالح وأحزاب ومنظمات مهنية وغيرها.

وثمة عوامل عدة تعزز فرص بناء التوافق الوطني في ليبيا، من أبرزها:

أ- طبيعة النخب السياسية الليبية، فعلى الرغم من كثرة الأزمات وحالات الاستقطاب التي جرت بين العلمانيين والإسلاميين، إلا أنّ المعتدلين على الجانبين، وهم أصحاب التأثير الأقوى، ظلوا على الدوام قادرين على فتح قنوات الحوار، وتقريب وجهات النظر بين الأطراف المتخاصمة، والتوصل إلى حلول وسطى بعيدًا عن الإقصاء والإقصاء المضاد، وبذلك تم تقليص تأثير المتطرفين في الجانبين.

ب- تنازلات المرونة النسبية التي أبدتها بعض القوى والنخب المعتدلة لاسيما في المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني من خلال التخلي عن بعض المقترحات الدستورية أو تعديلها، التي كان من شأن التمسك بها وتعميق حدة الخلاف والاستقطاب مع الأحزاب والقوى الأخرى، ومغزى ذلك أنّ المجلس الرئاسي لم يسع للاستحواذ الكامل على السلطة، والتمكن من مفاصل الدولة كما فعل الإخوان المسلمون، فالمجلس الرئاسي استوعب مستجدات المشهد السياسي الليبي

وأدرك أبعاده وتداعياته وقبل بتقديم تنازلات خلافًا لبعض الأطراف الأخرى وتحديدًا الإخوان الذين وقعوا في سوء تقدير، من خلال محاولتهم السيطرة على العملية السياسية في ليبيا[١٨].

وفي هذا السياق لا بد من ملاحظة الدعوات الليبية المتكررة على امتداد السنوات القليلة الماضية من أجل إنجاز مصالحة وطنية، وهي شرط ضروري لاستقطاب الدعم الرسمي والشعبي، لكن من دون أن تحقق إنجازًا ملموسًا في هذا الاتجاه. لقد راوحت المصالحة مكانها لفترة طويلة نتيجة عوامل عديدة، وحمّل كل طرف الآخر مسؤولية تعطيل الوصول إلى حل ينهي حالة الانقسام الليبي، غير أنّ تطورات الشهور القليلة الماضية أظهرت تزايد القناعة على المستوى الشعبي الليبي، وعلى مستوى الأطراف المتنازعة، بضرورة تحقيق المصالحة، ووضع حد لحالة الانقسام والتشظي.

لذلك، فإذا كانت هناك جهة سوف تستفيد من نجاح مساعي المصالحة الوطنية، فهو الشعب الليبي جميعه، وكذلك مستقبل ليبيا وأجيالها اللاحقة. ومتى تمكن القائمون على العملية السياسية من تقديم تنازلات لبعضهم، ولمخالفيهم من خارج العملية السياسية، وتم ترحيل بعض الخلافات المستعصية إلى المستقبل، عندها نكون قد نجحنا بمساعينا لتحقيق مصالحة وطنية حقيقية.

ولإنجاز المصالحة الوطنية يترتب على النظام السياسي السعي لإقرار نظام اجتماعي عادل، والسعي بكل الإمكانيات المتوفرة لترتيب البيت الليبي بعدالة ودون انحياز وتمييز، وبالسرعة التي تتناسب مع حجم المحنة الليبية.

إنّ المصالحة بين مكونات الشعب الليبي متحققة لا محالة، وليست فيها مشكلة حقيقية، والمرجعيات الاجتماعية قادرة على حل الكثير من المعضلات التي تبدو عصية على الحل، ولكن يبقى على المكونات السياسية أن تنجح في حل مشاكلها فيما بينها.

تمثل فرصة الحوار الوطني التي أضحت الشغل الشاغل للساحة السياسية الليبية

---

[١٨] علي الدين هلال، **حال الأمة العربية ٢٠١٣ـ ٢٠١٤ مراجعات ما بعد التغيير**، ص١٨١.

الآن، فرصة ذهبية لجميع الأطراف، وهي مطالبة بالالتفاف حول الحوار كأضمن الطرق نحو إنجاح الانتقال السياسي. فأوضاع ليبيا الراهنة لم تعد تحتمل مزيدًا من الصراع، لذلك ينبغي أن يعمل الجميع على إنجاحها، حتى يتوقف نزف الدم والموارد التي أصبحت السمة الغالبة على حال البلاد[١٩].

ومن هنا ضرورة التأكيد على مجموعة من القضايا أهمها:

١- أهمية توفر إرادة سياسية لدى الأطراف، تتبلور في إطار بناء مؤسسة أمنية وعسكرية وفق أسس وطنية بعيدًا عن الولاءات والمصالح الفئوية والمناطقية الضيقة، والاهتمام بقضايا الأمن والخدمات، ومحاربة الفساد والإفساد.

٢- مصالحة وطنية شاملة بين كل الأطراف الليبية من أجل تحقيق الديمقراطية الحقيقية، والانتقال الديمقراطي السليم.

٣- اعتماد خطاب إعلامي وسياسي يقوم على العقلانية والتسامح وعدم تأجيج المشاعر والكراهية، وتعزيز رؤية التعايش المشترك في إطار احترام التباين في الرؤى.

٤- ثمة حاجة ملحة إلى دستور جديد أو مطوّر يمثل إرادة الشعب الليبي لتوطيد إطار أكثر توازنًا يشدد على مبادئ المساواة في ميادين المواطنة والعدالة الاجتماعية، وعلى حماية حقوق المرأة والمحرومين والأقليات.

٥- بناء ثقافة سياسية في فضاء سياسي يؤسس للتحول الديمقراطي والتداول السلمي للسلطة وإضفاء الشرعية الدستورية لها.

٦-الحرص على عدم تدخل القوى الخارجية، الإقليمية والدولية، في السياسات الداخلية والخارجية للنظام الجديد في ليبيا، بما يسهم في تحقيق مصالحة وطنية بين كل شرائح المجتمع الليبي.

---

[١٩] محمد عبدالحفيظ الشيخ، ليبيا بين جماعات العنف والديمقراطية المتعثرة، **مجلة المستقبل العربي**، العدد٤٣٢، شباط/ فبراير٢٠١٥، ص١٣٥.

خاتمة

لا جدال في أنّ تحقيق المصالحة الوطنية تحتاج إلى قيادة سياسية تؤمن بالمهمة، وقادرة على مواجهة التحديات في مهمة تاريخية لا مجال فيها للنزعات الفئوية، وتستطيع أن تطور مشروعًا خاليًا من نزعة الثأر والانتقام والإقصاء، وتتخذ من التوافق السياسي أساسًا له، وتستطيع هذه النخبة أن تتعامل مع ميراث عدم الثقة الذي ورثته منذ ما قبل سقوط القذافي وما بعده.

يبدو أنّ النخب السياسية الليبية بتوليفتها الحالية وثقافتها وسلوكها غير قادرة على تحقيق مصالحة وطنية شاملة، لأنّ بعضها غير مؤهل، وأخرى غير قادرة على ممارسة فعل، وثالثة قادرة ومؤهلة ولكن لا يسمح لها بالعمل من أجل تحقيق المصالحة. لقد أثبتت التجربة خلال السنوات الأخيرة فشل هذه النخب في تحقيق المصالحة الوطنية الشاملة.

ويبدو أيضًا أنّ لا جديد البتة يمكن أن تقدمه النخب السياسية الليبية في سبيل إنجاح المصالحة، فمجمل المؤشرات التي صدرت عن هذه النخب واستجابتها لاستحقاقات المرحلة الراهنة كانت سلبية، ولا تبشر بكثير من التفاؤل، كما أنّ هذه النخب لن تتردد في اللجوء إلى كل السبل والوسائل مهما كانت بشعة وغير إنسانية وحتى غير واقعية، (التحالفات العبثية). للاحتفاظ بسلطة ليس لها حق أبدي فيها. وأنّ هناك أملًا ضعيفًا في اقترابات تنتهجها بعض الأطراف المحلية المدعومة خارجيًا لحل الأزمة المتفاقمة وإنهاء حالة الانقسام وإنجاح المصالحة الوطنية التي لا يمكن أن تكون واقعية إلّا في حالة كانت هناك روافع قوية يترجمها الشارع الليبي تضع هذه الأطراف أمام خيار التصالح الذي لا مفر منه.

وعلى النخب الوطنية تحمل شرف المسؤولية الأخلاقية والسياسية والاجتماعية في التصدي للواقع الراهن بعقل إبداعي جمعي، وفي إطار برنامج وآليات كفوءة تنقذ الوطن وتعيد بناءه، على أسس العمل الوطني التضامني لإنقاذ ليبيا.

قائمة المراجع والمصادر

أولاً: الكتب

- جميل هلال، **إضاءة على مأزق النخب السياسية الفلسطينية**، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ٢٠١٢.
- يوسف محمد جمعة الصواني، **ليبيا: الثورة وتحديات بناء الدولة**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٣.
- علي الدين هلال وآخرون، **حال الأمة العربية ٢٠١٣-٢٠١٤، مراجعات ما بعد التغيير**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٤.

ثانياً: الدوريات

- أحمد زايد، نخب ما بعد الاستعمار، **مجلة الديمقراطية**، العدد ٢٥، كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٧.
- حسنين توفيق إبراهيم، أزمة النخبة السياسية وتعثر مسار الثورة، **مجلة الديمقراطية**، العدد ٥٢، ٢٠١٢.
- عادل ماجد، تحديات تطبيق العدالة الانتقالية في مصر، **مجلة الديمقراطية**، العدد ٥٤، القاهرة، نيسان/ أبريل ٢٠١٤.
- عياد البطنيحي، النظام السياسي الفلسطيني.. في أزمة النخب السياسية، **مجلة السياسية الدولية**، العدد ١٧٤، أكتوبر ٢٠٠٨.
- قريب بلال، المصالحة الوطنية في العراق، **مجلة جيل العلوم الإنسانية والاجتماعية**، العدد ١٥، مركز جيل البحث العلمي، كانون الثاني/ يناير ٢٠١٥.
- محمد عبد الحفيظ الشيخ، تحديات المصالحة الوطنية في ليبيا بعد ٢٠١١، **المستقبل العربي**، العدد ٤٣١، كانون الثاني/ يناير ٢٠١٥.
- _____، ليبيا بين جماعات العنف والديمقراطية المتعثرة، **مجلة المستقبل العربي**، العدد٤٣٢، شباط/ فبراير ٢٠١٥.
- مصطفى التير، **"ربيع ليبيا": لا شيء تغير سوى الوجوه والأسماء فقط**، التقرير العربي السابع للتنمية الثقافية، العرب بين مآسي الحاضر وأحلام التغيير، أربع سنوات من "الربيع العربي"، ط١، بيروت، مؤسسة الفكر العربي، ٢٠١٤.

ثالثاً: المواقع الإلكترونية

- إدريس لكريني، **النخب السياسية العربية، شرعنة الأوضاع أم انتصار للتغيير**، مجلة الوعي العربي، ٨/ ٩/ ٢٠٠٩.
http://elw3yalarabi.org/modules.php?name=News&file=print&sid=5725
- عياد **البطنيحي، نهاية النخب السياسية الفلسطينية، الحوار** المتمدن، العدد٢٢٥٢، ١٥/ ٤/ ٢٠٠٨.
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=131485
- مهدي جابر مهدي، إشكالية الديمقراطية في العراق ٢٠٠٣، الحوار المتمدن، العدد ٣٩٢٨، ١/ ١٢/ ٢٠١٢.
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=334778

تحليل استراتيجي

خمسون عامًا على هزيمة عام ١٩٦٧

النتائج واتجاهات المستقبل

د. رائد نعيرات*

لا تعدُّ عملية البحث في حرب عام ١٩٦٧، كباقي الحروب الكونية، حيث إنّها تتخطى مفهوم الحروب في العالم بما أحدثته من تغيرات على صعيد السياسة والمجتمع، والثقافة، والقوى الناظمة لأطراف الصراع، كما أن نتائجها تتعدى السياق الزمني الذي وجدت فيه، لتبقى تحدد ملامح الحاضر، فعلى الرغم من مرور خمسين عامًا عليها إلا أنّ نتائجها ما زالت حاضرة حتى يومنا هذا وتداعياتها تتحكم إلى حد ما في توجهات المستقبل.

إن دراسة أي حرب في الكون تتطلب الوقوف على أسبابها ومحاولة قياس النتائج التي حققتها والإخفاقات وفقًا للأسباب، إلا أنه كذلك نجد أن حرب عام ١٩٦٧، تختلف في هذه الظاهرة مرة أخرى عن الحروب الطبيعية في الكون، فمن الصعب الحديث عن الأسباب التي أدت إلى نشوب حرب عام ١٩٦٧، بمقدار الحديث عن البيئة والسياق التي جعلت الحرب أمرًا واقعًا وحدثًا لا يمكن تجاوزه. وبالرغم من أنها لم تكن الحرب الأولى، ولم تكن الحرب الأخيرة في تاريخ الصراع العربي الإسرائيلي، إلا أنّ حجم التغيرات التي أحدثتها حرب ١٩٦٧ على طبيعة وبنية الصراع ومفهومة، وعلى مستوى العلاقات الناظمة للصراع جعلتها تبدو وكأنها القاعدة التي تأسست عليها كل التحولات اللاحقة.

أولًا: مشكلة الدراسة وفرضيتها ومنهجيتها

١. مشكلة الدراسة

تعدّدت الدراسات التي بحثت في هزيمة عام ١٩٦٧، سواءً فيما يتعلق بالجوانب العسكرية، أو أسباب الهزيمة، أو النتائج التي ترتبت عليها، وفي الآونة الأخيرة تركزت جُل الدراسات في التحقيق التاريخي للأسباب ومواقف الأطراف وبالذات الدولية، وبالتأكيد فإنَّ

* أستاذ العلوم السياسية بجامعة النجاح الوطنية، ورئيس المركز المعاصر للدراسات وتحليل السياسات- فلسطين.

هناك اختلاف كبير في تناول كل المواضيع سالفة الذكر فيما يخص الحرب، ولقد زادت التحقيقات التاريخية من حدة هذا الخلاف. ولا تعتبر الدراسة الحالية دراسة في تاريخ حرب عام ١٩٦٧، بمقدار ما تحاول تحليل حجم التغيرات التي تركتها الحرب في مسارات واتجاهات الصراع العربي الإسرائيلي، ولذا تقوم مشكلة الدراسة الحالية على سؤالها المركزي الرئيس: كيف أثرت نتائج الهزيمة عام ١٩٦٧، في الاتجاهات المستقبلية للصراع العربي الإسرائيلي بعد الحرب؟ وما الآثار التي ترتبت على جملة التغيرات التي أحدثتها الهزيمة؟

ويتفرع عن هذا السؤال الرئيس عدة أسئلة فرعية، من أبرزها:

أ- ما التغيرات التي تركتها الحرب على مفهوم الصراع وبنيته وتصورات الحل بالنسبة للصراع، فلسطينيًا وعربيًا ودوليًا؟

ب- ما الانعكاسات التي رسختها الهزيمة في المجتمعات العربية وفي الواقع الفلسطيني، وكيف تغيرت اتجاهات القوى، وما حجم هذا التغيير؟

ت- كيف يمكن فهم مسار التحولات التي تركتها هزيمة حرب عام ١٩٦٧، على القوى السياسية وما هي اتجاهاته المستقبلية، فلسطينيًا وعربيًا؟

٢. فرضية الدراسة

تقوم الدراسة على ادعاء أنّ هزيمة عام ١٩٦٧، هي التي تحكمت وما زالت تتحكم في مسار الصراع العربي الإسرائيلي حتى يومنا هذا، إذ إنّ نتائج هزيمة حرب عام ١٩٦٧، تجاوزت حجم التغيرات التي نظمت علاقات العالم العربي بالصراع العربي الإسرائيلي، لتدخل في جملة التغيرات التي تركتها الحرب في بنية ومنظومة العمل داخل كل دولة عربية، أو في إسرائيل نفسها، وهذا قاد إلى تحولات جذرية في الصراع العربي الإسرائيلي.

٣. منهجية الدراسة

تقوم الدراسة على منهجية دراسة الحالة، حيث سيتم تناول حرب عام ١٩٦٧، وتحليلها من خلال دراسة أسبابها ونتائجها وآثارها، وربطها بمتغيرين مهمين وهما الصراع العربي- الإسرائيلي، وكذلك التغيرات التي حدثت على منظومة قوى الصراع، وذلك من

خلال تحديد مسارات واتجاهات التغيير التي طرأت على الصراع كبنية ومفهوم، ومقارنتها باتجاهات ومسار التغييرات التي حدثت على القوى الناظمة والمؤثرة في الصراع.

ثانيًا: أسباب الحرب ونتائجها المباشرة

تبدو للوهلة الأولى سهولة ذكر ومعرفة الأسباب التي أدت إلى اندلاع حرب عام ١٩٦٧، وفي الوقت نفسه تتعقد هذه الأسباب عند محاولة تفسير الهزيمة، فهناك من ذهب إلى تقسيم أسباب الحرب إلى أسباب مباشرة وأخرى غير مباشرة، وتمثلت الأسباب غير المباشرة في قرار القمة العربي عام ١٩٦٤، بتحويل مياه نهر الأردن، وتأسيس منظمة التحرير الفلسطينية، كذلك زيادة التسلح المصري ونفوذ جمال عبد الناصر المتزايد في المنطقة، أما الأسباب المباشرة، فهي مطالبة مصر بسحب القوات الدولية من سيناء، وإغلاق مضائق تيران أمام الملاحة الإسرائيلية[١].

على الرغم من وجود هذه الأسباب، إلا أننا نتجاوز الكثير من الحقائق إذا تعاملنا مع حرب عام ١٩٦٧، بهكذا طريقة فتناول أسباب الحرب بهذه الطريقة تقود إلى أنها كأي حرب في الكون، ترتبط أسبابها بوجود وتضافر مجموعة من العوامل الناشطة وفي حالة استكمالها تندلع الحرب، حيث إنّ تفقيط الأسباب بهذه الآلية ينشط الدماغ باتجاه مجموعة من الأسئلة، هل لو كانت هذه هي الأسباب فقط ستبقى نتائجها تتدحرج بعد خمسين عامًا؟ ولو كانت هذه هي الأسباب، فهل من المعقول أن تكون جملة التغيرات التي أحدثتها الحرب بحجم التغيرات التي أحدثتها حرب عام ١٩٦٧؟ وهناك العديد من الأسئلة الأخرى التي لا يتسع هذا البحث لتناولها.

لذا يعتبر البحث أنّ دراسة أسباب حرب عام ١٩٦٧، من الضروري أن تتجاوز حالة السبب والنتيجة، ونقاش الحالة من منطلق السياق والبيئة التي تشكلت الحرب في كنفها كون الأسباب سالفة الذكر لم تحدد طبيعة ونتائج الحرب بمقدار البيئة والسياق الذي حدثت فيه الحرب.

---

[١] النكسة: إسرائيل تهزم العرب في ستة أيام، **الجزيرة نت**، ٧/ ٦/ ٢٠١٦، http://bit.ly/1UrGHsa

تناول البيئة والسياق الذي حدثت فيه الحرب يتطلب الوقوف على ثلاث سياقات أساسية: الأول وهو السياق العربي- الفلسطيني، والثاني وهو السياق الإسرائيلي، والثالث وهو السياق الدولي.

ثالثًا: حزيران عام ١٩٦٧: البيئة والسياق

منذ عام ١٩٥٦، أخذت شعبية جمال عبد الناصر بالصعود في العالم العربي، وبدأت شخصية جمال عبد الناصر تتحول إلى شخصية كارزمية في الأوساط الشعبية العربية، وهنا كانت القضية الفلسطينية نقطة وحدة ونقطة خلاف، في سياق العلاقات العربية– العربية، وكذلك نقطة خلاف في العلاقات بين جمال عبد الناصر والفلسطينين، وفي الوقت نفسه كانت عامل وحدة استقوى بها جمال عبد الناصر على خصومة.

في هذه الأثناء نجد أنّ السياق العربي سيطرت عليه مجموعة من المشاهد التي كانت محددة لسبب الحرب ومفسرة إلى حد ما لطبيعة الهزيمة ولماذا حدثت، ومن أبرز هذه المشاهد: الصراع العربي– العربي بين القوى القومية بقيادة جمال عبد الناصر والقوى الرجعية الملكية كما كان يحلو للقومين تسميتها، والاقتصاد المصري المنهك نتيجة الحرب في اليمن نتيجة للتسلح، كذلك حالة الضعف السياسي سواء على مستوى الدولة الواحدة نتيجة للصراع بين القوى السياسية والذي يعود في الأصل إلى قضيتين، إما صراع داخل الحزب الواحد كما هو الحال بين جمال عبد الناصر وعبد الحكيم عامر، أو صراع بين القوى الوحدوية والقطرية كما هو الحال في سوريا، كما أنه لا يمكن تحديد طبيعة العلاقات الدولية العربية مع القوى المركزية وبالذات مع مصر وجمال عبد الناصر، حيث لم يستطع جمال عبد الناصر إنشاء تحالفٍ مع السوفييت نتيجة لموقفه من الحزب الشيوعي، وكذلك لم يكن حليفًا للولايات المتحدة نتيجة لعدائه للامبريالية العالمية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية.

وهنا يُثار تساؤل مهم، هل كان بمقدور حرب عام ١٩٦٧، أن تقود إلى نتيجة غير الهزيمة التي حصلت؟ وقد يقودنا سياق الأحداث في العالم العربي، والجهوزية للحرب إلى

أبعد من ذلك لطرح سؤال آخر، هل كانت الحرب فعلًا حربًا لتحرير فلسطين أم حربًا تم استغلال وضع فلسطين لتتغلب القيادة المصرية بها على ما كانت تعانيه من إشكاليات تحدُّ من نفوذها في العالم العربي؟

هذا السياق المركزي لا يمكن فصله عن سياقين آخرين مهمين، وهما: السياق الدولي والسياق الإسرائيلي، فالسياق الدولي تمثل في قطبي السياسة الدولية آنذاك الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي، فكلا الطرفين لم يكن يريد الحرب، فالولايات المتحدة الأمريكية كانت منشغلة بالحرب في فيتنام، وبحركة الحقوق المدنية بقيادة مارتن لوثر كنج[٢]، وعملت على تهدئة القيادة المصرية والقيادة الإسرائيلية، إلا أنّ الفارق كان كبيرًا حيث إنّ الولايات المتحدة الأمريكية داعم وحليف لإسرائيل، أما الاتحاد السوفيتي فعلى الرغم من تحالفه مع سوريا إلا أن علاقته تجاه الحرب لم تكن بطابع تحالفي مع مصر، وكان مترددًا تجاه دعم سوريا ومصر بالسلاح، وهذا ما أكده الخبير الدبلوماسي السوفيتي الذي شارك في هذه المباحثات فالنتين فالين[٣].

كذلك تظهر البيئة والسياق الإسرائيلي كفاعل مباشر في الحرب، فعلى الرغم من أنّ مختلف الأدبيات تشير إلى أنّ إسرائيل لم تكن تريد الحرب، وكان لديها تخوفاتها الكبيرة تجاه خوض حرب عام ١٩٦٧، إلا أنّ ذلك لا يعني إطلاقًا أنّ إسرائيل لم يكن لديها أهداف تشعر أنّه من الصعوبة تحقيقها بعيدًا عن الحرب، فتنامي كارزمية جمال عبد الناصر، وحجم التسلح في العالم العربي، وضعف الدولة الإسرائيلية جغرافيًا، وأمنيًا، خاصة مع تنامي التهديدات من قبل المقاومة الفلسطينية. فقد كانت إسرائيل بحاجة إلى السيطرة على مرتفعات الضفة الغربية لحماية دولتها، وكذلك منع المقاومة من استهداف المجتمع الإسرائيلي.

---

[٢] رضوان زيادة، حرب ١٩٦٧ في الوثائق السرية الأمريكية، **جريدة الحياة**، ٢٠١٧/٦/٢٩، في: http://bit.ly/2mU2ktN

[٣] رحلة في الذاكرة. حرب ١٩٦٧ وأسرار الموقف السوفيتي. مقابله خاصة مع فالنتين فالين مسؤول العلاقات الخارجية في الحزب الشيوعي السوفيتي، **روسيا اليوم**، ٢٩/ ٦/ ٢٠١٢، في: http://bit.ly/2FXAZ2A

جميع هذه السياقات حددت نتيجة الحرب إلى حد ما، ولعبت دورًا أساسيًا في تعظيم تبعاتها ونتائجها على العالم العربي، وعلى القضية الفلسطينية.

وهذا ما ذهب إليه أفرايم كارش رئيس معهد بيغن- السادات للدراسات الإستراتيجية حيث اعتبر الحرب نتيجة حتمية، على الرغم من أنّه لم يكن لدى العرب ولا الإسرائيلين رغبه في حدوثها، وفسر ذلك في رغبة العالم العربي في تصحيح خطأ حرب عام ١٩٤٨، ورفضهم لوجود إسرائيل، وكذلك فشل جمال عبد الناصر في تحقيق طموحاته، ولا سيما في الوحدة بين سوريا ومصر جعله يستغل القضية الفلسطينية[٤].

وفي مراجعاته لحرب عام ١٩٦٧، ومن خلال بحثه في أرشيف الولايات المتحدة الأمريكية، يقول أفنر كوهين: إنّ الموقف الأمريكي الذي أعدته وزارة الخارجية الأمريكية عام ١٩٦٦، كان قائمًا على أن جمال عبد الناصر يصب جام غضبه على إسرائيل لكنه لن يحرك قواته لضربها، واستندوا في ذلك إلى أنّ المصريين لم يطرحوا القنبلة النووية في نقاشاتهم مع الأمريكين. ويضيف كوهين أنّه استنادًا إلى مجمل ما ذكره هيكل والجنرال فوزي في مذكراتهم يقود إلى أنّ التنافس الشديد بين عبد الحكيم عامر وعبد الناصر، حيث إنّ عبد الناصر كان يرغب في استعراض العضلات لاسترداد مكانته في العالم العربي، في حين أنّ عامر كان يسعى للمواجه إيمانًا منه بتفوق الجيش المصري[٥].

رابعًا: حرب عام ١٩٦٧، النتائج والتداعيات

"إن حرب الاستنزاف، وحرب أكتوبر ومذبحة ميونخ وأيلول الأسود، والحرب اللبنانية والجدل الدائر حول المستوطنات اليهودية ومستقبل القدس واتفاقيات كامب ديفيد واتفاقيات أوسلو الانتفاضة كلها من نتائج ستة أيام عصيبة من شهر يونيو عام ١٩٦٧، في الشرق الأوسط، من النادر في العصر الحديث أن يُسفر صراع محلي قصير جدًا كهذا عن نتائج كونية

---

[4] Efraim Karsh.The Six Day War: An Inevitable Conflict. BESA Perspective Paper. No 470. The Begin-Sadat Center for Strategic Studies. May 19, 2017. In: http://bit.ly/2DmnXtP

[٥] أفنر كوهين، **إسرائيل والقنبله النووية** (عمّان: دار الجليل للنشر والأبحاث والدراسات الفلسطينية، ٢٠٠٢) ص ٣٠١-٣٠٥.

مديدة، ونادرًا ما استحوذ حدث واحد وما تفرع عنه على انتباه العالم واحتفظ من اهتمامه به كهذا الحدث وبالمعنى الحقيقي لدى رجال الدولة والدبلوماسيين والجنود، فإنّ هذه الحرب لم تنته بعد. بل في نظر المؤرخين قد بدأت من توها. بهذه العبارات توج المؤرخ ميشيل.ب. أورين. كتابه القيم حول حرب عام ١٩٦٧، الذي استند فيه إلى وثائق وأرشيف دولٍ عدة علاوة على التاريخ الشفوي لمن عاصروا الحرب وبعدها[٦].

تعتبر هذه المقدمة عند الحديث عن نتائج وتداعيات حرب عام ١٩٦٧، مهمة حيث إنّه وكما تم التنويه له سابقًا، فإنّ هذه الحرب ليست كأي حرب، كما أنّ ما تلاها من تطورات في المشهد السياسي للصراع لم تكن إلا نتيجة لما أحدثته الحرب من تغيرات تجاوزت الحدود السياسية لتدخل حيز الثقافة، والاقتصاد، والعلاقات الدولية لأطراف الصراع، سواء الطرف العربي– الفلسطيني، أو الطرف الإسرائيلي، علاوة على الأطراف الدولية وتحول النظرة إلى الصراع وقواه.

أدت الحرب إلى ظهور عدة نتائج مباشره مثلت اليوم التالي لانتهائها، والتي تمثلت في احتلال إسرائيل للضفة الغربية وقطاع غزة، وهكذا اكتمل احتلال كل فلسطين الانتدابية، إضافة إلى احتلال شبه جزيرة سيناء، وهضبة الجولان، وتهجير ما يقارب ٣٠٠ ألف فلسطيني، وقد أصبح يطلق عليهم "نازحين".

على الرغم من أهمية هذه النتائج المباشرة، إلا أنّ القيمة الحقيقية فيما تركته الحرب من متغيرات يكمن في الآثار والتداعيات طويلة الأمد التي أفرزها هذا الواقع الجديد على كل الأطراف، وهذا ما سيتم تفصيله ضمن ثلاث محاور رئيسية: الآثار والتداعيات على الجانب الإسرائيلي، الآثار والتداعيات على العالم العربي والفلسطينيين، والتداعيات والآثار على الموقف الدولي من الصراع.

خامسًا: الآثار والتداعيات على الجانب الإسرائيلي

أفرزت حرب عام ١٩٦٧، جملة من الآثار والتداعيات على النظام السياسي

[٦] ب. أورين ميشيل، **ستة أيام من الحرب**، ترجمة إبراهيم الشهابي (الرياض: مكتبة العبيكان، ٢٠٠٦) ص ٢١.

الإسرائيلي، والدولة، والمجتمع، فقد أحدثت الحرب تغيرات في بنية الدولة، فإسرائيل عام ١٩٤٨، دولة جنينية مرفوضة من بيئتها، وصغيرة المساحة، وتعيش حالة التهديد الدائم، فهي مهددة من جيرانها الدول، ومهددة من المقاومة الفلسطينية، إلا أنّه ومباشرة بعد حرب عام ١٩٦٧، تحولت إسرائيل إلى دولة تمتلك ثلاثة أضعاف ما كانت تمتلكه من أراضي عام ١٩٤٨، وأصبحت هي التي تهدد جيرانها إذ إنّ مدفعيتها أصبحت تبعد عن الأردن ٤٥ كيلو متر، وعن مصر ٨٠ كيلو متر، وعن سوريا ٤٠ كيلو متر[٧].

أما على الصعيد الاجتماعي فقد كانت لنتائج الحرب آثار عميقة في المجتمع الإسرائيلي وأثرت على أوزان القوى السياسية لاحقًا، وتمثل أبرز ظهور للقوى السياسية بحركة الصهاينة المتدينين، حيث أصبح هناك تواؤم بين الدين والصهيونية، فقد وصف الحاخام كوك النصر في حرب عام ١٩٦٧، بأنه "معجزة يد الله تدخل الله"، وهذا أدى إلى صعود الجيل الصغير والشاب من الصهيونيين المتدينين الذين عملوا على إنشاء المستوطنات في الضفة الغربية[٨]. الحاخام يهودا كوك، في الواقع، أصبح الأب الروحي لحركة غوش إمونيم (كتلة المؤمنين)، التي كانت مسئولة عن بناء المستوطنات الأولى في الضفة الغربية. يقوم لاهوت هذه الحركة، بتعريف كل من أرض إسرائيل ودولة إسرائيل على أنّها مقدسة- الأولى لأنّها مكتوبة في الكتاب المقدس، والثانية، لأنّ "الله اختار دولة إسرائيل لتحقيق الخلاص للشعب اليهودي المتحول[٩]. هذا التحول في العلاقة الجديدة بين الدين والسياسة في إسرائيل إلى نمو التيار الديني والإزاحة المجتمعية والسياسية في إسرائيل تجاه الدين، وسيطرت اليمين لاحقًا على إسرائيل عام ١٩٧٧، لأول مرة في

---

[٧] فإسرائيل التي استطاعت أن تحتل فقط ٢٠ ألف كيلو متر مربع من فلسطين، بعد حرب عام ١٩٦٧، احتلت ما تبقى من فلسطين والتي تقدّر مساحتها بحوالي ٧ آلاف كيلو متر مربع، وصحراء سيناء وهي حوالي ٦٠ ألف كيلو متر مربع، ومرتفعات الجولان، ومساحتها تقريبًا ١٨٠٠ كيلو متر مربع.

[8] Confernce : Impact of the Six-Day War on Israel, 50 years later, The Younes & Soraya Nazarian Center for Israel Studies- UCLA, 4/5/2017, in: http://bit.ly/2uzvzI9

[9] Ibid.

تاريخ إسرائيل.

أما على الصعيد الاقتصادي وبنية الدولة فالصورة تظهر أكثر وضوحًا، حيث نجد حجم الآثار الاقتصادية التي تركتها حرب عام ١٩٦٧، على الاقتصاد الإسرائيلي نوعًا وتطورًا، فمن ناحية تحولت إسرائيل إلى قوة إقليمية، وتحول الاقتصاد الإسرائيلي إلى الصناعات العسكرية والتكنولوجية، وهذا أدى إلى ارتفاع دخل الفرد في إسرائيل بشكل ملموس، فالدخل القومي الإسرائيلي تضاعف ما بين عام ١٩٦٧-٢٠١٥ ، اثنا عشر مرة من ٣٣ مليار دولار إلى ٣٨٠ مليار دولار، ودخل الفرد نما من ١١٠ دولار عام ١٩٦٧، إلى ٣٥ ألف دولار عام ٢٠١٥، علاوة على ذلك، فقد تدفقت الاستثمارات الخارجية إلى إسرائيل، ففي عام ١٩٦٨، وحدها نما الاقتصاد الإسرائيل بنسبة ١٤٪[١٠]. علاوة على قدرة إسرائيل على إقناع ما يسمى يهود الشتات بأنّ إسرائيل أكثر من مغامرة، وأنّها مشروع مضمون فتكثفت الهجرة إليها، وتحول اقتصادها من الاقتصاد الاستيطاني التعبوي إلى الاقتصاد الليبرالي[١١].

على الرغم من جميع هذه الإنجازات التي حققتها الحرب لإسرائيل، إلا أنّه لا يمكن تجاوز معضلتين أساسيتين كانتا من تداعيات الحرب ونتائج سيطرت إسرائيل على أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة، ويتمثل هذان العنصران أولًا بضرب لغز وفلسفة الصهيونية، حيث إنّه ما أن سيطرت إسرائيل على الضفة الغربية وقطاع غزة حتى بات سؤال قيام دولة لليهود أمرًا في غاية التعقيد، فرغم كل المجازر والترحيل والطرد وما اتبع من سياسات للحد من الوجود الفلسطيني في فلسطين إلا أننا نجد أنّ إسرائيل لم تستطع وبعد مضي خمسين عامًا على احتلالها للضفة الغربية وقطاع غزة أن تقيم دولة النقاء اليهودي كما وعدت بذلك الصهيونية، بل العكس نجد أنّ عدد الفلسطينيين في فلسطين يقترب من تجاوز عدد اليهود.

---

[10] Ibid.

[١١] عزمي بشارة، حرب حزيران ١٩٦٧: مطالعة بعد ٥٠ عامًا، المركز العربي لأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠/ ٥/ ٢٠١٧، في: http://bit.ly/2DR64Er

كذلك، فإنّ إسرائيل وما حققته من سيطرة وإنجازات لم يلغ ما ضاعفته على وجودها من إشكاليات، فالحالة الراهنه التي تعيشها إسرائيل اليوم لا يمكن وصفها إلا بعدم الاستقرار: العسكري والدبلوماسي، وعدم الاستقرار الأخلاقي[١٢].

فالحكومات الإسرائيلية المتعاقبة منذ عام ١٩٧٠، وحتى يومنا هذا، تصرفت مع الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧، وكأنّها جزء من دولة إسرائيل، فشجعت الاستيطان على الرغم من الخلاف بين الحكومات حول الهدف من الاستيطان، فالحكومات العمالية نظرت إلى الاستيطان من الزاوية الأمنية، أما الحكومات اليمينية والمتدينين فتعاملت مع الاستيطان من زاوية أرض إسرائيل ودولة يهودا والسامرة، وبغض النظر عن هذا الاختلاف نجد أنّ الاستيطان اليوم أحدث إشكاليتين رئيسيتين لإسرائيل كدولة: الأولى: وهي أن عدد المستوطنين في الضفة الغربية وطبيعة المستوطنات تحولت إلى دولة داخل الأراضي المحتلة، فالتقديرات تشير إلى أنّ عدد المستوطنين اليوم وصل إلى ما يربو على ٧٠٠ ألف مستوطن، كذلك تحولت المستوطنات إلى مدن كبرى داخل الضفة الغربية، وتمتلك قاعدة اقتصادية، وصناعية، وعلمية، هذه الحالة عقدت المشهد السياسي لأي حكومة إسرائيلية وحولت الاستيطان معضلة، ففي الوقت الذي كانت به أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة أداة تفاوض بها إسرائيل لأي حل سياسي سواء مع الفلسطينين أو مع العالم العربي، تحولت اليوم إلى معضلة بحيث إنّها أصبحت المعيق الأساسي لأي حل سياسي.

فبوجود الاستيطان لا يمكن الحديث عن أي حل سياسي، كون الاستيطان حول الضفة الغربية إلى كانتونات، وسيطر على ثروات الضفة الغربية، من مياه وأراض.....إلخ، وهكذا إذ تبدو المعضلة اليوم والقائمة على قاعدة أن إسرائيل التي راهنت عند احتلالها للضفة الغربية أن تحول الصراع من صراع وجود إلى صراع حدود[١٣]، اليوم وبعد مضي خمسين عامًا باتت تواجه نفس المشكلة في ظل وجود الاستيطان.

---

[12] Confernce: Impact of the Six-Day War.

[١٣] سيفر بلوتسكر، نخبة إسرائيلية تحلل نتائج حرب عام ١٩٦٧ وتستشرف آفاق المستقبل، ترجمة عن العبرية، **جريدة الأيام** (رام الله)، ٢٤/ ٧/ ٢٠٠٧.

فالحديث اليوم عن الاستيطان بات يتجاوز مفهوم وجود المستوطنين والمستوطنات ليدخل حيز" دولة المستوطنين"، وكما ذكر يوئيل ماركوس في مقاله في جريدة معاريف الإسرائيلية، فإننا اليوم أمام دولتين: دولة (أ) تمثلها تل أبيب، ودولة (ب) يمثلها المستوطنون في الضفة الغربية، وقد أكد ماركوس على الامتيازات التي يمتلكها سكان الدولة (ب)، بل إنّه يذكر مقابلة وزير الدفاع مع قائد المستوطنين في الضفة الغربية حول خطة فك الارتباط والانسحاب من الضفة الغربية عندما أجابه رئيس المستوطنين بأنّ هذا سيقود إلى حرب أهليه[١٤].

كما أنّ إسرائيل التي راهنت على أن حل اشكالياتها مع العالم العربي وتحولها إلى دولة طبيعية في المنطقة مرهون بإفرازات حرب عام ١٩٦٧، وأنّ الحل يجب أن يكون في الضفة الغربية وقطاع غزة، نجد كذلك أنّ هذا الواقع وتطورات السياسات الإسرائيلية في الضفة الغربية أعاقت أهداف الحكومات الإسرائيلية، وتعيق تحول إسرائيل إلى دولة طبيعية، إذ إنّه لا توجد دولة عربية أو إسلامية لديها المقدرة أو الإمكانية لتجاوز قضية إقامة دولة فلسطينية مستقلة في الضفة الغربية قبل تطبيع علاقاتها مع إسرائيل.

علاوة على ذلك نجد أنّ واقع الاستيطان اليوم في الضفة الغربية وما قامت به إسرائيل من سياسات على مدار خمسين عامًا، أصبح يشكل مشكله لإسرائيل في محيطها الدولي، فلا يمكن إنكار أن المجتمع الدولي لديه إجماع حول حل الدولتين، وهنا نجد أنّ الاستيطان يحول دون تطبيق هذه الرؤية، وهذا بات يعقد وضع إسرائيل العالمي سواء على المستوى الشعبي أو على المستوى الرسمي في المسرح العالمي، وهذا ما يفسر سلسلة السياسات الدولية التي نمت في السنوات الأخيرة.

أخيراً، فإنّ هناك إجماع بأنّ تحقيق إسرائيل حلمها بالتحوّل إلى دولة طبيعية مرهون بتتحقق الدولة الفلسطينية، وهذا الأمر هو ذاته اليوم معضلة، فإسرائيل التي تريد تحقيق دولة النقاء اليهودي لا يمكنها ذلك في ظل وجود وتنامي الاستيطان في الضفة الغربية،

[١٤] يوئيل ماركوس، دولة المستوطنين تنتصر على دولة إسرائيل، ترجمة عن العبرية، **جريدة الأيام**، ١١/ ٩/ ٢٠٠٤.

فهذا يؤدي إلى ضرب فكرة الدولة اليهودية من زاويتين: الأولى زاوية دولة النقاء، والثانية زاوية دولة المستوطنين ودولة تل أبيب، علاوة على الزاوية الأخرى المهمة وهي بقاء الرفض الفلسطيني الذي يعني بقاء المقاومة مما يقود إلى بقاء الاقتصاد الإسرائيلي موجه نحو التصنيع العسكري وبقاء إسرائيل دولة معسكرة ودولة غير قادرة على أن تكون دولة طبيعية في المنطقة.

سادسًا: الآثار والتداعيات على العالم العربي والفلسطينيين

تشكلت مجمل الآثار والتداعيات التي خلفتها حرب عام ١٩٦٧، على العالم العربي والفلسطينيين من النتيجة المباشرة للحرب، والتي تمثلت في الهزيمة، وما بات يطلقه العرب والفلسطينيون على الحرب، حيث عرفت باسم النكسة، فالحرب ارتسمت في خيال الإنسان العربي منذ عام ١٩٦٧، بأنّها ستصحح الخطأ التاريخي الذي ارتكب عام ١٩٤٨، وستزيل إسرائيل، وستليها وحدة للعالم العربي، نجد أنّ هزيمة العالم العربي بها حددت جملة من التداعيات التي ما زالت تتردد في عالمنا العربي حتى يومنا هذا، ومن أبرزها:

١. انتهاء النفوذ القومي العربي، واضمحلال حلم الوحدة العربية التي روج لها جمال عبد الناصر، فالهزيمة أدت إلى تقوية الأنظمة الرجعية كما كان يطلق عليها الرئيس جمال عبد الناصر. ولقد كان من التداعيات التالية لاضمحلال الفكر القومي، بروز ظاهرة القطرية العربية من ناحية، وتلا ذلك في فترة متقدمة بروز الظاهرة الإسلامية، أو ما بات يعرف باسم حركات الإسلام السياسي، سواء في العالم العربي أو في فلسطين.
٢. القناعة التي ترسخت لدى الأنظمة العربية من عدم القدرة على محاربة إسرائيل كدولة وبروز نظرية التفوق العسكري الإسرائيلي في المنطقة.
٣. تفكيك "الطرف العربي"[١٥] فقد وافقت مصر والأردن على قرار ٢٤٢، والتي ستقود إلى بداية تبلور وتغلغل فكرة السلام والتعايش في أوساط الدول العربية.

[١٥] بشارة، **حرب حزيران ١٩٦٧**.

٤. كان لهزيمة الجيوش العربية في الحرب، وما تلاها من قناعات حول عدم القدرة على هزيمة إسرائيل عسكريًا تداعيات كبيرة حيث انكفأت الجيوش العربية إلى الداخل بدل الخارج، وأخذت الجيوش العربية بالسيطرة على أنظمة الحكم، وشرعت في إدارة الدول العربية، وهذا ضاعف من الهزيمة حيث كان أحد الأسباب التي أدت إلى تقويض الحياة الديمقراطية لاحقًا، وفشل الدولة العربية في ترسيخ معالم الحكم المدني، والصراع على السلطة الذي ما زال إشكالية كبرى حتى يومنا هذا.

٥. كان من نتائج الهزيمة على العالم العربي واحتلال إسرائيل أراض عربية، انشغال الدول العربية التي احتلت أراضيها بفكرة استرجاع أراضيها التي احتلت على حساب تحرير فلسطين، ومقاومة ودحر الصهيونية.

هكذا تغلغل فكر الهزيمة في أوساط الأنظمة العربية، ورسخته بعض الأوساط كثقافة لتبرير لماذا هزمت الجيوش العربية، ولتبرير تقبلها لفكرة السلام لاحقًا، وما عاظم من فكر الهزيمة هو مرافقته لتغلغل الجيش في إدارة الدولة العربية وترسيخ ثقافة الدكتاتورية، فالجيوش العربية التي لم يعد هدفها التحرير ومحاربة الصهيونية ذهبت باتجاه التحكم في أمور الحياة الداخلية للدولة العربية، وأصبحت الدول العربية جميعًا تسير بالأمن، لا يعني ذلك أن مرحلة ما قبل الهزيمة كانت مرحلة ديمقراطية، ولكن حجم القبضة الأمنية، وخوف الأنظمة على كرسي الحكم أدى إلى مضاعفة تمسك الأمن بمقاليد الحكم، وصناعة العدو الداخلي البديل للعدو الخارجي.

ولقد تصاعدت حدة هذا العامل مع التداعيات التي أفرزتها هزيمة عام ١٩٦٧، من خلال ظهور جيل الغضب، الرافض للهزيمة والمشبع بالفكر القومي- العروبي والإسلامي- الديني، الذي رفض تقبل الهزيمة بل إنّه أصبح يناقش أسباب الهزيمة في إطار غياب القيم التي ينادي بها واعتبر الهزيمة نتيجة منطقية لتغييب قيمه عن المجتمع وإدارة الدولة العربية، فالقوميون أصبحوا يفسرون الهزيمة من زاوية العدالة الاجتماعية، وطبيعة الفكر العربي...

الخ، أما الإسلاميون، فقد ذهبوا هم كذلك إلى تفسير الهزيمة من ناحية غياب الحرية الدينية، وشيوع الدكتاتورية.....الخ[١٦]، هذا العامل وعلى الرغم من أنّه ابتعد عن تفسير أسباب الهزيمة من زاوية فشل الدولة والأمن والجيش، إلا أنّه أفرز قضية مهمة في العالم العربي وهي حالة الانفصام بين النظام والمجتمع، والذي توالى مع مرور الأيام ليتحول إلى ظاهرة غريبة، حيث أصبحت الدولة متمركزة على ذاتها ولا تسمح بأي شكل من الأشكال لدخول القوى المجتمعية لمؤسساتها، وبالذات مؤسساتها الأمنية، مما نتج عنه أن تنكفئ القوى السياسية إلى الترسخ داخل المجتمع، وهكذا أصبح لدينا "المجتمع العميق" و"الدولة العميقة"، وكلاهما منسلخ عن الآخر، وفي الغالب يفرزان ظواهر صراع بدل ظواهر التكامل.

فما أن انتهت حرب عام ١٩٦٧، وحتى يومنا هذا والدول العربية مهووسة بمقاومة الإرهاب الداخلي على أراضيها من ناحية، والصراعات الإقليمية من ناحية ثانية، وكلاهما ذو نتيجة صفرية، ولا تقود إلا إلى الشعور الدائم بأنّ الدولة العربية تعيش حربان: حرب من داخلها، وحرب مع إقليمها.

يعود السبب الحقيقي في ظهور هذه الحروب إلى غياب العدو المركزي، وهذا الذي قاد لاحقًا إلى تفتيت الدولة العربية بالشكل الذي هي عليه اليوم صراع بين مختلف مكوناتها الاجتماعية، والتقارب الذي يبدو أنّه بات يتبلور باتجاه صناعة تحالف جديد مع إسرائيل لمحاربة عدو جديد تارة باسم الإرهاب وتارة أخرى مقاومة النفوذ الإيراني في المنطقة.

على الرغم من وجاهة هذين التحديين وعدم إنكار خطورتهما على العالم العربي، إلا أنّ السؤال الذي ما زال ماثلًا هو: إلى متى سيبقى العالم العربي يعالج آثار المشكلة ولا يعالج أسبابها الحقيقة؟ والقضية الأهم، هل وجود تحالف بين الأنظمة وإسرائيل سيقود إلى تغذية الإرهاب أم إلى إضعافه في العالم العربي، وما هي الصور القادمة للإرهاب؟ وهل الدول العربية ستزيد من شرعية وجودها في ظل هكذا تحالف أم أنّ الذي سيخسر هي الدولة لصالح من يحكمون؟

---

[١٦] المرجع السابق.

على الجانب الآخر والمهم كان لتداعيات هزيمة عام ١٩٦٧، آثار مهمة على الفلسطينيين، فقد قادت الهزيمة إلى إحداث تغيرات جذرية في الحياة السياسية الفلسطينية، سواء على مستوى الفكر والثقافة السياسية، أو على مستوى السلوك والممارسة السياسية.

فعلى مستوى الثقافة السياسية الفلسطينية ازدادت حدت فلسطنة الصراع على حساب عروبة الصراع[١٧]، حيث ترسخت القناعات لدى الأوساط الفلسطينية المختلفة بعدم قدرة العالم العربي على تحرير فلسطين، إما نتيجة لعدم قدرة الدولة العربية على هزيمة الدولة الإسرائيلية كدولة، أو نتيجة اعتقاد آخر هو أنّ بعض أنظمة العالم العربي لا تريد إنّهاء وجود إسرائيل، وأنّها ستنشغل من الآن فصاعدًا في محاولاتها استرجاع أراضيها التي احتلت في حرب عام ١٩٦٧، خاصة بعد اعتراف بعض الدول العربية بقرار ٢٤٢.

وكان من أبرز الانعكاسات التي قادتها فلسطنة الصراع سيطرت الفصائل الفلسطينية على منظمة التحرير الفلسطينية وتثويرها، من خلال إدخال مصطلحات الكفاح المسلح الطريق الوحيد لتحرير فلسطين، حيث إنّه لم يمض عام واحد على هزيمة حزيران حتى تمكنت الفصائل الفلسطينية من الدخول إلى المنظمة والسيطرة عليها، وهكذا إذًا حسمت قضية الازدواجية في الحياة السياسية الفلسطينية، حيث تمت الآن المزاوجة بين العمل المقاوم النضالي والعمل المؤسسي السياسي الفلسطيني، وتم التركيز على الشعار الوطني المستقل من خلال رفع شعار "القرار الوطني المستقل".

أما الانعكاس الآخر، فكان حرب الكرامة والتي شكلت كذلك مرحلة مفصلية في تاريخ الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، حيث كانت أولى المعارك التي تخوضها المقاومة الفلسطينية ضد الاحتلال، وكذلك، أولى المعارك التي تتزاوج بها المقاومة مع جيش عربي لقيادة حرب، ممثلًا بالجيش الأردني وقوات المقاومة الفلسطينية، كان للانتصار الجزئي الذي أحدثته حرب الكرامة انعكاسات سريعة على الصراع، إذ ترسخت القناعات لدى

---

[١٧] للمزيد من المعلومات انظر: حمدي حسين وأشرف بدر، **تداعيات حرب عام ١٩٦٧م على المشروع الوطني الفلسطيني** (بيروت: مركز الزيتونه للدراسات والاستشارات، ٢٠١٧) ص ١٣- ٢٧.

الفلسطينيين بضرورة الاعتماد على الذات من ناحية، واتساع رقعة الانضمام إلى المقاومة وبالذات المثقفين، بشعار أنّ الانتصار في الحرب يتطلب الإيمان بالنصر[١٨].

كان لمرحلة حرب الكرامة ولبروز منظمة التحرير الفلسطينية كمؤسسة ثورية تضم الفصائل الفلسطينية، ورافعة لشعار استقلال القرار الوطني الفلسطيني آثار بالغة على القضية الفلسطينية، وقد لعبت دورًا مهما في الصراع، سواء في علاقات الفلسطينيين وقوى المقاومة بالعالم العربي، أو فيما يخص إدارة ومنهجيات الصراع مع الاحتلال.

تبنت منظمة التحرير الفلسطينية وفصائلها حرب استنزاف فردية ضد الاحتلال، حيث تم اعتماد العمليات الفردية والمنظمة التي تستهدف الأمن الفردي والجماعي للاحتلال من خارج فلسطين، وهذا أحدث إرباكًا في العلاقات العربية الفلسطينية، خاصة مع تطور المقاومة الفلسطينية بشكل أصبحت معه حالة التعايش بين الأنظمة والمقاومة أمرًا صعبًا بغض النظر عن من يتحمل مسؤولية أكثر من الآخر، إلا أنّ النتيجة كانت سيطرت حالة الصراع بين المقاومة والنظام السياسي العربي، بدل حالة التصالح، وهذا ماحدث في الأردن في السبعينيات، وفي لبنان في الثمانينات.

أما التغيير الآخر الذي أثر في مجرى الصراع، فقد تمثل في محاولات منظمة التحرير الفلسطينية الحصول على الشرعية السياسية العربية والشرعية الدولية، فقد قادت محاولات منظمة التحرير الحصول على الشرعية العربية والدولية إلى حدوث تراجع كبير في الفكر الثوري والنضالي للمنظمة على حساب الدخول في اللعبة السياسية[١٩]، وكانت أولى البدايات مع تبني منظمة التحرير الفلسطينية برنامج- النقاط العشر عام ١٩٧٤، والانتقال من فكرة تحرير كامل فلسطين، إلى إقامة السلطة على أي جزء يتم تحريره، ومن اعتبار الكفاح المسلح الطريق الوحيد لتحرير فلسطين إلى أن تحرير فلسطين يتم بكافة

---

[١٨] ٤٩ عاما على معركة الكرامة، **وكالة وفا**، ٢٠/ ٣/ ٢٠١٧، في: http://bit.ly/2DvEQpi

[١٩] رائد نعيرات وسليمان بشارات، **النظام السياسي الفلسطيني: إشكاليات الإصلاح واليات التفعيل** (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، ٢٠١٦) ص ٢٢.

الوسائل[٢٠]، وبموجب هذا البرنامج وحجم التغيير حصلت منظمة التحرير على الشرعية العربية، والشرعية الدولية، فتم اعتبارها مراقبًا في الجمعية العمومية للأمم المتحدة.

أما التغيير الآخر الذي طرأ على منظمة التحرير الفلسطينية فتمثل في "دولانية المقاومة" فقد أخذت المقاومة الفلسطينية في لبنان شيئًا فشيئًا التحول إلى النظام الدولاني في لبنان، وما بات متعارف عليه باسم "فتح لاند" دولة الفكهاني"[٢١]، هذا التغيير كان معاكسًا للفكرة الأساسية التي انطلقت منها المقاومة الفلسطينية الحديثة مع بداية الخمسينيات من القرن الفائت والتي قامت على عدم القدرة على هزيمة إسرائيل كدولة، وهو الذي قاد إلى مجمل التغيرات التي عصفت بالصراع الفلسطيني- الإسرائيلي لاحقًا، وعلى رأسها حرب لبنان عام ١٩٨٢، وخروج المنظمة من لبنان وما تلاه لاحقًا من تبني منظمة التحرير الفلسطينية لمشروع السلام عام ١٩٨٨.

أما على صعيد إدارة الصراع ومنهجياته، فقد أحدثت هزيمة عام ١٩٦٧، تغيرًا أساسيًا من خلال نقل المقاومة الفلسطينية إلى الداخل الفلسطيني بدل الاعتماد على العمليات من خارج فلسطين، فقد شهدت الساحة الفلسطينية تشكل الكتل الطلابية في الجامعات الفلسطينية المختلفة والتي كانت ذراعًا مدنيًا للأحزاب الفلسطينية المختلفة لاحقًا، وهي التي قادت الانتفاضة الفلسطينية الأولى عام ١٩٨٧.

كان لانتقال المقاومة الفلسطينية إلى الداخل الفلسطيني أهمية كبرى في الصراع الفلسطيني– الإسرائيلي، وتمثّل ذلك في أمرين الأوّل ظهور التيارات الإسلامية المقاومة كحركة المقاومة الإسلامية "حماس" وحركة الجهاد الإسلامي الفلسطيني، وقد بني عليه إنشاء قاعدة عسكرية مقاومة في الأراضي المحتلة قي قطاع غزة واستطاع أن يقود ثلاث حروب مع إسرائيل أخذت طابع الحروب بين الدول، وحقق من خلالها العديد من التغيرات لعل أبرزها

---

[٢٠] الدورة الثانية عشر للمجلس الوطني الفلسطيني، برنامج الحل المرحلي (برنامج النقاط العشر ١٩٧٤). **وكالة وفا**، في: http://bit.ly/2Dk6e6j

[٢١] يزيد الصايغ، **الحركة الوطنية الفلسطينية ١٩٤٩-١٩١٣: الكفاح المسلح والبحث عن الدولة** (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ٢٠٠٣) ص ٦٣٢-٦٣٤.

عدم قدرة الاحتلال على اجتثاث المقاومة وبقائها واستمرار قوتها وتعاظمها.

والأمر الآخر أنَّ الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة عام ١٩٤٨، والشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة أصبح في حالة تواصل، وهذا أثر في بلورة الحالة النضالية من جديد في أوساط الشعب الفلسطيني في أراضي عام ١٩٤٨، وتلا ذلك ظهور ونمو الحركة الإسلامية في أراضي عام ١٩٤٨.

سادسًا: التداعيات على المستوى الدولي

كان لهزيمة حرب عام ١٩٦٧، جملة من التداعيات الدولية سواء فيما يخص النظرة الدولية للصراع، أو علاقة العالم مع إسرائيل. فعلى صعيد النظرة الدولية للصراع صدر القرار الدولي ٢٤٢، وهو أول قرار يصدر عن مجلس الأمن بخصوص القضية الفلسطينية، والذي حوَّل القضية الفلسطينية من قضية احتلال لفلسطين إلى قضية احتلال لأراض في النزاع الأخير، أي بمعنى حوَّل أراضي الضفة الغربية إلى أراض متنازع عليها، كما تجاهل القرار الشعب الفلسطيني، وركز على إيجاد حل عادل للاجئين الفلسطينيين فقط.

ومن هنا نجد أنّ هزيمة حرب عام ١٩٦٧، حولت الصراع من حالة احتلال الصهيونية لفلسطين إلى حالة الصراع على الحدود والمساحات من وجهة النظر الدولية، أو كما يقال من صراع وجود إلى صراع حدود. كذلك، فقد تحولت نظرت الأطراف إلى المنطقة وبالذات الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي، فالولايات المتحدة الأمريكية أصبحت تنظر إلى إسرائيل كحليف استراتيجي في المنطقة يعتمد عليه، بعد أن تعاملت معها كعبء في الفترة الممتدة ما بين عامي ١٩٤٨ و١٩٦٧[٢٢].

وبلورت سياستها في المنطقة باتجاه الحفاظ على الوضع الراهن وبناء منظومة من العلاقات السلمية بين دول المنطقة، منطلقة من أنَّ إسرائيل حقيقة موجودة، والحل يجب أن يدور ضمن قاعدة الأمن مقابل السلام، وتبادل الأراضي في الضفة الغربية[٢٣].

---

[22] S. Spiegel. The American Israeli relationship: Past and Future. *Israel Journal of Foreign affairs*, vol. II, No. 3 (2008), pp. 15-17. In: http://bit.ly/2mYruIx

[23] S. Richman. "Ancient History": U.S Conduct in the Middle East since World War II and the Fully of Intervention, CATO Institute, Policy Analysis no. 159.

أما الاتحاد السوفيتي، فقد أصبح يتعامل مع المنطقة كمنطقة نفوذ للشيوعية ومن خلال بيع السلاح السوفيتي والاضطرابات السياسية في المنطقة[٢٤].

هكذا إذًا حولت حرب عام ١٩٦٧، منطقة الشرق الأوسط إلى منطقة صراع ونفوذ بين الدولتين العظميين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي، وكذلك استطاعت الحرب أن تغيير من معادلات المنطقة وأوزان القوى السياسية، وأعادت تموضع قوى الإقليم بحيث حولت عملية السلام إلى واقع، وأصبحت المنطقة محكومة أكثر فأكثر بالمعادلات الدولية وأخذ نفوذ القوى العظمى يتحكم بشكل أساسي في الصراع العربي الإسرائيلي الذي أخذ مع الوقت يحسم لصالح الولايات المتحدة الأمريكية، وسيادة نظرتها للصراع ومنهجيات الحل التي ما زالت تتحكم في مسار الصراع حتى يومنا هذا.

سابعًا: النتائج والتوصيات

كان لنتائج هزيمة حرب عام ١٩٦٧، جملة من التداعيات على الصراع العربي الإسرائيلي، من أبرزها:

١. تحول إسرائيل إلى دولة إقليمية ذات نفوذ في المنطقة، وهذا أثّر في علاقاتها بالمجتمع الدولي وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية، وتحولها إلى حليف استراتيجي لها.

٢. تحول القوى المركزية في العالم العربي من حالة العداء للصهيونية وإسرائيل إلى حالة إقامة علاقات دبلوماسية وتوقيع المعاهدات السلمية معها.

٣. تبني العالم العربي لخيار السلام مع إسرائيل، والتحول من تحرير فلسطين من الصهيونية إلى إقامة الدولة الفلسطينية المستلقة على أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة.

٤. فلسطنة الصراع العربي الإسرائيلي، وما تلاه من تبني منظمة التحرير الفلسطينية لمشروع السلام، واتفاق أوسلو.

1991. In: http://bit.ly/2DPyZJ7

[24] Jhake Elmamuwaldi, The 1967 Six Day War Fundamentally Changed the Political Landscape of the ArabIsraeli Conflict, United States Marine Corps Command and Staff College, Marine Corps. pp 17-18. In: http://bit.ly/2mWpS1Y

إلا أنّه في الوقت نفسه، نجد أنّ من الصعب الحديث عن نتائج وتداعيات هزيمة حرب عام ١٩٦٧، حيث إننا ما زلنا نعيش في اليوم الثاني للحرب، وهذا كمحصلة لمجمل التغيرات التي تركتها الحرب، وهي ما زالت في حالة تبلور وتشكل لم تكتمل نتائجها بعد، فاليوم نشهد ارتداده عن مشروع السلام. كما أنّ ما حققته إسرائيل من تحول في الصراع من صراع وجود إلى صراع حدود يواجه اليوم مشكله تحوله إلى صراع وجود مرة أخرى نتيجة للاستيطان في الضفة الغربية.

مقابلة العدد

في مقابلة مع دولة الأستاذ طاهر المصري

رئيس الوزراء الأردني الأسبق*

علاقات الأردن وخياراته بعد قرار الرئيس الأمريكي ترامب بشأن القدس

يُعدّ قرار الرئيس الأمريكي دونالد ترامب الاعتراف بالقدس المحتلّة عاصمة لإسرائيل، ونقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس من أبرز التطوّرات بشأن المدينة ووضعها السياسي في أعقاب احتلال شطرها الغربي عام ١٩٤٨، وشطرها الشرقي عام ١٩٦٧.

وللوقوف على تداعيات هذا القرار على علاقات الأردن الدولية والإقليمية، وخياراته في هذا السياق، أجرت هيئة تحرير مجلة دراسات شرق أوسطية مقابلة مع رئيس الوزراء الأردني الأسبق الأستاذ طاهر المصري، وكان قد عمل وزيرًا للخارجية، ووزيرًا لشؤون الأرض المحتلة.

وقد توزّعت المقابلة على أربعة من المحاور ربطًا بقرار الرئيس ترامب بشأن القدس، وهي: قرار الرئيس الأمريكي بشأن القدس وتأثيره على مسار القضية الفلسطينية، والعلاقات الإقليمية والدولية للأردن، والعلاقات الأردنية- الفلسطينية، والخيارات المتاحة أمام الأردن.

المحور الأول: قرار الرئيس الأمريكي بشأن القدس وتأثيره على مسار القضية الفلسطينية

التحرير: قبل أن نطرح الأسئلة المتعلقة بعلاقات الأردن وخياراته بعد قرار ترامب بشأن القدس، نود أن نسمع من دولتكم عن رأيكم في القرار الأمريكي وتداعياته على مسار القضية الفلسطينية.

أ. طاهر المصري: نحن نتطلّع إلى موضوع إسرائيل منذ فترة من خلال أحداث محددة، ولا نرى الصورة كلّها، نشاهد جزءًا من المشهد، وليس المشهد كلّه، فإذا أردنا

*حاوره من أسرة تحرير المجلة كل من: أ. جواد الحمد، رئيس التحرير ود. عبد الحميد الكيالي، مدير التحرير.

مراجعة علاقتنا مع إسرائيل أو المشروع الصهيوني، فسيتضح لنا أن المؤتمر الصهيوني الأول، الذي عُقِد في بازل عام ١٨٩٧، قد اتخذ ثلاثة قرارات استراتيجية بعيدة المدى هي: إنشاء الدولة اليهودية، وأنّ "القدس" عاصمتها، و"الهيكل" رمزها، بمعنى إعادة بنائه، وليس بمعنى كونه رمزًا روحيًّا. وقد حقق المشروع الصهيوني الهدفين الأوّلين، ويبقي الثالث وهو الهيكل. فالإسرائيليون يسيطرون اليوم على كلّ القدس، وباعتراف أمريكي، صحيح أن هذا الاعتراف ليس من كلّ العالم، ولكنّ له تأثيراً قوياً على الموقف الإسرائيلي ويدعمه بشكل واضح. فعندما تعترف دولة بعاصمة دولة أخرى، فهذا يعني أن لهذه الدولة سيادة كاملة على هذه العاصمة. فالولايات المتحدة اعترفت أن لإسرائيل السيادة على القدس الكبرى والموحدة، والتي تشكل ١٠٪ من مساحة الضفة الغربية، وبالتالي انتقل تصنيف القدس من أراضٍ محتلة بالنسبة لأمريكا ولإسرائيل إلى أراضٍ إسرائيلية تسري عليها القوانين الإسرائيلية، وبالتالي أصبحت الأماكن المقدسة، بما فيها المسجد الأقصى، تحت رحمة إسرائيل والقوانين الإسرائيلية.

وأنا لا أريد أن أبالغ هنا، ولكن عندما ذهب عمر بن الخطاب إلى القدس عام ٦٢٦م/ ١٥هـ، وسلّمه البطريرك صفرونيوس المدينة، وأصدر عمر العهدة العمرية، كان ذلك نهاية حقبة في تاريخ المدينة وبداية الحقبة الإسلامية التي استمرت أربعة عشر قرنًا، إلى أن جاءت إسرائيل عام ١٩٦٧ واحتلت المدينة، فبدأ التغيير هناك. لكنّ التغيير الحقيقي استُكمِل بنقل السفارة الأمريكية إلى القدس. وبالتالي أنا برأيي- مع الفارق- أنه مثلما بدأت الحقبة الإسلامية مع عمر بن الخطاب، فإننا نخشى الآن للأسف أن تبدأ الحقبة اليهودية بنقل السفارة الأمريكية، وسيلحق ذلك إعلان الإسرائيليين يهودية الدولة، والسيادة على الأراضي المحتلة كلّها، ومن ثم بناء الهيكل غير آبهين بأيّ رد فعل من الآخرين.

المحور الثاني: العلاقات الإقليمية والدولية للأردن بعد قرار الرئيس الأمريكي ترامب بشأن القدس

التحرير: كيف ترون مستقبل العلاقات الأردنية- الأمريكية بعد قرار الرئيس

الأمريكي ترامب بشأن القدس؟

أ. طاهر المصري: لا شكّ أنّ قرار ترامب بنقل السفارة الأمريكية إلى القدس قرار خطير، وله أبعاد تاريخية خطيرة. وإنّني لا أبالغ في هذا الكلام؛ حيث يؤثر هذا القرار في الوضع السياسي القانوني والواقعي لمدينة القدس رغم قرارات الشرعية الدولية المتعددة التي صدرت بشأنها، ومن ضمنها وصف المدينة بأنّها جزء من الأرض الفلسطينية المحتلة، وعاصمة الدولة الفلسطينية، وما إلى ذلك.

فقراره خطير وقد أثّر على الأردن تأثيرًا مباشرًا، لأنّنا معنيون بالقدس، ليس فقط من خلال الولاية الهاشمية، ولكن أيضًا من خلال معطيات كثيرة جدًّا. ويُشار إلى أنّ جلالة الملك عبد الله بالذات، والدبلوماسية الأردنية كانت نشطة في تواصلها مع إدارة ترامب منذ توليه الحكم حتى تشرح أخطار مثل هذه الخطوة أو المبادرة.

وكانت الدبلوماسية الأردنية تظن أن الإدارة الأمريكية الجديدة قد اقتنعت بوجهة نظرها، ولكن ظهر أن التزام هذه الإدارة تجاه إسرائيل ومصالحها الشخصية أكبر بكثير مما هي باتجاه مواقف استراتيجية. ويبدو أن الرئيس الأمريكي قد نسي أنّ الولايات المتحدة هي القوة العظمى الأولى في العالم، وأنّ لها قِيماً تفتخر بها، وأنها تستضيف على أراضيها مقرّ الأمم المتحدة، بما تمثّله من مفهوم العمل الجماعي الدولي، ومفهوم النظام الدولي.

ومع ذلك، فإن الأردن- للأسف- لا يستطيع أن يتجاهل علاقاته مع الولايات المتحدة باعتبارها حليفًا قريبًا منها، ويعتمد عليها في كثير من الجوانب المالية والاقتصادية وحتى العسكرية، وإن بلدًا بإمكانات الأردن لا يستطيع أن يتجاهل علاقاتة مع الولايات المتحدة إلا بقدر قليل.

التحرير: لننتقل إلى سؤال آخر يتعلق بمستقبل العلاقات الأردنية- الإسرائيلية في ضوء القرار الأمريكي. ونود أن نشير في معرض السؤال إلى أنّ العلاقات الأردنية- الإسرائيلية متوترة حاليًا، كما أن السفارة الإسرائيلية مغلقة في عمّان، فضلًا عن وجود توتر في العلاقات بين فترة وأخرى منذ توقيع اتفاقية وادي عربة بين الجانبين عام ١٩٩٤.

أ. طاهر المصري: كان يجب أن تكون العلاقات الأردنية- الإسرائيلية حذرة

ومحدودة جدًا في الأصل. ولكنّ الحكومات الأردنية توسّعت دون مبرِّر في هذه العلاقات، وذلك رغم الإيمان بأن إسرائيل لا تعرف إلاّ مصلحتها، ولا تعرف إلاّ تحقيق المشروع الصهيوني الذي بدأ في بازل في عام ١٨٩٧ وهي لا زالت ملتزمة به، كما أنها تحقق ما تريده من خلال التعامل مع القضايا والدعم الأمريكي، وربما غير الأمريكي.

ولا شك بأن هناك تغييرًا جذريًا في مواقف العديد من الدول العربية تجاه إسرائيل، وهو اتجاه سلبي، بمعنى أن علاقات جديدة، تجارية وسياسية بدأت تنشأ مع إسرائيل. كما أن بعض الدول العربية تحاول إقناع دول عربية أخرى بالانفتاح والتعامل مع إسرائيل أكثر فأكثر، وهو ما يعطي إسرائيل نوعًا من الراحة في التعامل مع محيطها، ممّا يُشعِر الأردن بأنه الوحيد أو شبه الوحيد الذي يحاول أن يدافع عن القدس ويدافع عن الأراضي المحتلة، كما يشعر بأنّ العرب قد أخذوا بالابتعاد عن هذا الموقف، وأنه أصبح لدى إسرائيل بدائل في محيطها العربي في حال توترت علاقاتها مع إحدى دوله، وعلينا أن نعي ذلك.

وفي ضوء كلّ ذلك، علينا إجراء دراسة عميقة حول مخالفات إسرائيل لاتفاقية وادي عربة، وحاجتنا للتعاون الاستراتيجي معها، والذي بدأت تظهر ملامحه منذ فترة في: مشروع قناة البحرين، وشراء الغاز، والمناطق الحرة، وما إلى ذلك، ورأيي أن إسرائيل ينبغي أن تُعاقَب على مخالفتها لاتفاقية وادي عربة.

التحرير: بخصوص علاقة الأردن بما يسمى دول الاعتدال العربي، وهو مصطلح غربي، وربما قد تجاوزته الأحداث ولكنه عنى عددًا من الدول العربية على رأسها الأردن، ومصر، والسعودية، والإمارات العربية، والتي كانت تتشارك في برنامج سياسي حول عملية السلام مع إسرائيل من جهة، ومواجهة دول عربية أخرى سابقًا مثل سوريا والعراق. في ضوء ذلك كيف ترى علاقة الأردن مع دول الخليج الأساسية مثل: السعودية والإمارات، وكذلك مصر، في ضوء الأولويات الجديدة لهذه الدول والتي تبدو مختلفة مع أولويات الأردن بشأن القدس؟

أ. طاهر المصري: نحن لن نقطع مع إسرائيل، وفي المقابل هناك دول عربية تبدأ

بعلاقات جديدة معها، وأتصور بناءً على ذلك أن الخطّين لهذه العلاقات سيلتقيا عند نقطة محدّدة إذا بقي الوضع كما هو. ومع ذلك، فإنّ إسرائيل هي المعيار لما ستصل إليه العلاقات العربية معها، بمعنى أن حاجة إسرائيل لهذه العلاقات هي أكبر وأشدّ، وخصوصًا مع الدول الخليجية التي تعدّ أغنى ولديها موارد وأسواق مزدهرة. وفيما يتعلق بالعلاقات من جانب إسرائيل مع الأردن، فواضح أن لها مصلحة معنا في الجانب الفلسطيني والأمني. وهي بذلك تنوّع في علاقاتها مع الدول العربية. ولكن للأسف، الخيار في معظمه ليس خيارنا كدول عربية؛ إذ إن الخارطة في المنطقة في طريقها للتغيير أو ربّما تغيّرت بالفعل، ويجب أن نستعد لوضع جديد تمامًا في الحقبة القادمة.

التحرير: في هذه الجزئية ما هو انعكاس هذا على علاقات الأردن مع دول الخليج، لأن دول الخليج لا تبدو على استعداد أن تدخل في خلاف سياسي مع الولايات المتحدة من أجل القدس، بينما الأردن الذي يرى في القدس مصلحة استراتيجية، فهو مضطر أن يكون على خلاف سياسي مع الولايات المتحدة في هذا الموضوع؟

أ. طاهر المصري: مضطر إلى حدّ معين، ولكنني أرى أنّ الأردن لن يجعل من موقف دول الخليج من إسرائيل نقطة ضعف في علاقاته مع هذه الدول.

التحرير: ولكن ما تحليلكم لمحاولته تعديل الخيارات مع تركيا مثلاً، أو ومع غيرها من الدول؟

أ. طاهر المصري: في حقيقة الأمر لم يحدث هناك أيّ تحوّل في العلاقات، رغم أنّه كان من المتوقع أن يحدث ذلك. وسيزور نائب الرئيس الأمريكي بينس الأردن خلال هذا الشهر، وسيجد "كلامًا ناعماً" من المسؤولين الأردنيين خلال هذه الزيارة. ما أراه أن الأمريكيين وبعض دول الخليج يريدون أن يثبتوا أن موقفهم لم يكن خاطئًا باعتبار عدم وجود تحرّك كبير للجماهير في الشارع وللرأي العام العربي تجاه القدس، ومن هنا نسمع تبريرًا يقول "لم نتخطّ الحدود".

التحرير: لو بقينا في محور السياسة الإقليمية والعلاقات العربية مع إسرائيل في إطار

الإقليم، فإن قرار الرئيس الأمريكي ترامب ربّما كشف عن محاولات في إطار تشكيل الفكر السياسي العربي، وهو إعادة تعريف العدو في إطار العلاقات العربية مع إيران والعلاقات العربية مع إسرائيل، فهناك دول عربية ترى في إيران العدو الأول، ولها الأولوية بوصفها مصدر التهديد الأول، وهناك في المقابل أطروحات ربّما على مستوى دول أو على مستوى قوى سياسية ترى أن إسرائيل تبقى هي العدو ومصدر التهديد الأوّل.

أ. طاهر المصري: هذا انقسام جديد في الفكر السياسي العربي، ورغم ارتباطه بأحداث معينة وحقبة معينة، غير أن الموضوع الإسرائيلي يمتد على مدىً أطول، وله طبيعته المختلفة. لكن إسرائيل تريد تحويل العدواة على غيرها، وهناك من يرى في الفرس أو الإيرانيين العدو الأول. وبصراحة، فإنني لا أعرف كيف يمكن لإسرائيل تغيير عقيدة طويلة مترسخة في عقول العرب، ولكن من جهة أخرى، أصبحت الحياة والعلاقات قائمة على المصالح التي تطغى على مفهوم القيم ومفهوم الاعتبارات الوطنية أو الفكرية. ولذلك يمكن لتحوُّل ما أن يطرأ في هذا الموضوع.

المحور الثالث: العلاقات الأردنية- الفلسطينية بعد قرار ترامب

التحرير: ما هو تقييمكم للعلاقات الأردنية- الفلسطينية بعد قرار ترامب، وما هي الأولويات التي ينبغي أن تتصدر التعاون والتنسيق المشترك بين الجانبين بعد القرار الأمريكي؟

أ. طاهر المصري: يبذل الجانبان جهودهما، وهما على اتصال مباشر ومستمر، وينسقان مواقفهما على نحو قويّ، وذلك على الرغم من وجود بعض الظروف التي تتعلّق بكلا الطرفين لناحية وضعه الجيوسياسي أو الداخلي، أو الاقتصادي. في نهاية المطاف من يقرر في فلسطين يجب أن يأخذ الأردن في الاعتبار، ومن يقرر في الأردن يجب أن يأخذ فلسطين في الاعتبار.

وقد يكون هناك بعض التباينات في التفكير بهذا الأمر، لكن إلى الآن يحاول الجانبان والقيادتان عدم الوصول بالتفكير بهذا الأمر إلى حدّ تناقض مصالحهما، والسبب أنّ الأردن

يشعر بقوّة أنه سيكون مكان إنهاء أو حلّ للقضية الفلسطينية وعلى حسابه، والفلسطينيون لا يريدون ذلك، ولكن ربما يُفرض عليه هذا الأمر. وهنا تبقى هذه النقطة المشتركة بينهما، ويبقى السؤال ماذا سيفعل كل طرف؟ من الضروري جداً أن يبقى التنسيق بين الجانبين، وأن لا يكون هناك تضارب في المصالح بينهما، والذي قد يُفرض عليهما- كما سبق وأشرت- ولكن يجب أن يتم امتصاص أي نوع من هذا التضارب الذي يتوقع أن يأتي لاحقًا.

التحرير: تاريخيًا، حصلت خلافات في الخط التفاوضي بين الأردنيين والفلسطينيين في ظلّ مفاوضات مدريد بعد انفكاك الوفد الفلسطيني- الأردني المشترك، واليوم جاء موضوع القدس ليضرب مواقف الجانبين، ولاحظنا أنه أصبح هناك التقاء في المواقف وتنسيق في التحرك الدبلوماسي، سواءً فيما تعلّق بالقمة الإسلامية أو الجامعة العربية أو حتى على مستوى العلاقات مع الاتحاد الأوروبي. هل يمكن لهذا أن يفتح ملفات أخرى للتعاون في ملف اللاجئين، وملف الدولة، وملف العلاقات المستقبلية، وحتى ملف المفاوضات بين الجانبين؟

أ. طاهر المصري: برأيي لن يكون هناك مفاوضات في المرحلة القادمة، فموسم المفاوضات قد انتهى، ولن تقدم إسرائيل أو إدارة الرئيس ترامب أيّ شيء، ولذلك كانت إجابة الرئيس أبو مازن للأمير محمد بن سلمان في إحدى اللقاءات، نتفاوض على ماذا في ضوء رفض نتنياهو الأمريكيين تقديم أي شيء؟ والواقع أن نتنياهو يدرك أن رفضه لأي تسوية لن يحرجه، بل سيحرج الفلسطينيين والأردنيين. ومن هنا أجدد تأكيدي على أنه لن يكون هناك مفاوضات، وأن نتنياهو لن يقدم أي شيء جديد، أو حتى مختلف ولو بشكل بسيط عن السابق.

المحور الرابع: الخيارات المتاحة أمام الأردن بعد القرار الأمريكي

التحرير: بعد قرار ترامب تم الكشف عن قضايا كثيرة في المنطقة، من بينها الموقف العربي، فهو حسب انطباعنا العام موقف مهزوز في أصله، خاصة في موضوع القدس، وموقف بعض الدول الإسلامية وغير الإسلامية أفضل من مواقف دول عربية، إلا أنها

في النهاية لم تفعل شيئاً مهماً. البعض يطرح اليوم وجوب تعدد خياراتنا دون أن لا نستعدي أحداً، مع التأكيد على حقنا بأننا لسنا أسرى لأحد، في هذه القضية وموضوع القدس والموقف الأردني منه تحديدًا، ما رأي دولتكم بذلك؟

أ .طاهر المصري: أوافقكم الرأي بأنه لم يكن هناك أي إجراء عربي أو إسلامي ذي قيمة، وقد لاحظنا أن الأردن والسلطة الفلسطينية إذا جاز التعبير، ويمكن تركيا، هم وحدهم الذين يتكلمون باسم القضية ويعتبرونها قضية مهمة. والأردن في هذه الحالة كان يبحث عن مظلة سياسية، غير أن اجتماع وزراء الخارجية العرب لم يوفر له هذه المظلة، كما أن اجتماع القمة الإسلامية الذي حضره الأردن لم يوفر له هذه المظلة أيضًا، فضلًا عن أن الاجتماع السداسي الذي عقد في عمّان مؤخرًا كشف موقف الأردن، بل وشكّل ضغطًا عليه أكثر منه سندًا .فالأردن بين اتجاهين: إما وقوفه بين هذه المربعات، وتحمّل الضغوطات السياسية الخارجية، أو الذهاب للانفكاك من هذه المربعات نحو واقع جديد وعلاقات جديدة.

وكل هذا يجد تفسيره في أن العالم العربي لم يعد ذلك العالم المتماسك الذي نعرفه منذ الخمسينيات والستينيات والسبعينيات؛ فهنالك العالم العربي الغني وقليل السكان، والعالم العربي كثيف السكان، ولكنه قليل المصادر والموارد، ولا يوجد توازن، وقد ازداد هذا التأثير مع مرور الوقت، وأصبحت هنالك تكتلات عربية غير منطقية في بعضها، وضعيفة في بعضها الآخر، لكن العرب يتحركون ببطء، فأصبح هناك ما يستدعي إعادة النظر في هيكلة الجامعة العربية والعمل العربي المشترك برمته.

التحرير: هل تعتقد دولتك بأن الأردن في محاولاته فتح بعض العلاقات الجديدة مع تركيا، وربما مع قطر، وحتى مع إيران، وإن كان مع الأخيرة على مستوى لقاءات مع برلمانيين وعبر العراق، هل يمكن لكلّ ذلك أن يعبّر عن مؤشرات أولية لخط جديد في السياسة الخارجية للمملكة، إضافة للخط مع دول الخليج وغير متناقض معه؟ ولا تعارضه الولايات المتحدة؟

أ. طاهر المصري: أعتقد أنه من الصعب أن تحسب كل هذه الحسابات مع بعض، لكن لا شكّ أن الأردن سوف يسير على خيط في هذه العلاقات، وسوف يراعي كل الأطراف بشكل أو بآخر، وآمل أن تتفهم الدول وضع الأردن وتتعامل معه على أساس مساعدته في الخروج من هذا المأزق. ولكنّ الأردن في المحصلة بحاجة للغرب، كما أن الغرب وإسرائيل بحاجة للأردن.

التحرير: بناءً على ما ذكرته دولتك في إجابتك على السؤال السابق، هل تعتقد أن الأردن ما يزال من الدول المحورية في المنطقة بالنسبة لأمن المنطقة، وذلك في ضوء ما أثير مؤخرًا عن تغير الأهمية الاستراتيجية للبلاد؟

أ. طاهر المصري: نعم، لقد قدّم الأردن ويقدّم خدمات للتحالف الدولي، وهو مستعد للتعاون العميق في كثير من المسائل، وهذا ما يهم دول التحالف. ولكن يجب على الأردن أولا أن يبقى متماسكًا حتى يلعب هذا الدور وليكون عنصرًا أساسيًا. ومن جانب آخر في موضوع الحدود الأردنية- العراقية، والأردنية- السورية، والأردنية السعودية، فكلّ هذا يهمّ دول التحالف حتى يكون الأردن مفيدًا لهم، ولا يكون لقمة سائغة للآخرين، ويصبح مجالًا للعداوة على القوى الأخرى، فأمام الدبلوماسية الأردنية وضع صعب جدًا لا أعرف إن كنّا نستطيع أن نتعلب عليه.

في المجمل نعيش وضعًا صعبًا، ومع ذلك كان يجب علينا أن نبني مجتمعنا بطريقة مختلفة، لأنه من الواضح أننا نتحمل عبء القضية الفلسطينية، وهناك جسم فلسطيني داخل الأردن، وأيضًا هناك شعب فلسطيني في الضفة الغربية لديه طموحات وجرأة معينة، ولديه أرض سليبة، وحق عودة، ولذا كان يجب أن نتحمل المسؤولية ونقوي الجبهة الداخلية. ولكن اللوم لا يقع على الأردن وحده، هنالك لوم على منظمة التحرير الفلسطينية، وها هما يواجهان معًا تحدي الموقف والقرار الأمريكي وبدون مظلة سياسية، وفي ظل خلافات داخلية للحريات والديمقراطية التي تحمي ظهر القيادة أمام التحديات الخارجية.

التحرير: ولكن هذا معناه أن الطرف الغربي مع الأطراف الأخرى المعنية مثل إسرائيل وغيرها يشعر بأهمية دور الأردن واستمرار الأردن واستقرار الأردن ووحدة الأردن، بالتالي فهم مضطرون أن يقبلوا هامشًا من تحرّك الأردن بتعدّد خياراته، وعلاقاته في المنطقة.

أ. طاهر المصري: وهذا الذي يحدث.

التحرير: وبالتالي هذه فرصة للأردن، أليس كذلك؟ فرصة لنا كأردن أن نأخذ بعض الاتجاهات التي تخدم الجانب الاقتصادي.

أ. طاهر المصري: صحيح، أنا من هذا الرأي طبعًا، هناك شعور قوي في البلد أن نقوم بعمل استدارة محسوبة. وإذا أردت فإن رسالة رؤساء الوزراء السابقين للملك عبد الله الثاني تضمّنت هذا المعنى.

التحرير: هددت المندوبة الأمريكية في الأمم المتحدة، قبل التصويت على قرار من الجمعية يرفض تغيير الوضع القائم في القدس وتجاوز القرارات الدولية المتعلقة بالقدس، هدّدت بأن الإداراة الأمريكية ستقطع مساعداتها عن الدول التي ستصوت لصالح القرار. هل تنظر بجدية للتهديد الأمريكي؟

أ. طاهر المصري: لا يوجد نية، والأردن لن يتأثر بذلك، وأظن أننا أُبلغنا من الجانب الأمريكي بأنه سيكون هناك تفسير إيجابي للموقف الأردني بحيث لا تُمنع عنه المساعدات. ومرّة أخرى أقول لكم أنه عند مجيء بينس سوف يتحدث في هذا الأمر، ونحن كدولة متفائلون أننا لن نتضرر جراء هذا الأمر.

التحرير: في نفس السياق كيف تنظرون إلى قطع الدعم الأمريكي لوكالة الأنروا، ونحن نعرف أن ٤٢٪ من خدمات الأنروا تقدّم للاجئين الفلسطينيين في الأردن، فهذا بطريقة أو بأخرى يمكن له أن يؤثر على الاقتصاد الأردني؟

أ. طاهر المصري: سؤالكم صحيح، سوف يؤثر. ولكن هذا يأتي في سياق شطب بنود في أجندة المفاوضات مع إسرائيل، وهو حق العودة والتعامل مع اللاجئين، وهو غير موضوع العلاقات الأردنية- الأمريكية. قطع الدعم له هدف معيّن، وهو مثل نقل

السفارة الذي أزاح بند القدس من الأجندة، وهذا سوف يزيح بند حق العودة من الأجندة، وهلّم جرًّا، وسوف تأتي أمور وملفات أخرى خلفها.

التحرير: لاحظنا فيما يتعلق بالتحرك الأردني وجود دعم أوروبي واضح لهذا التحرك، بل هناك تلميحات من دول أوروبية، مثل ألمانيا، بأهمية زيادة المساعدات الاقتصادية للأردن، فُهمت في إطار الرد على التهديد الأمريكي بقطع المساعدات، ما رأي دولتكم بذلك؟

أ. طاهر المصري: للأوروبيين موقف منطقي منذ البداية، غير أن مشكلة الأوروبيين "خجل" موقفهم أمام الولايات المتحدة، وكنّا قد حذرناهم وقلنا لهم إن الولايات المتحدة بعيدة عن المنطقة، أما أنتم فقريبون، وبالتالي فإن الذي يضرّنا يسبب لكم مشاكل كثيرة. وقد نصحناهم بأن يضغطوا سياسيًا، ولكنهم بقوا في هذا المجال، واكتفوا بالدعم الاقتصادي وتقديم المساعدات الكبيرة. ونحن نرحب بتخلي الأوروبيين عن "خجلهم" وأن يصبحوا أكثر فاعلية في الموضوع الفلسطيني. وسبق أن قاموا بذلك في مجلس الأمن عندما صوّتت ١٤ دولة مقابل الفيتو الأمريكي. ويعدّ هذا تطورًا مهمًا في الموقف الأوروبي بالنسبة لنا تجاه ضرورة الحل. ولكن يبقى السؤال أين يمكن أن يصلوا في ضغطهم على الولايات المتحدة؟

التحرير: هل في رأيك أن الدعم الاقتصادي الأوروبي للأردن يمكن له أن يعوّض الدعم الاقتصادي الأمريكي في حال حدوث أي خلل؟

أ. طاهر المصري: نعم طبعاً، يكفي. ولكنهم لن يقوموا بعمل ذلك على كلّ حال في ضوء عدم نية الأمريكيين قطع المساعدات عن الأردن لاعتبارات عديدة.

ملف العدد

المصالحة الوطنية الفلسطينية

٢٠١٧

الموقف الإسرائيلي من اتفاق المصالحة الفلسطينية لعام ٢٠١٧*

في الثاني عشر من تشرين أول/ أكتوبر ٢٠١٧، وقَّع وفدا حركتي فتح وحماس في القاهرة رسميًّا على جديد اتفاق بينهما فيما يتعلق بمسار المصالحة، وذلك بحضور وزير المخابرات المصرية اللواء خالد فوزي الذي مارست بلاده دورًا محوريًا في رعاية الاتفاق والضغط على الطرفين للتوقيع عليه. وقد جاء اتفاق المصالحة الأخير جراء عدة عوامل داخلية أبرزها التغيير الذي طرأ على قيادة حماس وانتقالها للداخل الفلسطيني لأول مرة منذ تأسيسها، وإعلانها قبل ذلك بقليل عن وثيقتها السياسية التي أظهرت فيها مرونة سياسية تجاه التعاطي مع بعض القضايا الحساسة كحل الدولتين على حدود عام ١٩٦٧، هذا من حانب. أما من جانب آخر، فقد أدت الإجراءات العقابية القاسية التي اتخذها رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس ضد أبناء قطاع غزة كخفض رواتب موظفي السلطة، ووقف مدفوعات الوقود التي تزود غزة بالكهرباء إلى تفاقم الوضع الإنساني في القطاع إلى درجة دفعت حركة حماس إلى حل اللجنة الإدارية التي كانت قد شكلتها لإدارة شؤون القطاع بعد فشل حكومة الوفاق برئاسة رامي الحمد الله بمزاولة أعمالها كما كان قد اتفق عليه مسبقًا.

أما على المستوى الخارجي، فقد جاء الاتفاق في ظل ضغوطات على دول عربية (وخاصة بعض دول الخليج) للتطبيع الرسمي مع إسرائيل بمعزل عن حلّ القضية الفلسطينية، وذلك بحجة تشكيل تحالف إقليمي متجانس للتصدي للنفوذ الإيراني المتنامي في المنطقة. وفي هذا السياق تعكف الإدارة الأمريكية من خلال طرح مبادرة "صفقة القرن" على تشكيل إطار سياسي يجمع حلفاءها في المنطقة ضمن محور واحد، وذلك للتصدي للنفوذ الإيراني ومحاربة التنظيمات الإرهابية. ويُعدّ إنهاء الصراع العربي–الإسرائيلي من خلال التوصل إلى اتفاقية سلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين شرطًا مهمًا لتشكيل هذا الإطار السياسي، وهو الأمر الذي يفرض على الإدارة الأمريكية ضرورة تهيئة الظروف من أجل الدفع بعملية السلام قُدمًا إلى الأمام، وذلك من خلال تأهيل

* إعداد أ. نبيل عودة، كاتب فلسطيني، وباحث سياسي متخصص في الشؤون الدولية.

شريك فلسطيني يتمتع بالشرعية الكافية للانخراط في جولة جديدة من المفاوضات هدفها وضع حد للصراع العربي الإسرائيلي.

أولًا: السياق الإقليمي والهواجس المصرية

من هناك يمكن فهم الدور المصري الفاعل في ملف المصالحة مؤخرًا، حيث وضعت القاهرة كل ثقلها لدفع الطرفين- حماس وفتح- لتوقيع اتفاق المصالحة رغم عدم ملاءمة الوضع داخليًّا على الساحة الفلسطينية لهذه الخطوة. فبالإضافة للأسباب الذاتية للنظام المصري في التحرك في هذا الاتجاه والتي تتعلق أساسًا بالترتيبات الأمنية في سيناء وضرورة الوصول إلى تفاهمات مع حماس فيما يتعلق بأمن الحدود، فإنّ القاهرة تعتبر اللاعب الإقليمي الوحيد القادر على إحداث اختراق في الملف الفلسطيني بعدما تراجع دور الدول الإقليمية الأخرى كتركيا وقطر، فضلًا عن أنّ النظام المصري يرى أن إعادة الإمساك بالملف الفلسطيني من شأنه أن يعزز مكانته الإقليمية، فمع اقتراب موعد الانتخابات الرئاسية القادمة، فإنّ الرئيس السيسي في أمس الحاجة لرصيد من الإنجازات التي يسطتيع من خلالها تسويق نفسه لعامة الشعب المصري من ناحية، ومضاعفة أوراق القوة لدية من أجل اللعب على التوازنات الداخلية في إطار النظام السياسي لضمان التجديد له لولاية جديدة، من ناحية أخرى.

ثانيًا: الموقف الإسرائيلي

من هنا، يعدّ الإطلاع على السياقين الإقليمي والدولي مهمًا في فهم الموقف الإسرائيلي من اتفاق المصالحة الأخير، حيث اتخذت تل أبيب موقفًا مغايرًا نوعًا ما عما كانت قد اعتادت على اتخاذه في ظل اتفاقات المصالحة السابقة والذي كان يتسم بالشدة والصرامة. فلم تعمد الحكومة الإسرائيلية هذه المرة إلى اتخاذ إجراءات عقابية على الأرض من قبيل تجميد الاتصالات السياسية مع السلطة الفلسطينية ووقف المفاوضات وفرض عقوبات اقتصادية من بينها الحجز على أموال الضرائب- على سبيل المثال- كما حصل حينما وقعت فتح وحماس على اتفاقية الشاطئ في العام ٢٠١٤، بل اكتفي بالتنديد

بالاتفاق على لسان رئيس حكومتها بنيامين نتنياهو الذي عبر صراحة عن اعتراضه على الاتفاق معتبرًا أنّ المصالحة مع حماس تعدُّ تهديدًا لإسرائيل وانتكاسة لعملية السلام[١].

وفي تصريح صادر عن مكتبه عبر نتنياهو عن إصرار الحكومة الإسرائيلية عدم السماح للسلطة الفلسطينية بحكم مسؤوليتها عن الأراضي الواقعة تحت سيطرتها أن تمنح أي متنفس لحماس سواء في غزة أو في الضفة الغربية لممارسة أعمالها الموجهة ضد إسرائيل. وأضاف التصريح بأنّ إسرائيل ستراقب مجريات الاتفاق على الأرض وتتخذ الإجراءت وفقًا لذلك[٢]. وفي صفحته على "الفيس بوك"[٣] كتب نتنياهو أنّ إعلان اتفاق المصالحة بين فتح وحماس يجعل من التوصل لتحقيق السلام عملية صعبة. وأضاف بأنّ التوافق مع جماعة تؤمن بـ "القتل الجماعي يعد جزءًا من المشكلة لا جزءًا من الحل"[٤]. ووضع ثلاثة شروط على إثرها يمكن أن تعترف الحكومة الإسرائيلية بحكومة فلسطينية تشارك فيها حماس، وهذه الشروط هي: نزع سلاح المقاومة، واعتراف حماس بإسرائيل، وقطع علاقتها مع إيران[٥].

كما تبنى مجلس الوزراء الأمني المصغر ذات الموقف الذي اتخذه رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، حيث عبر كبار الوزراء في الحكومة الإسرائيلية عن موقفهم

---

[1] See more, Andrew Tobin, What Palestinian reconciliation means for Israel. Jewish Telegraphic Agency. October 17, 2017.
https://www.jta.org/2017/10/17/news-opinion/israel-middle-east/what-palestinian-reconciliation-means-for-israel

[2] PMO Statement on Palestinian Authority-Hamas Reconciliation, Prime Minister's Office, October 12, 2017.
http://www.pmo.gov.il/English/MediaCenter/Spokesman/Pages/spokepalestinian121017.aspx

[3] The Prime Minister of Israel, facebook,
https://www.facebook.com/IsraeliPM/posts/1869643709717032. Access to internet on December 1, 2017.

[4] See more, Raoul Wootlff, Netanyahu: Faux Palestinian reconciliation risks 'our existence', The Times of Israel, October 3, 2017,
https://www.timesofisrael.com/netanyahu-palestinian-reconciliation-comes-at-the-expense-of-our-existence/

[5] Ibid.

تجاه الاتفاق بالتأكيد على عدم إجراء محادثات سلام مع السلطة الفلسطينية بسبب اتفاقها مع حماس بالرغم من عدم اتخاذهم مواقف عدوانية من قبيل قطع العلاقات نهائيًا أو إنهاء التعاون الأمني معها[١].

أما نفتالي بنت زعيم حزب البيت اليهودي ووزير التعليم، فقد اتخذ موقفًا أكثر صرامةً حينما دعت إلى ضرورة وقف عائدات الضرائب إلى السلطة الفلسطينية معتبرة أن هذه الأموال التي تحولها إسرائيل إلى حكومة حماس يشبه تحويل الأموال إلى "تنظيم الدولة" وسوف ترتد في نهاية المطاف لإسرائيل على شكل قنابل وصواريخ[٢]. أما وزير الدفاع الإسرائيلي أفيجدور ليبرمان، فقد حاول التماهي مع الترتيبات الإقليمية فيما يخص التطبيع العربي مع إسرائيل، حيث أشار إلى ضرورة أن يتم البحث في التسوية مع الفلسطينيين ضمن ترتيبات التسوية الإقليمية الشاملة[٣].

ثالثًا: أسباب الموقف الإسرائيلي

يمكن الحديث عن عدة أسباب رئيسية دفعت إسرائيل نحو اتخاذ موقف غير متشدد في تعاطيها من اتفاق المصالحة الأخير، أهمها:

١. غياب القناعة لدى صانع القرار الإسرائيلي بفرص نجاح اتفاق المصالحة الأخير. فقد وصف رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو المصالحة "بالمزيفة"[٤]. فالجميع في إسرائيل- تقريبًا- يدركون حجم الخلافات بين كل من فتح وحماس حول ملفات في غاية

[1] See more; Alexander Fulbright and Dov Lieber, Ministers put kibosh on peace talks after Fatah-Hamas unity deal, The Times of Israel, October 17, 2017. https://www.timesofisrael.com/ministers-put-kibosh-on-peace-talks-after-fatah-hamas-unity-deal/

[2] See more, Gil Hoffman, "Israel Won't Accept Fake Palestinian Reconciliation", The Jerusalem Post, October 3, 2017. http://www.jpost.com/Arab-Israeli-Conflict/Israel-wont-accept-fake-Palestinian-reconciliation-506623

[3] See more, Amos Harel, Palestinian Reconciliation Talks a Sign of Hamas' Distress, Haaretz, October 3, 2017. https://www.haaretz.com/israel-news/.premium-1.815185

[4] See more, Gil Hoffman, "Israel Won't Accept Fake Palestinian Reconciliation", The Jerusalem Post, October 3, 2017. http://www.jpost.com/Arab-Israeli-Conflict/Israel-wont-accept-fake-Palestinian-reconciliation-506623

الحساسية ليس أقلّها البرنامج السياسي المتضارب بين أولئك الذين يصرون على نهج المفاوضات كأداة للوصول إلى تسوية سياسية مع إسرائيل وبين أولئك الذي يصرون على مبدأ المقاومة في التعاطي مع الاحتلال الإسرائيلي. وفي ظل هذه الخلافات المتأصلة، وعدم نضوج البيئة الداخلية لإتمام مصالحة حقيقية، يدرك الإسرائيليون أنّ الاتفاق الأخير جاء ضمن حسابات تكتيكية لكل من فتح وحماس، وبدافع من عدم الرغبة في إغضاب الراعي المصري الذي مارس ضغوطًا كبيرة لإقناعهما للوصول إلى الصيغة الأخيرة من المصالحة والتوقيع عليها. ولذلك فالإسرائيليون يراهنون على فشل هذه الجولة من المصالحة من تلقاء نفسها دون الحاجة لممارسة ضغط خارجي عليها من قبل تل أبيب الأمر الذي قد يوقعها في دائرة اللوم من قبل المجتمع الدولي الذي بدا مؤخرًا بأنّه يظهر اهتمامًا متزايدًا في إيجاد مخرج للأزمة الإنسانية المتأصلة في قطاع غزة.

٢. القراءة الإسرائيلية للموقف الأمريكي التي طرأ عليه تغير طفيف تجاه القبول بمسار المصالحة في ظل الظروف الحالية. فقد بدا أنّ موقف إدارة الرئيس ترامب تدعم إلى حد ما الجهود المصرية للوصول إلى صيغة توافقية لإنهاء الانقسام الفلسطيني، حيث تراجعت واشنطن على سبيل المثال عن إدانتها الشديدة والواضحة للمصالحة كما كان في السابق؛ وامتنعت عن رفض الترتيبات الحالية بشكل مباشر؛ بل على العكس فقد رحب البيت الأبيض بـ "الجهود الرامية لتهيئة الظروف اللازمة لكي تتحمل السلطة الفلسطينية مسؤولياتها بالكامل في غزة"[1] على اعتبار أنّ ذلك يعدُّ مفتاحًا ضرورياً لتحسين الحالة الإنسانية المتردية في قطاع غزة.

كما أنّ إسرائيل لا تريد أن تظهر بمظهر المعارض للجهود التي يبذلها النظام المصري. فالرئيس السيسي وفي خطوة غير مسبوقة كان قد التقى مع رئيس الوزراء الإسرائيلي في نيويورك على هامش الاجتماع الدولي للأمم المتحدة، ووجه في كلمته دعوة صريحة

[1] See more, Jason Greenblatt's Statement on Palestinian Authority Visit to Gaza, U.S. Consulate General In Jerusalem. October 2, 2017.
https://jru.usconsulate.gov/palestinian-authority-visit-gaza/

للفلسطينيين للوحدة من جديد وإنهاء الانقسام من أجل التوصل إلى اتفاق سلام مع الإسرائيليين، وإنهاء الصراع بشكل تام[1]. ولذلك فإنّ اتخاذ إجراءات عقابية من قبل إسرائيل ضد المصالحة الفلسطينية من شأنه أن يضع الرئيس السيسي في موضع محرج ويقوض الجهود المصرية في عملية السلام.

على أي حال، لا يمكن التمادي في الحديث عن تحول جذري في التعاطي الأمريكي مع مسألة المصالحة الفلسطينية الأمر الذي يعني أنّ حجم الضغط الذي يمكن أن تمارسه واشنطن على إسرائيل في ظل ترتيبات أمنية معينة سيبقى ضمن نطاق محدود لا غير، حيث عادت واشنطن لتؤكد في ٢٠١٧/١١/١٦ على لسان المبعوث الخاص للرئيس ترامب للمفاوضات الدولية جيسون جرينبلات أنّه يتعين على أي حكومة فلسطينية "الالتزام بشكل لا لَبس فيه بعدم اللجوء إلى العنف والاعتراف بإسرائيل" مشددًا على أنّ حماس لا بدَّ أن تتخلى عن سلاحها إذا أرادت أن تلعب أي دور في الحكومة الفلسطينية القادمة، وهو ما يتطابق مع الموقف الرسمي للحكومة الإسرائيلية[2].

٣. رغبة إسرائيل الصريحة في عودة السلطة الفلسطينية للسيطرة من جديد على قطاع غزة الأمر الذي من شأنه أن يحرر إسرائيل من معضلة التعامل مع حماس عندما يتم طرح خيار البديل مع كل مواجهة عسكرية مباشرة بينهما. فعودة السلطة لحكم قطاع غزة سوف يمنح إسرائيل هامشًا أكبر للمناورة والتعامل مع القوة العسكرية لحركة حماس دون اللجوء لإشكالية البديل، هذا من جانب. أما من جانب آخر، فمن شأن عودة السلطة الفلسطينية للقطاع أن تعزز فرص إعادة إعمار القطاع على صعيد البنية التحتية الأمر الذي من شأنه أن يخفف من حدة الأوضاع الإنسانية داخل القطاع والتي باتت الأجهزة

[1] Sisi's full speech at UN General Assembly, Egypt today, September 19, 2017. https://www.egypttoday.com/Article/1/23644/Update-Sisi-s-full-speech-at-UN-General-Assembly

[2] See more, David Makovsky, The U.S. Role in Palestinian Reconciliation: Three Scenarios, Washington Institute, October 20, 2017. http://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/the-u.s.-role-in-palestinian-reconciliation-three-scenarios

الأمنية الإسرائيلية تحذر منها بشكل متكرر مؤخرًا، حيث تترسخ قناعة مع مرور الوقت لدى هذه الأجهزة بأن أي انفجار شعبي في القطاع سيكون حتمًا في وجه إسرائيل وليس في وجه حماس الأمر الذي من شأنه أن يقوض أمن الجبهة الداخلية الإسرائيلية[1].

لم يمض الكثير من الوقت حتى ظهر أنّ الاستنتاجات الإسرائيلية إلى حد كبير كانت صحيحة فيما يتعلق بفرص نجاح اتفاق المصالحة. فعلى سبيل المثال، لم يتمخض الاجتماع الأخير الموسع الذي جرى بين الفصائل الفلسطينية في القاهرة بتاريخ ٢١ تشرين ثاني/ نوفمبر ٢٠١٧، عن نتائج حاسمة في دعم مسيرة المصالحة، وإنهاء الإنقسام، حيث أشار البيان الصادر بعيد الاجتماع بشكل عام إلى اتفاق الفصائل على ضرورة مواصل بذل الجهود الضرورية لاتمام عملية المصالحة الأمر الذي يمكن قراءته على أنّه إعلان فشل بالحد الأدنى.

وتأتي هذه النتائج المخيبة للآمال من لقاء القاهرة الأخير جراء تضارب وجهات النظر بين الطرفين في ملفين معقدين هما: البرنامج السياسي لمنظمة التحرير، والملف الأمني وسلاح المقاومة.

فالرئيس الفلسطيني محمود عباس يصرّ على تضمين اتفاق المصالحة لبرنامج منظمة التحرير في عملية السلام وهو ما يعني ضرورة موافقة الفصائل على برنامج أوسلو الأمر الذي تواجهه غالبية الفصائل وعلى رأسها حركة حماس بالرفض التام، وخصوصًا المسألة المتعلقة بالاعتراف بدولة إسرائيل. فالحكومة الإسرائيلية شددت على أنّ الحكومة الفلسطينية التي سوف تتمخض عن أي اتفاق مصالحة بين حركتي فتح وحماس لا بدَّ لها من الاعتراف المزدوج بإسرائيل؛ أي الاعتراف بإسرائيل كدولة، ومن ثم الاعتراف بيهودية هذه الدولة.

---

[1] See more, Gilead Sher, Kobi Michael, Liran Ofek, Hamas: Toward Palestinian Reconciliation, or Abdication of Governmental Responsibility**?, INSS,** September 24,2017.
http://www.inss.org.il/publication/hamas-toward-palestinian-reconciliation-abdication-governmental-responsibility/

إنّ الحديث عن البرنامج السياسي لمنظمة التحرير- فضلًا عن إعادة بناء المنظمة من الأساس كما تطالب حماس- مازال يلقي بظلاله السلبية على مجمل المسار التفاوضي بين الطرفين، فضلًا عن إجراءات بناء الثقة التي مازلت متعثرة ما بين سياسة التمكين أولًا التي تصر عليها حركة فتح وبين رفع العقوبات أولًا التي تصر عليها حركة حماس.

ولا شك بأنّ مبدأ الإصرار على البرنامج السياسي وفق مسار أوسلو يخدم كل من رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس الذي يتعرض لضغوط كبيرة من دول إقليمية على رأسها السعودية للموافقة على استئناف عملية السلام من غير شروط مسبقة. ففي ظل تعثر المسار السياسي لعدم اكتمال عملية المصالحة، فإنّ الرئيس عباس يمكنه التحرك ضمن هامشٍ رحبٍ للمناورة والتنصل من مثل هذه الضغوط. كما أنه يخدم- بذات الوقت- رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو، حيث يدعم الانقسام الفلسطيني وفشل جولات المصالحة المتكررة رواية نتنياهو المشهورة حول عدم وجود شريك فلسطيني "موثوق" لاستئناف عملية السلام[1]. وهي الرواية التي تتناسب مع توجهات حكومته اليمينة المتطرفة التي لا تؤمن من الأساس بعملية السلام وتتراوح استراتيجيتها لحل الصراع مع الفلسطينيين حول ضرورات الأمر الواقع من خلال تثبيت مبدأ الإدارة المحلية في الضفة الغربية، وضم كافة البؤر الاستيطانية إلى إسرائيل، ومنح الفلسطينيين شبه حكم ذاتي في قطاع غزة[2].

رابعًا: المنافع الإسرائيلية المحتملة من الاتفاق

لدى إسرائيل الكثير من المخاوف فيما يتعلق بالمصالحة، ولكنَّ موقف رئيس وزرائها غير المتشدد- بالرغم من نداءات وزراء الحكومة من اليمين المتطرف باتخاذ

[1] See more, Paul R. Pillar. Palestinian Reconciliation, In The Hands Of Israel. Lobe Log, November 2, 2017. https://lobelog.com/palestinian-reconciliation-in-the-hands-of-israel/

[2] See more, Jonathan Weiler, The Hateful Likud Charter Calls for Destruction of Any Palestinian State. Informed Comment, August 4, 2014. https://www.juancole.com/2014/08/charter-destruction-palestinian.html

اجراءات عقابية ضد السلطة– يعكس الفوائد المحتملة التي تتأمل إسرائيل أن تجنيها في المدى القريب– على أقل تقدير.

فكما تمت الإشارة إليه سابقًا، فإنّ عودة السلطة لبسط نفوذها على قطاع غزة من شأنه أن يطلق يد إسرائيل من جديد للتعامل مع المقاومة الفلسطينية بعيدًا عن حسابات الكلفة التي كانت تنشأ عند التفكير في إسقاط حكم حماس، بالإضافة إلى أنّ التنسيق الأمني بين السلطة وإسرائيل سوف يُمَكّن أجهزة الأمن الإسرائيلية من العمل بشكل أكثر فاعلية في غزة من خلال تجنيد العملاء المضيّق عليه بشدة حاليًا تحت حكم حماس وهو الأمر الذي من شأنه أن يسهم في تسهيل شن عمليات دقيقة تستهدف قيادات من المقاومة الفلسطينية بعينها أو استهداف خلايا النخبة أو مراكز السيطرة والتحكم التي تعتمد عليها المقاومة في عملياتها مع أي عمليات تصعيدية قادمة.

في ذات السياق، قد تعمل المصالحة تحت الرعاية المصرية على توفير مزيد من الوقت بعيد عن التصعيد العسكري بين فصائل المقاومة التي جددت تعداتها "بالتهدئة" مع إسرائيل. ولا شك أنّ إسرائيل الآن في أمس الحاجة إلى فترة من الهدوء على جبهتها الجنوبية لسببين: أولهما، التركيز الإسرائيلي المطلوب على الجبهة الشمالية والاحتمالات المتزايدة على تصعيد من نوع ما بين إسرائيل و حزب الله اللبناني والمليشيات الشيعية التابعة لإيران في سوريا. وثانيهما، استكمال بناء الجدار الواقي من الأنفاق الهجومية التي تستخدمها المقاومة في عملياتها داخل عمق الأراضي المحتلة، ومن المرجح أن يحتاج الجدار لمدة سنتين للاكتماله، وعندها ستكون إسرائيل في حالة استعداد أكبر لخوض مغامرة جديدة في قطاع غزة ضمن الظروف الجديدة التي فرضت نفسها على الأرض، وهي ظروف من شأنها أن تعيد تعريف معادلة توازن الرعب بين إسرائيل وبين فصائل المقاومة الفلسطينية لصالح الأولى.

على صعيد آخر ربما تأمل إسرائيل من خلال محاولة إدماج حماس في العملية السياسية من بوابة المصالحة، وممارسة مزيد من الضغوط عليها أن تغير سلوكها السياسي بحيث تصبح أكثر اعتدلًا، وتنبذ "العنف". ومع أنّ هذا الخيار يبدو بعيدًا جدًا إلّا أنّ

هناك من يراهن على الوثيقة السياسية لحركة حماس التي أصدرتها مؤخرًا وأقرّت فيها رسميًا بقبولها بحل الدولتين على حدود عام ١٩٦٧، كمؤشّر على هذا المسار. هذا بالإضافة إلى أنّ انتقال قيادة حركة حماس إلى الداخل، وذلك لأول مرة منذ تأسيسها، يمنح إسرائيل فرصة أكبر على التعامل مع الحركة، وذلك للخبرة المتراكمة التي شكلتها عن قيادات الداخل بحكم الاحتكاك المباشر طيل سنوات الاحتلال والاعتقال، حيث تمتلك إسرائيل مقدرة أكبر على قراءة ذهنية قيادات الداخل والتنبؤ بأفعالهم بشكل يفوق قدرتها على فعل الشيء ذاته مع قيادة حماس في الخارج، وهذا ما قد يمنح إسرائيل فرصة أكبر لموازنة سياساتها مع الحركة في الاتجاه الذي يعظم من مكاسبها ويعزّز من تفوّقها العملياتي.

الخاتمة

في نهاية المطاف لا تجد إسرائيل نفسها في موضع يجلعها مضطرة لاتخاذ إجراءات استباقية عنيفة ضدّ المصالحة الفلسطينية، فالإدارة الأمريكية تسعى لفرض معادلة سلام جديدة تتوافق إلى حدّ كبير مع نظرة الحكومة اليمينية في إسرائيل، فضلًا عن الدعم الكبير الذي تتلقاه إسرائيل من واشنطن فيما يتعلق بمسائل استراتيجية أخرى سواء تجاه التصدّي للنفوذ الإيراني في المنطقة أو التفكير الجادّ أمريكيًا بنقل السفارة الأمريكية إلى القدس وإعلان القدس عاصمة لدولة إسرائيل. أما عربيًّا، فهناك ضغوطات باتجاه التطبيع مع إسرائيل بمعزل عن حلّ القضية الفلسطينية، وهو الأمر الذي سوف يضع حدًا للمبادرة العربية التي أطلقتها السعودية عام ٢٠٠٢، وبقيت حجر الأساس لأيّ تحرّك عربي تجاه إسرائيل. فضلًا عن تفكّك النظام العربي الرسمي وحالة الاقتتال العربية- العربية التي سمحت لجميع القوى الدولية والإقليمية باتخاذ الساحة العربية مسرحًا ملائمًا لتصفية حساباتها الاستراتيجية المتعلقة بالنفوذ والهيمنة.

ردود الفعل على المصالحة الفلسطينية ٢٠١٧

الفلسطينية والعربية والإقليمية والدولية*

وقّعت حركتي فتح وحماس في ١٢/ ١٠/ ٢٠١٧، اتفاقًا يتضمن تطبيق مصالحة وطنية برعاية مصرية، بعد مبادرة من حركة حماس أعلنت فيها من القاهرة عن حل لجنتها التي تدير قطاع غزة ورغبتها في تمكين حكومة الوفاق الفلسطينية من إدارة قطاع غزة. وقد سبق للحركتين أن وقعتا سابقًا عدة اتفاقات مصالحة وهي: اتفاق مكة ٨/ ٢/ ٢٠٠٧، واتفاق الدوحة ٦/ ٢/ ٢٠١٢، واتفاق الشاطئ في غزة في ٢٣/ ٤/ ٢٠١٤. لكن ما يميز هذا الاتفاق هو تتويج الاتفاقات السابقة بالخطوات العملية التي تم الاتفاق عليها. والانقسام هو سيد الموقف على الساحة الفلسطينية منذ سيطرة حماس على القطاع سنة ٢٠٠٧، وسيطرة فتح على الضفة، إلا أنّ غزة المحكومة من حماس هي المتضرر الأكبر من ثلاثة حروب إسرائيلية في أعوام ٢٠٠٨-٢٠٠٩، ٢٠١٢، ٢٠١٤، مع حصار خانق منذ عام ٢٠٠٦، إضافة إلى إجراءات الرئيس محمود عباس في قطع الرواتب عن موظفي غزة منذ نيسان/ أبريل ٢٠١٧، وزيادة الضرائب على الوقود المورَّد إلى غزة من قبل السلطة مما فاقم أزمة الكهرباء.

نص الاتفاق على ٣ محاور أساسية وهي: تمكين حكومة الوفاق الوطني من ممارسة مهامها بشكل كامل والقيام بمسؤولياتها في إدارة القطاع كما الضفة الغربية وفق النظام والقانون بحد أقصى ١/ ١٢/ ٢٠١٧، إيجاد حل لموضوع موظفي القطاع، قبل الأول من شهر شباط/ فبراير ٢٠١٨، كحدّ أقصى، استلام حكومة "الوفاق الوطني" لكافة معابر قطاع غزة، بما في ذلك تمكين أطقم السلطة الفلسطينية من إدارة تلك المعابر بشكل كامل، وذلك بحدّ أقصى يوم ١/ ١١/ ٢٠١٧[١]. يلاحظ في اتفاق المصالحة بين حركتي فتح وحماس عدم التطرق إلى سلاح المقاومة بل وتأجيل الحديث فيه.

---

* **إعداد أ. مجدي عبد العزيز، باحث متعاون مع مركز دراسات الشرق الأوسط.**

[١] انظر نص الاتفاق كاملًا على موقع المركز الفلسطيني للإعلام، في: https://palinfo.com/213652

وسنستعرض في هذا التقرير أبرز ردود الأفعال الفلسطينية والعربية والإقليمية والدولية على اتفاق المصالحة الفلسطينية.

أولًا: ردود فعل فلسطينية

قيادة حركة فتح، ممثلة بالرئيس الفلسطيني محمود عباس رحب بالاتفاق بقوله "المصالحة الوطنية ضرورة وطنية يجب تحقيقها لمواجهة التحديات التي تحدق بقضيتنا الوطنية"، وأضاف "مستمرون في تنفيذها وصولًا لسلطة وقانون وسلاح شرعي واحد" مشيرًا إلى سلاح المقاومة[١]. كما ربط في تصريح لاحق بين تمكين حكومة حمدالله وتخفيف معاناة قطاع غزة، حيث قال إنَّ "التنفيذ الدقيق والتمكين الكامل لحكومة التوافق الوطني سيقود لتخفيف المعاناة عن قطاع غزة"[٢]. من جانبه صرح رئيس الوزراء رامي حمدالله فور استلامه للقطاع وفي زيارة حظي فيها باستقبال حافل: "الآن وصاعدًا الكل منخرط في عملية المصالحة والوحدة وستبدأ الحكومة مباشرة مهامها في قطاع غزة"[٣]، ودعا المجتمع الدولي بإلزام إسرائيل برفع الحصار عن قطاع غزة.

حركة حماس التي تعاني حصارًا وعزلة إقليمية ودولية تحركت مكرهة بعد الظروف المحلية والإقليمية أثرّت سلبًا في قدراتها على إدارة الوضع المعيشي لسكان قطاع غزة. وأكد نائب رئيس المكتب السياسي لحركة المقاومة الإسلامية حماس، ورئيس وفد حماس إلى القاهرة صالح العاروري "سنعمل بكل قوتنا من أجل إنجاح المصالحة" وأضاف "حماس بادرت في قرار أحادي مع الإخوة في مصر عندما حلت اللجنة الإدارية وفتحت الباب من أجل الوصول لهذه المصالحة"[٤]. ورغم تباينات في الموقف من تطبيق المصالحة داخل حركة حماس، ورغبة البعض على وجوب الشراكة في إدارة كافة الشؤون الفلسطينية، إلا أنّ قيادة قطاع غزة في حركة حماس ممثلة بيحيى السنوار دعمت المصالحة

---

[١] وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية "وفا"، في: ١٥/ ١٠/ ٢٠١٧ http://www.wafa.ps/ar

[٢] موقع رام الله الإخباري ١١/ ١١/ ٢٠١٧، في: http://ramallah.news/post/94046/

[٣] وكالة سوا الإخبارية الفلسطينية ٢/ ١٠/ ٢٠١٧، في: https://www.palsawa.com/post/129369

[٤] موقع حماس ١٢/ ١٠/ ٢٠١٧، في: http://hamas.ps/ar/post/8039/

بقوة بقوله "إنجاز المصالحة قرار استراتيجي لا رجعة عنه لدى الحركة"، مبينًا أنّها موحدة خلف هذا القرار[١]، بل وهدد بتصريحه "أنا ومعي جمهور الشباب سأكسر عنق من لا يريد المصالحة من أبناء حماس قبل أبناء فتح.. كل من يعرقل المصالحة". ورغم أنّ الحركة تنازلت عن حكم غزة بالإضافة إلى ملف كانت تعتبره خطًا أحمر؛ مثل تسليم المعابر، إلا أنّ مؤشرات أن الحركة لن تستطيع أن تقدم فيها أي مرونة مثل ملف سلاح المقاومة.

الفصائل الفلسطينية رحبت بالاتفاق، حيث أكدت حركة الجهاد الإسلامي على ضرورة اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لتخفيف معاناة المواطنين في الضفة وغزة، ودعت إلى استراتيجية شاملة لمواجهة الاحتلال، في حين رحبت فصائل المقاومة الفلسطينية باتفاق المصالحة في بيان مشترك لها مشددة على أهمية إشراك كافة الفصائل الفلسطينية في كافة تفاصيل المصالحة[٢].

ثانيًا: ردود الفعل العربية

اعتبرت الجامعة الدول العربية اتفاق المصالحة الفلسطينية "إنجازًا مهمًا" ودعت إلى سرعة تنفيذ الاتفاق الوطني الفلسطيني ووصفته بالمهم لتحقيق المصالح العليا للشعب الفلسطيني، وأنّها ستعيد القضية الفلسطينية بقوة إلى الأروقة الدولية للتصدي لمحاولات الاحتلال الإسرائيلي المستمرة وتهربه من المضي في مفاوضات جدية تؤدي إلى السلام على أساس حل الدولتين وفقًا لما نصت عليه قرارات الشرعية الدولية ومبادرة السلام العربية[٣].

الرعاية المصرية لاتفاق المصالحة كانت مختلفة هذه المرة، بحسب تعبير عزام الأحمد رئيس وفد حركة فتح في محادثات المصالحة في القاهرة، حيث قال: "إنَّ الدور المصري مختلف هذه المرة". مصر تعاني من صعوبة الوضع الأمني في شبه جزيرة سيناء، وعلى تماس مباشر مع قطاع غزة، وهي على دراية واطلاع على تفاصيل القضية الفلسطينية، مما دفعها إلى الاستجابة

---

[١] موقع حماس ٢٨/ ٩/ ٢٠١٧، في: http://hamas.ps/ar/post/

[٢] المركز الفلسطيني للإعلام، في: https://www.palinfo.com/news/2017/9/12/

[٣] بيان الأمانة العامة لجامعة الدول العربية حول اتفاق المصالحة الفلسطينية، في:
https://web.facebook.com/arab.league/posts/1413201565396134?_rdc=1&_rdr

إلى مبادرة حماس وقامت بدور فعال في إنجاح اتفاق المصالحة لما فيه من مصلحة مصر والدفع نحو استقرار فلسطين والإقليم كما عبرعنها الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي فى حوار مع قناة "فرنس ٢٤"، حيث وضح أنّ الهدف من المصالحة هو تهيئة المناخ ومنع اشتعال الموقف في قطاع غزة، وقال "إنّ المصالحة تعتبر فرصة لتهيئة المناخ للسلام لإقامة دولتين الأولى إسرائيل والثانية فلسطين، تحترم وتحافظ وتؤمن حياة وأمن المواطن الإسرائيلي في مقابل تأمين إسرائيل لحياة وأمن وأمان المواطن الفلسطيني"[١].

الأردن، صاحب الدور الغائب عن هذه المصالحة، تحرك سريعًا إلى دعم جهود المصالحة ومباركة الاتفاق، حيث أكد جلالة الملك دعم الأردن الكامل لهذا الاتفاق الذي من شأنه أن يسهم في تعزيز وحدة الصف الفلسطيني، جاء ذلك في لقاء مع الرئيس الفلسطيني محمود عباس، حيث قال جلالته "إنّ اتفاق المصالحة يشكّل خطوة مهمة في دفع مساعي تحريك عملية السلام، وإعادة إطلاق مفاوضات جادة وفاعلة بين الفلسطينيين والإسرائيليين على أساس حل الدولتين، وبما يقود إلى إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على خطوط الرابع من حزيران عام ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية"[٢].

السعودية التي رعت اتفاق مكة في ٢٠٠٧، قالت إنّ الاتفاق سيساعد الفلسطينيين على نيل حقوقهم المشروعة و "إنّ الوحدة هي أساس الطريق لتمكين الحكومة الفلسطينية من خدمة مواطنيها"[٣]، فيما حذرت دولة الإمارات في مستعرض ترحيبها بالاتفاق من التصرفات الاستفزازية والتداخلات الإقليمية التي تمارسها بعض الدول بما في ذلك دعمها للتطرف والإرهاب الذي تسبب في زعزعة استقرار المنطقة وتهديد الأمن والسلم الدوليين. في إشارة إلى تركيا وإيران بحسب وكالة أنباء الإمارات[٤].

---

[١] بوابة الوفد، في: https://alwafd.org/

[٢] بيان الديوان الملكي الهاشمي في ١٢/ ١١/ ٢٠١٧، في: https://rhc.jo/ar/media/news/

[٣] وكالة الأنباء السعودية، في:
http//www.spa.gov.sa/viewstory.php?lang=ar&newsid=1676746

[٤] وكالة أنباء الإمارات، في: http://wam.ae/ar/details/1395302640106

واعتبرت قطر التي قامت سابقًا بجهود نحو المصالحة الفلسطينية «هذا الاتفاق يعد خطوة هامة فى الاتجاه الصحيح نحو إنهاء حالة الانسداد السياسى واستعادة روح الشراكة بين الأطراف الفلسطينية»، في حين عدت الكويت، الاتفاق إنجازًا تاريخيًا وخطوة مهمة في الاتجاه الصحيح لإنهاء حالة الانقسام، ووصفت وزارة الخارجية في البحرين الاتفاق بـ "الإنجاز المهم". وتتابعت الترحيبات الدول العربية في التفاؤل ودعم الاتفاق.

ثالثًا: ردود فعل إقليمية

أما بالنسبة لإسرائيل، فإنّ رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو اشترط القبول بالاتفاقات الدولية والاعتراف بإسرائيل ونزع سلاح حماس للقبول بأي اتفاق مصالحة. وأضاف أنّ التقارب بين فتح وحماس سيجعل من الصعب تحقيق السلام. إلا أنّ صحيفة هارتس الإسرائيلية رأت في رد نتنياهو تنازلًا عن مواقفه الصارمة السابقة تجاه اتفاق المصالحة، فمثلًا في اتفاق الشاطئ عام ٢٠١٤، هدد بقطع العلاقة مع السلطة الفلسطينية وتجميد الأموال. وتعزو الصحيفة ثلاثة أسباب لهذا التغيير، في مقدمتها "أنّ مصر ترعى هذا الاتفاق، والموقف الأمريكي الداعم للاتفاق، إضافة إلى أنّ المستويين السياسي والأمني الإسرائيلي يريان في عودة السلطة إلى غزة – ولو بشكل جزئي – خدمة للمصالح الأمنية الإسرائيلية وخطوة على طريق نزع سلاح حماس"[١].

إيران التي استقبلت وفدًا قياديًا من حماس بعد اتفاق المصالحة ممثلًا بنائب حركة حماس وأحد الموقعين على المصالحة صالح العاروري، أكدت على لسان رئيس مجلس النواب علي لاريجاني ضرورة الوحدة الفلسطينية في مجابهة الاحتلال الإسرائيلي، داعيًا الفصائل الفلسطينية إلى نبذ الخلافات. وصرح علي أكبر ولايتي مستشار المرشد الأعلى" نريد أن نثبت للكيان الصهيوني أنّ العلاقات بين إيران والمقاومة الفلسطينية المتمثلة بحماس والجهاد الإسلامي، علاقة استراتيجية لن تنقطع مطلقًا بل إنّ دعم إيران للمقاومة سيزداد يوما بعد

[١] صحيفة هارتس، في: ١٧/ ١٠/ ٢٠١٧ https://www.haaretz.com/israel-news/.premium-1.817632

يوم "في إشارة إلى المطالب التي واجهتها حماس في خضم المفاوضات على المصالحة أن تقطع حماس علاقاتها مع طهران. وتأتي زيارة وفد حماس كرسالة تطمين لإيران، حيث صرح العاروري "أنّ الحركة لن تتراجع عن خيار الدفاع عن الشعب الفلسطيني، مضيفًا أنّ المصالحة مع حركة فتح لن تؤثر على سلاح المقاومة الفلسطينية"[١].

أما تركيا، فقد رحبت ببيان مقتضب باتفاق المصالحة الفلسطينية، حيث قالت "نرحب بالمصالحة التي تم التوصل إليها بين أشقائنا الفلسطينيين". وأضاف البيان: "إنّ تركيا ستواصل دعم الأشقاء الفلسطينيين جميعهم، من أجل التقدم بنجاح في مسيرة المصالحة الوطنية التي نراها ضرورة من أجل سلام واستقرار المنطقة"[٢].

ويذكر في ذات السياق أنّ ملف المصالحة الفلسطينية كان محور زيارة الرئيس الفلسطيني إلى تركيا في ٢٠١٧/٨/٢٨، أي قبل توقيع اتفاق المصالحة بشهر ونصف، بدعوة من الرئيس طيب أردوغان، حيث حاولت تركيا أن تنجح هذه المصالحة بما تملك من علاقات وأوراق ضاغطة، إلا أنها لم تفلح في دفع أطراف المصالحة للوصول إلى اتفاق، ووضح أنّ الدور المصري له الهيمنة وكلمة الفصل في إنجاح المصالحة على ما يبدو.

رابعًا: ردود فعل دولية

المنسق الخاص للأمم المتحدة لعملية السلام في الشرق الأوسط نيكولاي ملادينو قال في كلمة موجهة لمجلس الأمن الدولي أنّه يؤمن بأنّ التغيير الحقيقي في غزة، بما في ذلك استئناف السيطرة الأمنية الكاملة للسلطة الفلسطينية، سيسهم في استعادة الثقة في إمكانية التوصل إلى اتفاق سلام شامل. وأضاف "إذا أريد تحقيق النجاح، فيتعين تجنب سياسات الماضي الفاشلة، والحفاظ على أمن الفلسطينيين والإسرائيليين، وأن تكون جميع الأطراف مستعدة للتسوية بما فيه مصلحة السلام"[٣].

---

[١] وكالة الجمهورية الإسلامية الإيرانية للأنباء إرنا، في: http://www.irna.ir/ar/News/82705056

[٢] وكالة الأناضول ١٣/ ١٠/ ٢٠١٧، في: http://aa.com.tr/ar/

[٣] مركز أنباء الأمم المتحدة٢٠/ ١١/ ٢٠١٧، في:
http://www.un.org/arabic/news/story.asp?NewsID=29794&Kw1=

في حين قالت المتحدثة باسم وزارة الخارجية الأمريكية هيذر نويرت إنّ واشنطن ستتابع ملفات مساعدة السلطة وإسرائيل والمانحين لتحسين الوضع الإنساني في قطاع غزة عقب اتفاق القاهرة الخاص بالمصالحة الفلسطينية بين حركتي فتح وحماس. وأضافت إنّ الولايات المتحدة ترحب بالجهد الذي تقوم به السلطة الفلسطينية لتولي المسؤوليات الكاملة في قطاع غزة، لافتة إلى أنّ واشنطن ترى أنّ الاتفاق "يمكن أن يشكل خطوة مهمة لوصول المساعدات الإنسانية لسكان القطاع ويجب على أي حكومة فلسطينية أن تلتزم بشكل لا لبس فيه وصراحة بعدم العنف، والاعتراف بدولة إسرائيل"[١]. وذكرت صحف أمريكية أنّ المصالحة تمثل لفرصة أمام أمريكا وإسرائيل[٢]، فصحيفة نيويورك تايمز ذكرت أفضلية التفاوض مع إسرائيل مع قيادة فلسطينية موحدة تحت راية سلطة فلسطينية تسيطر على غزة والمعابر[٣].

وقد أبدى المتحدث باسم الاتحاد الأوروبي الدعم الكامل للمصالحة ولتولي الحكومة الفلسطينية لقطاع غزة وعبر عنها "بالخطوة المهمة لتحقيق السلام والوصول إلى حل الدولتين[٤].

ودعت وزارة الخارجية الروسية في ظهور بارز لروسيا بما يخص القضية الفلسطينية إلى تنفيذ جميع الخطوات المتفق عليها ورحبت روسيا من جهتها بذلك، لحل القضية الفلسطينية وتحسين الوضع الإنساني في قطاع غزة. فدعت إلى "أن تؤدي هذه الخطوة إلى إخراج العملية السلمية في الشرق الأوسط من المأزق الحالي، وأن تساعد على استئناف المفاوضات المباشرة الخاصة بالتسوية بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل على على قواعد الشرعية الدولية"[٥].

لقد شغل موضوع المصالحة الفلسطينية العالم لما يحمل من طياته من تفاؤل أو إحباط

---

[١] موقع الخارجية الأمريكية ٤/ ١٠/ ٢٠١٧، في:
https://www.state.gov/r/pa/prs/dpb/2017/10/274630.htm

[٢] انظر: https://bloom.bg/2z4mVns

[٣] انظر: http://nyti.ms/2lJLHl1

[٤] موقع الاتحاد الأوروبي، في: http://bit.ly/2xSZJoa

[٥] موقع قناة RT الروسية ٢/ ١١/ ٢٠١٧، في: https://arabic.rt.com/middle_east/907998-

نحو استقرار الأوضاع الفلسطينية وطي ملف الإنقسام، وبالتالي استقرار الإقليم والمنطقة، بانتظار ما سينتج عنه الاتفاق من خطوات تعزز أو تشرذم الوحدة الفلسطينية، ونحو ما يحمله توحد البوصلة الفلسطينية من مواجهة أو التطبيع مع إسرائيل في المرحلة القادمة، في ظل ما تمر به المنطقة من تحالفات وصراعات وأوضاع عربية غير مستقرة تحاول كل دولة البحث عن مصلحتها واكتساب مصالح أكبر.

وثيقة:

اتفاق

حركتي فتح وحماس لإنهاء الانقسام الفلسطيني*

انطلاقاً من أهمية ترسيخ مبدأ الشراكة الوطنية وتغليب المصلحة العامة لتحقيق آمال وطموحات الشعب الفلسطيني في إنهاء الانقسام وتعزيز الجبهة الداخلية وتحقيق الوحدة الوطنية من أجل إنجاز المشروع الوطني، وإنهاء الاحتلال وإقامة الدولة الفلسطينية ذات السيادة على كافة الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧، وعاصمتها القدس وعودة اللاجئين، والالتزام الكامل بالقانون الأساسي للمحافظة على النظام السياسي الواحد الديمقراطي التعددي والتداول السلمي للسلطة عبر صندوق الانتخابات وحماية القرار الوطني الفلسطيني المستقل واحترام سيادة الدول، والترحيب بكافة المساعدات للشعب الفلسطيني من أجل إعادة الإعمار والتنمية من خلال الحكومة الفلسطينية.

عقدت حركتا فتح وحماس سلسلة اجتماعات على مدار يومي ١٠، ١١ أكتوبر ٢٠١٧ برعاية مصرية في القاهرة، لبحث الموضوعات المتعلقة بملف المصالحة الوطنية، وقد اتفقت الحركتان على الآتي:

١- الانتهاء من إجراءات تمكين حكومة الوفاق الوطني من ممارسة مهامها بشكل كامل والقيام بمسؤولياتها في إدارة القطاع كما الضفة الغربية وفق النظام والقانون بحد أقصى ١/ ١٢/ ٢٠١٧.

٢- سرعة إنجاز اللجنة القانونية/ الإدارية المشكلة من قبل حكومة الوفاق الوطني لإيجاد حل لموضوع موظفي القطاع، قبل الأول من شهر فبراير ٢٠١٨ كحد أقصى، مع مشاركة خبراء ومتخصصين ومطلعين من قطاع غزة للجنة

* المركز الفلسطيني للإعلام، في: https://palinfo.com/213652

المذكورة أعلاه في عملها، وتقوم الحكومة على استمرار استلام الموظفين لرواتبهم التي تدفع لهم حالياً خلال عمل اللجنة اعتباراً من راتب شهر نوفمبر ٢٠١٧، فور تمكين الحكومة من القيام بصلاحياتها الإدارية والمالية بما في ذلك التحصيل والجباية.

٣- الانتهاء من إجراءات استلام حكومة "الوفاق الوطني" لكافة معابر قطاع غزة، بما في ذلك تمكين أطقم السلطة الفلسطينية من إدارة تلك المعابر بشكل كامل، وذلك بحد أقصى يوم ١ / ١١/ ٢٠١٧.

٤- توجه قيادات الأجهزة الأمنية الرسمية العاملة في دولة فلسطين إلى قطاع غزة لبحث سبل وآليات إعادة بناء الأجهزة الأمنية مع ذوي الاختصاص.

٥- عقد اجتماع بالقاهرة خلال الأسبوع الأول من شهر ديسمبر ٢٠١٧ لتقييم ما تم إنجازه في القضايا التي تم الاتفاق عليها كافة.

٦- عقد اجتماع يوم ١٤/ ١١/ ٢٠١٧، لكافة الفصائل الفلسطينية الموقعة بالقاهرة على اتفاقية "الوفاق الوطني الفلسطيني" في ٤ /٥/ ٢٠١١، وذلك لبحث جميع بنود المصالحة الواردة في الاتفاق المذكور.

حركة فتح **حركة حماس**

عزام الأحمد **صالح العاروري**

المقالات والتقارير

الأزمة الخليجية ٢٠١٧.. البعد الآخر*

تُشكِّل الأزمة الخليجية التي اندلعت في حزيران/ يونيو عام ٢٠١٧، إحدى أبرز الأزمات التي تشهدها المنطقة العربية، ونظرًا لأهميّة هذه الأزمة وتداعياتها الخطيرة، فقد رأى فريق الأزمات العربي-ACT أن يُخصّص هذا العدد من تقاريره لبحثها؛ حيث يتناول بدايةً بيئة الأزمة وخلفياتها، ويلخِّص تداعياتها، ومن ثمَّ، يَرسم السيناريوهات المتعلقة بتطور الأزمة، ويحدد في ضوئها جملةً من القواعد التي تؤسس لحلّ طويل الأمد، وأخيرًا يقدّم عددًا من التوصيات للأطراف المعنية.

ويُركِّز التقرير على "البعد الآخر" في الأزمة الخليجية، بمعنى التداعيات الخطيرة لهذه الأزمة على دول مجلس التعاون الخليجي وشعوبه والأمن القومي العربي والقضية الفلسطينية. ومن هنا فإنّ التقرير يوصِّف الأزمة اعتمادًا على مصادرها وأطرافها دون تدخل أو انحياز، وصولًا إلى عرض تصور متماسك لحلّ دائم للأزمة يمنع تكرارها في المستقبل.

أولًا: بيئة الأزمة وخلفياتها

أ. بيئة الأزمة

أعلنت كلٌّ من السعودية والإمارات والبحرين ومصر في ٥ حزيران/ يونيو ٢٠١٧، قطع علاقاتها الدبلومسية مع قطر، كما قرّرت غلق أجوائها ومياهها الإقليمية ومنافذها البرية أمام قطر. وقد برّرت هذه الدول قرارها بدعم قطر "للتطرف والإرهاب وتدخلها في الشؤون الداخلية للدول العربية والتهديدات المترتبة على السياسات القطرية للأمن

* **فريق الأزمات العربي** فريق عربي متخصص معني برصد الأزمات العربية ومتابعتها، وتناولها بالدراسة والتحليل، وتقديم ما يلزم من توصيات للأطراف ذات الصلة، ويلتزم الفريق الدقة والموضوعية في تناوله للقضايا العربية، ويعمل ضمن برامج مركز دراسات الشرق الأوسط في الأردن.

ويضم الفريق كلاً من: **الفريق م. د. قاصد محمود**/ باحث استراتيجي، **أ. جواد الحمد**/ رئيس مركز دراسات الشرق الأوسط/ منسق الفريق، **أ. عاطف الجولاني**/ كاتب ومحلل سياسي، **د. عبد الحميد فخري**/ مدير وحدة البحوث في مركز دراسات الشرق الأوسط/ مقرّر الفريق.

القومي العربي وللسلم والأمن الدوليَين"، وذلك حسب نص بيان وزراء خارجية الدول الأربع. أمّا قطر فقد عدّت هذه الإجراءات "غير مبررة وتقوم على مزاعم وادعاءات لا أساس لها من الصحة"، وذلك حسب بيان الخارجية القطرية.

وقد سبق هذه الأزمة مع قطر، أزمة في عام ٢٠١٤، بين قطر وكلٍّ من السعودية والإمارات والبحرين التي سحبت سفراءها من الدوحة احتجاجًا على "رغبة قطر في التدخل بالشأن الداخلي لدول مجلس التعاون"، بحسب تعبير مسؤولي البلدان الثلاثة، كما سبقها أزمة علاقات قطرية- سعودية عام ١٩٩٦، في ضوء "اتهامات قطرية للسعودية بدعم محاولة انقلابية في البلاد".

وتأتي الأزمة الخليجية الراهنة في وقت تُعاني فيه المنطقة العربية العديد من الأزمات التي أدت إلى انتشار الفوضى والنزاعات المسلحة في أكثر من بلد عربي وخاصة في كلّ من العراق وسوريا واليمن وليبيا. وهي أزمات أسهمت في إضعاف أطر العمل العربي المشترك، مما نتج عنه مخاطر تهدد الأمن القومي العربي. وفي هذا السياق يشكل مجلس التعاون الخليجي إحدى المؤسسات المتبقية من العمل العربي المشترك بما تمتلكه دوله من مقدرات وإمكانات اقتصادية كبيرة ومشاريع طموحة لتحقيق اتحاد جمركيّ وسوق مشتركة وغيرها. وقد دخلت دول الخليج على خط العديد من الأزمات العربية ماليًا وإغاثيًا وعسكريًا في دولٍ مثل سوريا وليبيا واليمن، وتتفاوت نتائج هذه التدخلات تأثيرًا فيما يتعلق بحلّ الأزمات أو وقف الصراع المسلح فيها.

وقد نشبت الأزمة الخليجية الجديدة بعد زيارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب إلى الرياض أواخر أيار/ مايو ٢٠١٧، وما عُقِد على هامشها من صفقات ومشاريع تجارية لصالح الولايات المتحدة تجاوزت قيمتها الـ ٤٠٠ مليار دولار. وفي إثر الأزمة عرضت الكويت وساطتها لإيجاد حلّ لها ضمن البيت الخليجي، وهي وساطة لاقت دعماً إقليميًا ودوليًا.

وفي هذا الإطار نقلت الكويت عددًا من المطالب تقدّمت بها الدول الأربع إلى قطر في

٢٣/٦/٢٠١٧*. وفي المقابل تلقّت الكويت الردّ القطري على هذه المطالب وسلّمته في ٣/٧/٢٠١٧ إلى الدول الأربع التي عدّت ردّ الدوحة على مطالبها سلبيًّا، وأكّدت أنّ المقاطعة مستمرة إلى حين تعديل الدوحة لسياساتها. وفي أوائل أيلول/ سبتمبر ٢٠١٧، جرى اتصال هاتفي بين كلٍّ من أمير قطر ووليّ العهد السعودي، إلاّ أنّ ما تلا هذا الاتصال من اتهامات، متبادلة حول مَن بادر بالاتصال وبأيّ وساطة، قد أعاد الأزمة إلى خطّ البداية.

ومن جهة ثانية، دخلت كلّ من تركيا وإيران على خطّ الأزمة؛ حيث سارعت تركيا بإنشاء قاعدة عسكرية لها في قطر، وأرسلت مئات الجنود الأتراك إلى الأراضي القطرية بعد أن صادق البرلمان التركي سريعًا على اتفاقية للتعاون العسكري بين البلدين، بينما عرضت إيران تزويد قطر بالمنتوجات الغذائية التي تحتاجها، لتعويض ما كان يصلها عبر الأراضي السعودية. وقد أسهم تدخل كلّ من تركيا وإيران في الأزمة في تعقيدها، وربما تصليب مواقف بعض أطرافها، إلاّ أنّه لعب دورًا في إبعاد احتمال التدخل العسكري في قطر، والذي أشار إليه أمير الكويت في تصريحاتٍ لاحقة.

وفيما يتعلق بالموقف الأمريكي من الأزمة الخليجية، لاحظ العديد من الخبراء مشهد التردد والتناقض بين مواقف الرئيس الأمريكي دونالد ترمب ومواقف عدة مؤسسات قيادية أمريكية منذ البداية؛ حيث حاولت وزارة الخارجية والدفاع الأمريكيتان تهدئة الأزمة، وعرض وزير الخارجية الأمريكي ريكس تيلرسون التوسط لإنهائها، وأكّد وزير الدفاع جيمس ماتيس أنّ الأزمة لن تؤثر على الحملة ضد تنظيم داعش ومركزها قاعدة "العديد" في قطر. فيما ذهبت تصريحات الرئيس ترامب بالإدارة الأمريكية باتجاه الانحياز لطرف دون آخر*.

---

* تضمّنت هذه المطالب: خفض التمثيل الدبلوماسي مع إيران، والإغلاق الفوري للقاعدة العسكرية التركية في قطر، وقطع العلاقات مع "التنظيمات الإرهابية والطائفية كافة" ومن ضمنها: تنظيم الدولة- داعش، وتنظيم القاعدة، وجماعة فتح الشام (النصرة سابقاً)، وجماعة الإخوان المسلمين وحزب الله، وتسليم "العناصر الإرهابية" المطلوبة لدى الدول الأربعة أو المدرجة بالقوائم الأمريكية والدولية. وجاء في قائمة المطالب إغلاق قناة الجزيرة والقنوات التابعة لها، وتسليم كلّ قواعد البيانات الخاصة بالمعارضين لهذه الدول وإيضاح الدعم الذي قُدِّم إليهم، وغيرها.

* وهو ما دلّت عليه تصريحات ترامب في ١٠/٦/٢٠١٧، خلال لقائه الرئيس الروماني بأنه قرر مع وزير

وفي وقت لاحق، زار مبعوثون أمريكيون ووزير الخارجية الأمريكي أطراف الأزمة، مما أدّى إلى توقيع اتفاقية لمكافحة الإرهاب بين قطر والولايات المتحدة وإتمام صفقات أسلحة ضخمة بين البلدَين، ولكن دون إحراز أيّ تقدّم في مسار حلّ الأزمة.

وعلى صعيد المواقف الإقليمية والدولية، فقد دعت مختلف الأطراف لحلّ الأزمة عبر الحوار والوسائل السلمية وأعلنت تأييدها للوساطة الكويتية، وقام عدد من وزراء خارجية دول إقليمية وأوروبية من بينها فرنسا وألمانيا وروسيا وتركيا، بزيارة أطراف الأزمة لتقريب وجهات النظر ووقف التصعيد، بينما تباينت المواقف العربية من الأزمة، ما شكلّ تحديًا جديدًا لمنظومة الأمن العربي ولمؤسسات العمل المشترك، وأنذر بتشكيل محاور متباينة في ظرف صعب تمر به المنطقة العربية.

في ضوء هذه البيئة السياسية للأزمة، فإنّ الوساطة الكويتية، رغم استمرارها، لم تحقق نجاحًا ملحوظًا حتى الآن في جمع أطراف الأزمة على طاولة المفاوضات، وربّما يعود ذلك، وبشكل أساسي، إلى تصلّب مواقف أطراف الأزمة من جهة، وتردد الموقف الأمريكي وانتهازيته من جهة أخرى.

ب. خلفيّات الأزمة

سبق الأزمة الخليجية الراهنة عددٌ من الأزمات بين دول مجلس التعاون الخليجي، ارتكزت في معظمها إلى نزاعات حدودية، ومن أبرزها: النزاع الحدودي السعودي- الكويتي حول المنطقة المحايدة والحدود البحرية منذ عشرينيات القرن الماضي (وبرز خلال الأعوام ٢٠٠٩-٢٠١٥)، والنزاع البحريني- القطري حول الحدود البحرية وملكية بعض الجزر بين البلدين منذ أربعينيات القرن الماضي (وظهر إلى العلن خلال الأعوام ١٩٩٠-٢٠٠١)، والنزاع الحدودي بين السعودية وعُمان والإمارات العربية حول "ولاية البريمي" منذ أربعينيات القرن الماضي أيضًا (وبرز خلال عاميْ ١٩٩٦ و٢٠٠٨)، والنزاع الحدودي بين الإمارات والسعودية بشأن منطقة "خور العيديد" المتنازع عليها، والفاصلة

الخارجية والمسؤولين في وزارة الدفاع "دعوة قطر لأن تنهي تمويلها للإرهاب".

بين الإمارات وقطر منذ بداية سبعينيات القرن الماضي (وبرز خلال الأعوام ١٩٩٥-٢٠١٠)، والأزمة بين قطر والسعودية عام ١٩٩٢، على خلفية ترسيم الحدود بين البلدين. ويُشار في هذا السياق إلى خلافات بين دول الخليج بشأن الاتحاد الجمركي منذ عام ٢٠٠٣، في ضوء الاختلاف على آلية توزيع العوائد الجمركية، وهي في الأساس خلافات سعودية- إماراتية. ويُشار أيضًا إلى أنّ معظم النزاعات الحدودية بين دول الخليج قد تمت تسويتها باتفاقات ثنائية تمّ توقيعها أو باللجوء إلى محكمة العدل الدولية كما في حالة النزاع الحدودي القطري- البحريني. ومع ذلك، فإن الأزمة الراهنة تندرج في سياق جديد من الأزمات في الخليج يتركز على السياسات الخارجية والتنافس على الدور الإقليمي، وذلك على خلاف الأزمات السابقة التي كانت في معظمها حول الحدود.

واستنادًا إلى هذه الخلفية، فإنّ الخلاف بين بعض دول الخليج وقطر لا يعدّ حديثًا، وإنّما يعود بشكله الحالي إلى عام ١٩٩٥، وذلك مع تسلّم الأمير حمد بن خليفة مقاليد الحكم، واتخاذ قطر سياسة التوسط بين الأضداد؛ إسرائيل وحماس، والولايات المتحدة وطالبان، وروسيا والإسلاميين المناهضين لها، وذلك بشكل جعل السياسة القطرية لا تتفق وبعض السياسات الخليجية. كما قد يعود الخلاف إلى الحرية النسبية التي تتمتع بها قناة الجزيرة، بما في ذلك انتقادها لأوضاع الحريات وحقوق الإنسان في العالم العربي، بما فيه دول مجلس التعاون الخليجي، إضافةً إلى موقف قطر وسياساتها من حركات الإسلام السياسي وإدماجها في العمليات السياسية في المنطقة، وموقف قطر السياسي والإعلامي المؤيد للربيع العربي ونتائجه بشكل عام خلافًا لسياسات بعض الدول الخليجية والعربية.

وشكّل شهر آذار/ مارس من العام ٢٠١٤، ذروة التصعيد في العلاقة بين قطر وعدد من الدول الخليجية، حيث قامت السعودية والإمارات العربية والبحرين بسحب سفرائها من العاصمة القطرية بمبرر "عدم التزام الدوحة بمقررات مجلس التعاون الخليجي وبخاصة الاتفاقية الأمنية"، إلاّ أنّه في شهر تشرين الثاني/ نوفمبر من نفس العام تمّ تجاوز الأزمة، وأعلِن عن عودة سفراء الدول الثلاث إلى الدوحة.

وفي ضوء ذلك، فإنّ مواقف قطر الحالية من إيران لا تشكّل تحولًا جديدًا في السياسة الخارجية القطرية، وإلى حدٍّ ما، فإنّ بعض هذه المواقف استندت إلى مبدأ أوباما (Obama Doctrine) في التفاوض مع إيران، والذي أدّى إلى توقيع الاتفاق النووي معها عام ٢٠١٥، كما أنّ دبلوماسية نزع فتيل الأزمة والمواجهة مع إيران عام ٢٠٠٧، تمّت بتنسيق كامل بين كلٍّ من السعودية وقطر، فضلًا عن أنّ حجم التبادل التجاري بين كلٍّ من الإمارات وإيران يبلغ أربعة أضعاف مثيله بين إيران وقطر.

وفيما يتعلق بحركات الإسلام السياسي، تندرج سياسة قطر في التعامل معها في إطار رؤية معلنة لديها تحاول أن تستفيد منها في تعزيز دورها الإقليمي وأدوات سياستها الخارجية؛ إذ تَعُدّ قطر هذه الحركات فاعلًا أساسيًا في الإقليم، كما ترى أنّ إدماج هذه الحركات في العملية السياسية يعمل على دفعها نحو فهم أعمق للسياسة وتشابك العلاقات الدولية ما يدفعها إلى المحافظة على الاعتدال الذي تتمتع به في تعاطيها مع قضايا وملفات الإقليم.

ويبدو أنّ الولايات المتحدة تركت لحليفتها قطر هامشًا من المناورة في سياستها الإقليمية، إضافةً إلى أنّ قطر تضم أكبر قاعدة جوية أمريكية في المنطقة يرابط فيها ١٠ آلاف عسكري من القوات الأمريكية، وتُعدّ مركز العمليات الأمريكية في الشرق الأوسط والخليج بما في ذلك الحملة ضد تنظيم داعش في المنطقة.

ولذلك يبدو أنّ المتغيّر الجديد فيما يتعلق بالسياسة الخليجية إزاء بعضها وإزاء ملفات المنطقة هو أداء وتوجهات إدارة الرئيس الأمريكي الجديد دونالد ترامب، الذي لا يتطابق مع سياسات قطر سابقة الذكر، ولذلك استُخدم نهج "الانتهازية" الأمريكية للحصول على أثمان باهظة مقابل إعطاء الضوء الأخضر بالنأي بالنفس في أزمة قد تنشب بين دول مجلس التعاون الخليجي عبر صفقات بمئات المليارات من الدولارات من مختلف دوله، وهو الأمر الذي شجع بعض هذه الدول على الاشتباك مع قطر للاعتبارات المعلنة والخلفيات التاريخية التي أشار إليها التقرير أعلاه، إضافة إلى تباينات أساسية في سياساتها مع سياسات وتوجهات قطر تجاه الأزمات القائمة حاليًا في كلٍّ من

سوريا وليبيا واليمن والعراق وغيرها، حيث تعدّ قطر طرفًا فاعلًا ولاعبًا سياسيًا مهمًا في كلٍّ منها له سياساته وعلاقاته وطريقته الخاصة في التاثير على هذه الدول والأطراف فيها.

ثانيًا: تداعيات الأزمة

تمثّل الأزمة الخليجية وتداعياتها استنزافًا لمقومات القوّة العربية والخليجية في مواجهة التحديات الإقليمية الكبرى في ظل حالة الفوضى التي تعيشها المنطقة. كما تشكّل هذه الأزمة، سياسيًا واستراتيجيًا، مدخلًا مهمًا وتوفّر بيئة ومبررات قويّة لإحداث تغييرات جوهرية في شكل التحالفات الاستراتيجية في الإقليم، وبما ينذر بالاتجاه نحو صراع المحاور العربية والإقليمية بمخاطره الاستراتيجية، وخاصةً ما يتعلق بإضعاف الموقف العربي أمام مشاريع القوى الإقليمية غير العربية.

وبذلك، تسهم الأزمة في إبعاد مجلس التعاون الخليجي عن تطوير مشروع استراتيجي يستطيع أن يكون ندًّا أمام هذه المشاريع. كما تغيّب أيّ حضور عربي وازن في حسابات القوى الفاعلة في الإقليم، وهو ما يضعف دور وتوجهات وسياسات الدول العربية، والخليجية على رأسها، في اليمن وسوريا وليبيا، ويمثّل مبررًا لكلّ دولة عربية على حدة أن تبحث لنفسها عن ملاذ للتحالف مع باقي اللاعبين الكبار على المستوى الإقليمي أو الدولي.

وبذلك، وجدت بعض القوى العظمى مساحات جديدة تتحرك فيها لتحقيق مكتسبات تصبّ في خدمة مصالحها، وخاصة الولايات المتحدة التي تبدو أكثر قدرة على ابتزاز دول الأزمة وتحقيق أهداف مرحلية ذات قيمة اقتصادية، إضافةً إلى المكتسبات طويلة المدى.

وفي ظلّ الأزمة التي أظهرت إلى العلن الاختلافات الجوهرية في سياسات وتوجهات دول مجلس التعاون الخليجي، ربّما يكون من الصعب للمجلس أن يقنع شعوب دول الخليج، والدول العربية، بأنّه يشكل تحالفًا عربيًا يمكن أن يُقدم بديلًا لحالة الضعف العربي، ما قد يعكس حالة من عدم الثقة لدى شعوب هذه الدول بالمجلس، كما يُخشى أن تكون الأزمة مدخلًا لانفراط عقد المجلس ذاته.

وعلى الصعيد الأمنيّ، تخلق هذه الأزمة فرصًا جديدة لتوسع بيئة العنف والإرهاب، وإذكاء الفتن والمشاكل الداخلية، خاصة في ظل تراجع أدوار هذه الدول وتناقضها في كلٍّ من سوريا وليبيا واليمن والعراق، إضافةً إلى ضعف فرص التعاون الأمني وتنسيق جهود مشتركة لمحاربة هذه المنظمات نتيجة القطيعة بين دول الأزمة المتنازعة، وتنامي إمكانية تنشيط الحركات الإرهابية ولجوئها إلى المزيد من العنف والتخريب خاصة تلك التي تحظى برعاية إقليمية.

كما يتوقع أن يكون للأزمة تأثير في تعقيد الأزمات القائمة في دول الإقليم خصوصًا في سوريا وليبيا واليمن وحتى العراق، حيث إنّ أطراف الأزمة تبدو أكثر تمسكًا بدعم حلفائها في هذه الدول، مما سيؤثر على فرص الحل السريع أو نجاح مخرجات أي حلّ إذا حصل، وهو الأمر الذي يرشح المواجهات، خصوصًا في اليمن وليبيا للاستمرار. ويزيد من فرص مكتسبات كل من روسيا وإيران وتركيا في الملف السوري على حساب المعارضة السورية التي تدعمها كلٌّ من قطر والسعودية.

وربّما يكون لهذه الأزمة تداعيات عسكرية تُسرِّع وتشجِّع الاتجاه نحو المزيد من بناء العلاقات العسكرية والأمنية مع القوى العالمية والإقليمية، وما يترتب على ذلك من كلف عالية سياسيًا واقتصاديًا وأمنيًا، ولعلّ الاتفاقيات والعقود التي تمّ إبرامها منذ زيارة ترامب التاريخيه إلى الرياض أواخر أيار/ مايو ٢٠١٧، تُعطي مؤشرات مهمة إلى ذلك.

من جهة أخرى، فقد تركت الأزمة آثارًا سلبية على شعوب دولها، حيث أحدثت الكثير من الخلل في تركيبة النسيج الاجتماعي القبلي والعشائري، وحتّى العائلي والأسري، نظرًا للامتدادات الاجتماعية عبر الدول أو علاقات النسب والقرابة المباشرة بين العائلات، خصوصًا وأنّ المكون الاجتماعي لدول الخليج بطبيعته حساس ويتأثر بالمواقف السياسية والأزمات، ولا ينسى بسهولة الإجراءات الموجهة ضده، خاصة فيما يتعلق بأعمال الحصار ومنع الدخول وغيرها، وقد تدوم هذه الآثار طويلًا، وقد تمتد لتشمل المقيمين من الجاليات العربية في هذه الدول وامتداداتهم في دولهم، ممّا قد يفاقم الأزمة اجتماعيًا ويعقدها ويزيد من صعوبات حلّها إذا لم يتم تدارك الأمور بسرعة،

خاصة وأنّ هذا العامل (البعد الاجتماعي) له تأثير مباشر في باقي التداعيات والسلبيات.

وعلى الصعيد الاقتصادي، فقد تأثرت جميع اقتصادات دول الأزمة بالإجراءات التي تمّ اتخاذها بدرجات متفاوتة. وثمة مخاوف أنّ جميع دول الأزمة خسرت وستخسر لصالح دول أخرى سواء إقليمية أو عالمية. وقد تتدحرج الآثار الاقتصادية لهذه الأزمة وتتعاظم مع مرور الزمن بفعل الالتزامات والأعباء السياسية والأمنية والعسكرية والتحالفات والاتفاقيات وعقود السلاح وغيرها، وكذلك قد تتعاظم كلف الحروب والأزمات التي تشارك فيها هذه الدول، مما يضع اقتصاداتها أمام تحديات حقيقية قد تصل إلى حدّ العجز عن تحمّل الكلف العالية، خصوصًا أنّ اقتصادات بعض هذه الدول تمرّ بأزمات حقيقية أصلًا، أو تواجه مشاكل أنتجتها عوامل أخرى كأسعار النفط والركود الاقتصادي العالمي، وبذلك فإنّ التحدي الاقتصادي ربّما يكون من أخطر ما سيواجه دول الأزمة على المدى المتوسط. وثمّة خشية أن يتحوّل التحدي الاقتصادي إذا استمر إلى عامل حاسم في الإضرار بسيادة الدول وقرارها الوطني.

وثمّة تداعيات خطرة عندما تطال الأزمة شعوبًا ودولًا وجماعات كبيرة وقضايا قومية كبرى، وذلك عندما تم إقحام كل من حركة حماس الفلسطينية، وحركات الإسلام السياسي في مبررات الأزمة بل وشروط حلّها، حيث تضع هذه الدول نفسها في مواجهة ملايين العرب والمسلمين، وذلك كما يُفهم من تصريحات وزير خارجية الولايات المتحدة تيلرسون أمام لجنة الخارجية في الكونغرس الأمريكي في ٢٠١٧/٦/١٤*، ومع الأسف فقد أظهر هذا الموقف بعض أطراف الأزمة وكأنّها تُعادي "تيارات الإسلام الوسطي المعتدل"، والمقاومة الفلسطينية ضدّ إسرائيل، وهذا الموقف بقدر ما يلحق الضرر بدول الأزمة نفسها، فإنّه يُشكل

*حذّر وزير الخارجية الأمريكي، ريكس تيلرسون، من التعقيدات التي قد تواجه الولايات المتحدة وسياساتها الدولية بحال تصنيف جماعة الإخوان المسلمين على قوائم الإرهاب، قائلًا: "تنظيم الإخوان المسلمين يضم تقريبًا خمسة ملايين عضو،.. لذلك يمكن تصور مدى تعقيد خطوة تصنيف جماعة بكاملها على قائمة الإرهاب وانعكاساته على علاقتنا مع الحكومات التي باتت جزءًا منها، والتي لم يدخلوها إلاّ من خلال نبذ العنف، وهذا يُظهر مدى التعقيد المرتبط بتصنيف واسع بهذا القدر".

خطرًا كذلك على الأمن والاستقرار في الدول العربية الأخرى من جهة، كما يُضعف الموقف العربي والفلسطيني أمام العدوان والتعنت الإسرائيلي من جهة ثانية، كما قد يزيد من تقبل الاتجاهات الشعبية العربية والخليجية لسياسات وتوجهات إقليمية أخرى تعدها الشعوب أكثر تماسكًا إزاء القضية الفلسطينية ومواجهة ظاهرة الإسلاموفوبيا في العالم.

ثالثًا: سيناريوهات المستقبل

تبدو الأزمة الخليجية في اللحظة الراهنة أمام ثلاثة سيناريوهات رئيسة: الانفراج والمصالحة، أو التصعيد والتفاقم، أو الاستمرار وجمود اتجاهات الحل.

١. السيناريو الأول: الانفراج والمصالحة

يتضمن هذا السيناريو إنهاء الأزمة، وإلغاء الإجراءات المتبادلة التي اتخذتها أطرافها خلال الفترة الماضية، ومعالجة التداعيات والآثار السلبية التي ترتبت عليها سياسيًا واقتصاديًا وأمنيًا واجتماعيًا وإنسانيًا. وثمّة شروط لتحقق هذا السيناريو، ومنها:

- إدراك أطراف الأزمة للأخطار التي يشكلها استمرارها على أوضاعها ومصالحها وعلى مستقبل مجلس التعاون الخليجي، وتوفر القناعة لديها بضرورة الخروج من عنق الزجاجة، ومن حالة الاستنزاف التي تتعرض لها بفعل استمرار الأزمة.
- استعداد أطراف الأزمة للتعاطي المرن، ولمناقشة القضايا الخلافية المتنازع عليها، ولبلورة تفاهمات توافقية تراعي مصالح مختلف الأطراف وتحفظ كرامتها وسيادتها الوطنية، وفق صيغة "لا غالب ولا مغلوب" مع تنازلات متبادلة متوازنة.
- تنشيط جهود الوساطة، وبخاصة الكويتية، لنزع فتيل الأزمة، ونجاحها بإقناع أطراف الأزمة بالجلوس إلى طاولة الحوار والمفاوضات ومناقشة سبل الخروج من الأزمة.
- قيام الأطراف الدولية، وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية، بأدوار إيجابية ضاغطة على أطراف الأزمة من أجل إنهائها ووضع حدّ لها.
- وقف التصعيد والتحريض الإعلامي المتبادل، ووضع حدّ للتراشق بالاتهامات بين أطراف الأزمة.

وفي حال تحقق سيناريو انفراج الأزمة يتوقع أن تكون له نتائج إيجابية مهمة على أطراف الأزمة المباشرة وعلى مجمل الوضع الإقليمي والدولي. ومن أهم تلك النتائج:

- الحفاظ على مجلس التعاون الخليجي كآلية تنسيق مهمة من آليات العمل العربي المشترك، والحيلولة دون تصدعه وانهياره، في ظلّ فشل كثير من صيغ التعاون الأخرى على المستوى العربي.
- وقف حالة الاستنزاف السياسي والاقتصادي لأطراف الأزمة، ووضع حدّ للأضرار التي لحقت بها على أكثر من صعيد.
- تجنّب خضوع أطراف الأزمة للابتزاز الإقليمي أو الدولي، وقطع الطريق على التدخلات الخارجية الضارة بالشأن الخليجي الداخلي.
- تخفيف المعاناة الإنسانية التي تعرّض لها عدد كبير من مواطني الدول الأطراف في الأزمة، والمحافظة على وشائج وأواصر القربى والعلاقات الأخوية بين شعوب تلك الدول التي تداخلت وتقاربت فيما بينها خلال العقود الماضية.
- منع مزيد من التهديدات للأمن القومي العربي ولمنظومة الأمن الإقليمي في ظل حالة الفوضى وغياب الاستقرار التي تشهدها المنطقة بفعل الأزمات الأخرى المتفجرة في أكثر من مكان.
- الحيلولة دون استغلال الأزمة من قبل المجموعات المتطرفة لصالح أجندتها الخاصة، وتوفير الفرصة والجهود لتعزيز وتنسيق جهود مكافحة الإرهاب عبر جهود مشتركة بين دول المنطقة وفي المقدمة منها الدول الأطراف في الأزمة.

٢. السيناريو الثاني: التصعيد والتفاقم

يتضمن هذا السيناريو اتخاذ المزيد من الإجراءات التصعيدية وردود الأفعال المتبادلة بين أطراف الأزمة، بما يزيدها تعقيدًا، وقد يدفعها نحو أشكال من المواجهة أكثر خطورة تتجاوز حدود المواجهة السياسية والإعلامية والاقتصادية. ومن شروط تحقق هذا السيناريو:

- تشدّد أطراف الأزمة في مواقفها، وتشبّثها بشروطها، ورفضها التعاطي بمرونة كافية تفضي للتوصل إلى حلول ومقاربات سياسية مقبولة لمختلف الأطراف.

- فشل جهود الوساطة في تقريب المواقف بين أطراف الأزمة، وعدم نجاح مساعي جمع الفرقاء على طاولة الحوار والمفاوضات.
- انحياز الأطراف الدولية المؤثرة والفاعلة في الإقليم، وخاصة الولايات المتحدة، لصالح جهة على حساب جهة أخرى، مما يدفع هذه الجهة إلى التشدّد وعدم إبداء المرونة السياسية المطلوبة لحل الأزمة.
- تصاعد التحريض الإعلامي وتبادل الاتهامات بين أطراف الأزمة وفتح الملفات القديمة وفتح الجراح، ما يؤدي إلى تسميم الأجواء وتصعيد حالة الخلاف والمواجهة.

وثمة تداعيات وانعكاسات خطيرة لهذا السيناريو، أهمها:

- إضعاف مكانة مجلس التعاون الخليجي، ومبرر وجوده ودوره (الانقسام إلى ثلاث مجموعات من الدول الستة).
- استمرار حالة الاستنزاف لأطراف الأزمة وتفاقم الأضرار السياسية والاقتصادية والأمنية التي لحقت بها، وربما يشكّل ذلك تهديدًا جديًا لأمن هذه الأطراف ولمصالحها الحيوية.
- التداعيات السلبية الإنسانية والإقليمية، بما يرتّب على شعوب دول الأزمة مزيدًا من المعاناة والأعباء، وبما يضرّ بعلاقات الأخوّة والجوار.
- فتح الباب أمام مزيد من التدخلات الإقليمية والدولية السلبية في شؤون منطقة الخليج، وبما يخدم أجندات تلك الأطراف على حساب المصالح العربية بعامة والخليجية منها على وجه الخصوص.
- تنامي فرص تهديد وتوسيع التحديات التي تواجه الأمن القومي العربي على صعيد الدول الإقليمية المجاورة أو المجموعة الدولية أو بعض المجموعات المسلحة العنفية المدعومة من استخبارات بعض هذه الدول.
- التأثيرات السلبية لتصاعد الأزمة على حالة الاستقرار الإقليمي في ظل الفوضى التي تشهدها المنطقة. فقد تجد المجموعات المتشددة والإرهابية فرصة سانحة للتوسع في تهديد أمن المنطقة ودولها، ولتنفيذ أجنداتها الخطيرة في ظلّ ضعف

فرص تنسيق الجهود بين الدول الخليجية لمواجهتها خصوصًا في اليمن وسوريا وليبيا، حيث تتصارع سياسات دول الأزمة.

٣. السيناريو الثالث: الاستمرار وجمود اتجاهات الحل

يتضمن هذا السيناريو استمرار الأزمة بوضعها القائم من حيث القطيعة بين أطراف الأزمة، وغياب آليات الحوار بينها، وتعطيل دور مجلس التعاون الخليجي الأمر الذي يحوّل الأزمة إلى صراع ممتد طويل الأمد. ويمكن لهذا السيناريو أن يتحقق في ضوء:

- فشل جهود الوساطة في جمع الأطراف المختلفة على طاولة الحوار.
- تمسك جميع أطراف الأزمة بمواقفها وعدم استعداداها لتقديم تنازلات وصولًا إلى الحلّ.
- عدم توفر القناعة لدى أطراف الأزمة بضرورة إنهائها ووقف تداعياتها السلبية، وبالتالي التعايش معها مرحليًا.
- استمرار التحريض الإعلامي المتبادل.
- عدم حرص القوى الدولية الفاعلة في الخليج، وخصوصًا الولايات المتحدة على وضع حدّ للأزمة مع إبقائها في حدودها الحالية.
- دخول أطراف جديدة على خط الأزمة بمنطق الانتهاز والابتزاز عسكريًا وأمنيًا واقتصاديًا، وعلى رأسها إسرائيل.
- ولهذا السيناريو حال تحققه انعكاسات وتداعيات من أهمها:
- إلحاق الضرر البالغ بمنظومة الأمن القومي وبحالة الاستقرار في المنطقة.
- المزيد من الخسائر الاقتصادية لأطراف الأزمة.
- تخلي الدول التي تحاول الوساطة عن هذه المهمة نظرًا لعدم إحراز أيّ تقدم باتجاه الحلّ.
- تفكّك مجلس التعاون الخليجي بخروج قطر بدايةً واحتمالية لحاق دول أخرى بها.
- فقدان الشعوب الخليجية للثقة بحكوماتها.
- فشل التجربة الوحيدة في العمل المشترك الإقليمي العربي، حيث انتهت صيغة مجلس التعاون العربي وضعفت صيغة الاتحاد المغاربي إلى حدّ التلاشي، وبالتالي فقدان الأمل بالوحدة العربية.

٤. السيناريوهات مفتوحة

في ضوء المعطيات القائمة تظل السيناريوهات الثلاثة مفتوحة، ويصعب استبعاد أي منها تمامًا. حيث إن ظروف الأزمة وتداعياتها لم تنضج حتى اللحظة لإنجاح الوساطات في تجسير الفجوة بين مواقف الأطراف المتنازعة، ولا تبذل الأطراف الدولية جهودًا كافية لإقناع دول الأزمة بالتخلي عن مواقفها المتشددة إزاء شروط إنهائها، كما أنّ وسائل الإعلام في الدول المتنازعة ما تزال تلعب أدوارًا سلبية تغذي حالة الخلاف والخصومة.

غير أن سيناريو الاندفاع نحو المواجهة العسكرية والمزيد من الخطوات التصعيدية تتراجع فرصه بصورة ملحوظة لإدراك جميع الأطراف لخطورته ونتائجه الكارثية على أوضاعها الخاصة وعلى مجمل الأوضاع في المنطقة، وكذلك بعد دخول أطراف إقليمية على خط الأزمة وتوفيرها غطاء سياسيًّا وعسكريًّا للطرف الرئيسي فيها.

وربما تُراوح الأزمة على المدى القريب ما بين سيناريو استمرار الوضع الراهن (الجمود) وما بين التوجّه نحو المصالحة والخروج من الأزمة، وستلعب المحددات المشار إليها وبخاصة (مدى مرونة أطراف الأزمة ورغبتها بإنهائها، وفعالية جهود الوساطة، وطبيعة المواقف الدولية) دورًا مهمًا في تحديد المسار المستقبلي للأزمة على المدى القريب.

رابعًا: تصور حلّ الأزمة على المدى البعيد

يتضح من التحليل السابق لبيئة الأزمة وخلفياتها، ودراسة شروط الدول المقاطعة لقطر، أنّ الخلفية الأساسية في العمق للأزمة هي الصراع على الدور الإقليمي لقطر وسياساتها الخارجية في ملفات أساسية مثل سوريا وليبيا واليمن قياسًا بالأدوار العربية الأخرى التي تتصدرها السعودية في كلّ من اليمن وسوريا، وتتصدرها الإمارات ومصر في ليبيا، وهو دور- أي القطري- يبدو أنّه لم يتفق مع سياسات الدول الأخرى المعنية في هذه المرحلة.

ويجدر التأكيد على أنّ الرهان على دور الأطراف الخارجية وخاصة الولايات المتحدة هو رهان خاسر، كما أنّ الاستقواء بأيّ دولة أجنبيّة يُمثّل إشكاليّة في بوصلة السياسة العربية، وخاصة فيما يتعلق بالشئون الداخلية، قد تأتي على مصالح الدول ذاتها وقدراتها المالية.

لذلك، فإنّ منطلق حلّ هذه الأزمة يقع ضمن البيت الخليجي والعربي وفق أسس تحفظ استقلال وسيادة جميع الأطراف، وتُبقي دول الخليج وقدراتها في خدمة شعوبها وأمنها، وتحفظ مشروع الأمة لمواجهة التحديات الخارجية. ذلك أنّ التصعيد بين دول الخليج يُعدّ خلخلةً للنظام الإقليمي الضعيف وغير المتماسك في الأصل، فضلًا عن إضعاف مجلس التعاون الخليجي ذاته.

ولذلك، فإنّ النتائج السلبية الخطيرة لاستمرار الأزمة والعواقب الوخيمة لتصاعدها، تدفع باتجاه مضاعفة الجهود من أجل إنهائها ووضع حدّ لها عبر آليات التواصل المباشر بين أطراف الأزمة، أو بمساعدة الأطراف الوسيطة التي ينتظر منها أن تنشّط جهودها لرأب الصدع واحتواء الأزمة ومعالجة تبعاتها استنادًا إلى المصالح الخليجية والعربية المشتركة وخاصة وساطة دولة الكويت التي قبلتها كل الأطراف بلا تحفظ.

ومن أهم القواعد التي تؤسس لحلّ طويل الأمد للأزمة الخليجية الراهنة، والتي يمكن اقتراحها في هذا المجال:

- أن يكون الحلّ خليجيًا عربيًا ويحفظ استقلال وسيادة جميع الأطراف، ولا مانع من دعم سياسيّ عام إقليمي ودولي للدفع باتجاه الحلّ وليس التأزيم.
- بلورة مشروع المواجهة الجماعية للتحديات المشتركة ليكون أساس رسم السياسات المشتركة، وأهمها: وقف الاحتراب الداخلي وإعادة الاستقرار إلى البلاد العربية، وإطلاق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ومكافحة الإرهاب والعنف والتطرف الفكري وحماية الشباب، والإصلاح السياسي والتوسع في الحريات السياسية والعامة، ومواجهة تنامي وتوسع الصراع الطائفي في المنطقة العربية، ومواجهة تنامي الإسلاموفوبيا والعداء للعرب والمسلمين في العالم، والانقسام الفلسطيني الداخلي، والاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية.
- التوصل إلى مقاربة مشتركة صريحة وواضحة في التعامل مع الجماعات الإرهابية الحقيقية المعادية للمصالح العربية، والمحافظة في نفس الوقت على موقف متوازن إزاء تيارات الإسلام السياسي المعتدل، بعيدًا عن الخصومات السياسية معها في

أيّ قطر عربي لاعتبارات محلية، والسعي لمشاركتها في مواجهة التطرف والجماعات الإرهابية المختلفة.

- عدم زجّ القضية الفلسطينية في الخلافات الداخليّة، والمحافظة على موقف عربيّ موحد ضد الاحتلال الإسرائيلي، بما في ذلك عدم إقحام حركة حماس في الأزمة.

خامسًا: التوصيات

لمنع تفاقم الأزمة وتخفيف انعكاساتها السلبية على دول الخليج والعالم العربي، وللعمل على تجاوزها بأقل الخسائر، يوصي فريق الأزمات العربي الدول المعنية بالأزمة بما يلي:

١. المحافظة على المفاهيم والقيم والسياسات المتعلقة بالمصالح العربية الجماعية العليا، وعلى رأسها العمل العربي المشترك والموقف الاستراتيجي من قضية فلسطين والاحتلال الإسرائيلي.
٢. استمرار اعتماد أمن دول مجلس التعاون الخليجي بوصفه أمنًا لكلّ دولة منه، وأنه جزء من الأمن العربي العام أمام التحديات الخارجية.
٣. التركيز على أنّ الخلاف سياسي بالأساس وليس فكريًا أو دينيًا أو قومياً، وحصر الأزمة في دوائر السياسة، بوصفها أزمة مؤقتة.
٤. وقف جميع أشكال الاستفزاز، والوقف الفوري للتصعيد والتراشق الإعلامي بين أطراف الأزمة، من أجل إتاحة الفرصة لتوفير أرضية أفضل لجهود حل الأزمة.
٥. مبادرة الدول الأطراف بالأزمة للقيام بخطوات ذات بعد إنساني تخفف معاناة المواطنين وتجنّبهم سلبيات الخلاف السياسي، والعدول عن بعض الإجراءات التي تضرّ بالعلاقات الاجتماعية وعلاقات الجوار.
٦. تعزيز جهود الوساطة الكويتية وتنشيطها، بتجربتها الدبلوماسية العريقة، لحل الأزمة بين الأشقاء وعلى مستوى النخب الحاكمة بعيدًا عن الإعلام، وضرورة أن تبدي أطراف الأزمة مزيدًا من التعاون لتسهيل مهمتها وللتعاطي بإيجابية أكبر مع مساعيها لحل الأزمة.

٧. تأسيس طاولة حوار منخفض المستوى برعاية كويتية لبحث سبل الخروج من الأزمة بأقلّ الخسائر لكلّ الأطراف، ومن ثم تقديم مشروع متكامل ليتبناه القادة ولتعود العلاقات إلى طبيعتها.

٨. تفعيل دور جامعة الدول العربية ومنظمة التعاون الإسلامي للقيام بجهد إيجابي وأدوار فاعلة في تقريب وجهات النظر بين الأطراف المتنازعة إلى جانب الوساطة الكويتية.

٩. استمرار دعم القضايا العربية وعلى رأسها قضية الشعب الفلسطيني ونضاله ضد الاحتلال بعيدًا عن الخلافات بين دول مجلس التعاون، وتشجيع الأطراف الفلسطينية على النأي بالنفس عن الدخول في هذه الخلافات، وليس جرّها إلى صراع محاور سيؤثر سلبًا على القضية والأمن العربي في ذات الوقت.

قراءة قانونية في
تصويت مجلس الأمن الدولي وقرار الجمعية العامة
بشأن القدس

في أعقاب قرار الرئيس الأمريكي دونالد ترامب الاعتراف بالقدس عاصمةً لإسرائيل ونقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس، اجتمع مجلس الأمن الدولي بتاريخ ٢٠١٧/١٢/١٨ لمناقشة مشروع قرار يرفض إعلان الرئيس الأمريكي، إلا أنّ الولايات المتحدة أحبطت مشروع القرار باستخدامها حق النقض (الفيتو)، وذلك مقابل موافقة جميع الدول الـ ١٤ الأخرى الأعضاء في المجلس. فكان أنْ عقدت الجمعية العامة للأمم المتحدة للأمم المتحدة اجتماعًا استثنائيًا في ٢٠١٧/١٢/٢١، لمناقشة مشروع قرار آخر حول الموضوع ذاته، والتي صوتت بأغلبية ١٢٨ صوتًا لصالح القرار رقم "A/ES-10/L.22" الذي يطالب الجميع بعدم تغيير طابع مدينة القدس الشريف أو مركزها أو تركيبتها الديمغرافية، ويؤكد أن أي قرار ينص على ذلك هو لاغٍ وباطل وليس له أيّ أثر قانوني.

وللوقوف على هذين التطورين وما دار حولهما من نقاش استمزجت أسرة مجلة دراسات شرق أوسطية آراء اثنين من الأساتذة والخبراء في القانون الدولي، هما الدكتور أنيس فوزي قاسم، الخبير في القانون الدولي وعضو هيئة الدفاع الفلسطينية أمام محكمة العدل الدولية في قضية جدار الفصل العنصري، والدكتور عبد الله أبو عيد، أستاذ القانون الدولي في جامعة النجاح الفلسطينية في نابلس.

الدكتور أنيس فوزي قاسم

ثار نقاش طويل على هامش نقاشات مجلس الأمن الدولي وقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة المتعلقين بقرار الرئيس الأمريكي ترامب حول الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل. سوف لا نتعرض لقرار الرئيس، فقد صدر القرار الأممي الأخير شارحاً بما

يكفي أسباب عدم قانونيته. ويقتصر الحديث حول مسألتين يثور حولهما النقاش، الأولى: تتعلق بمضمون مشروع القرار المقدم إلى مجلس الأمن الدولي عن طريق المندوب المصري، والثانية: خاصة بصدور القرار عن الجمعية العامة للأمم المتحدة تحت بند "الاتحاد من أجل السلام" ومدى إلزاميته. وتفصيلاً لذلك، سوف نتناول المسألة الأولى ودور المندوب المصري. وبداية، لابدّ من التأكيد على أنّ ما سوف أورده لا يستند إلى معلومات حول ما جرى، بل يستند إلى قراءة لنص الميثاق، وإلى المعرفة العامة بما يجري عادة في كواليس وأروقة مجلس الأمن الدولي.

إنّ المأخذ الأساسي على المشروع المصري– كما يقول النقّاد– أنّه أغفل ذكر الولايات المتحدة والإشارة إلى قرار الرئيس ترامب بالاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل، ولو فعل ذلك لما تمكنت المندوبة الأمريكية من ممارسة حق الفيتو. والرد على ذلك ليس دفاعاً عن مصر، لا سيما أن لا معلومات لديّ تؤهلني للنقد أو المديح، بل يقوم الرد على نقطتين، الأولى: أنّ نص المادة ٢٧، الفقرة (٣) منها تشترط، لكي تمتنع دولة عن التصويت، أن تكون الدولة "طرفاً في النزاع". والسؤال هل كان هناك "نزاع" بين مصر والولايات المتحدة حين تمّ طرح مشروع القرار؟!، وإن كان ثمة "نزاع" فما هي طبيعته وحدّته وخطورته؟ وكيف سيتم تعريف "النزاع" حتى يسمح أو يمنع الدولة المعنية من التصويت؟

لا جدال في أنّه كان بالإمكان إثارة مسألة "النزاع" بين مصر والولايات المتحدة، لا سيما وأنّ القدس قضية عربية إسلامية وتتأثر مصر، سلباً وإيجاباً، بهذه القضية وبكل القضية الفلسطينية، وهي جزء أساسي من قضية "الشرق الأوسط" التي جاءت معاهدة كامب ديفيد لحلّها. ويجب أن نستعيد تجربة مصر في العام ١٩٥١، حين منعت السفن الإسرائيلية من العبور في قناة السويس إذا كانت تحمل مواد حربية لإسرائيل. وحين طرح الموضوع على مجلس الأمن الدولي طلبت مصر امتناع هولندا وتركيا وبريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة من المشاركة في التصويت؛ لأنّ هناك "نزاع" بين هذه الدول من جهة، ومصر من جهة أخرى. وشرح الدكتور محمود فوزي موقف مصر وقال: إنّ هذه الدول بعثت باحتجاجات على تصرف مصر، بينما مصر كانت تتصرف ضمن حقوقها

بموجب اتفاقية قناة السويس، وطبقاً لاتفاقية الهدنة الموقعة مع إسرائيل في العام ١٩٤٩. وبغض النظر عن النتيجة التي أسفرت عنها تلك المناقشات في تلك الفترة، إلاّ أنّ هذا النقاش لو فتح في الجلسة الأخيرة لمجلس الأمن؛ فإنّه سوف ينحرف بالدول ذات العلاقة لا سيما مصر (والمجموعة العربية) مع الولايات المتحدة (وربما الدول الغربية في المجلس) ويتركز على تعريف "النزاع"، وتصبح مسألة الاعتراف بالقدس ثانوية. وعلى الأرجح أنّ المندوب المصري، ومعه المندوبون العرب، فضلوا المضي بالتصويت دون الدخول في تعريفات فقهية حول معنى "النزاع".

وثمة تساؤل آخر يُطرح: هل كان الوفد المصري، وهي الدولة العربية الوحيدة في مجلس الأمن الآن، ليقبل طرح مشروع القرار لو ورد النص صراحة في مشروع القرار على ذكر اسم الرئيس ترامب أو اسم الولايات المتحدة؟ وربما يمكن القول– ولو مجرد تخمين– إنّ مصر لم تكن على استعداد لذلك بسبب الظرف السياسي السائد حالياً.

أما النقطة الثانية التي يجب أن تكون تحت نظر المهتمين بالأمر، وهي أنّ الممارسة العملية في أروقة مجلس الأمن الدولي تجري على نحو أنّ الدولة صاحبة المشروع المطلوب التصويت عليه، تبدأ عادة باستدراج ردود فعل مندوبي الدول على الاقتراح قبل الوصول إلى مرحلة التصويت، وهنا تبدأ الصفقات. بعض الأعضاء سوف يقولون– على سبيل المثال– إذا ذكرتم اسم الرئيس الأمريكي، سيكون من الصعب علينا التصويت على المشروع، وربما يقترح البعض الآخر حذف تعبير ما أو إضافة جملة ما لكي يتمكن من التصويت على المشروع. وعلى الدوله صاحبة المشروع أن توازن في نهاية الأمر بين كل ردود الأفعال الواردة لها من الدول الأعضاء، وكل ما عليها أن تضمن حصولها على موافقة "أصوات تسعة" من أعضاء المجلس على "أن يكون من بينها أصوات الأعضاء الدائمين متفقة". (المادة ٢٧/٣ من الميثاق). وعند التصويت حصل المشروع المصري حقيقة على أربعة عشر صوتاً إلاّ أنّه سقط بالفيتو؛ لأنّ الأعضاء الدائمي العضوية كانوا جميعاً متفقين إلاّ المندوب الأمريكي الذي مارس حق النقض. (مع العلم أنّ امتناع عضو من الأعضاء دائمي العضوية عن التصويت لا يؤثر في نتيجة القرار).

ولو افترضنا أنّ المشروع ذكر صراحة القرار الأمريكي، لربما كان سقط بعدم الحصول على تسعة أصوات ابتداءً، وذلك على أساس افتراض (دون علم يقيني) أنّ بعض الدول ربما كانت ستمتنع عن التصويت بسبب ذكر اسم الولايات المتحدة تحديداً أو اسم الرئيس الأمريكي تخصيصاً.

أما المسألة الثانية التي انتشرت كالنار في الهشيم في ضوء صدور قرار الجمعية العامة حول الاعتراف الأمريكي، فهو الزعم أنّ القرار بصدوره في جلسة استثنائية وعلى سند من القرار الأممي رقم 377 (v) المعروف باسم "الاتحاد من أجل السلام"، يكون قراراً مُلزماً، حتى أنّ البعض قال إنّه يعادل في إلزاميته قرار مجلس الأمن الدولي طبقاً للفصل السابع من الميثاق.

هذه مقولة غير دقيقة وتحتاج إلى تفكيك، باعتبار أنّها مقولة تجد سندها في القرار المعروف بـ "الاتحاد من أجل السلام" يجب العودة إلى ذلك القرار والتعرف إلى خلفيته. فقد صدف أثناء الحرب الكورية أن كان الاتحاد السوفياتي يترأس جلسات مجلس الأمن الدولي، وبهذه الصفة كان قادراً على إحباط أية محاولة أمريكية لطرح المسألة الكورية على جدول أعمال المجلس. ومن هنا لجأ دين اتشيسون، وهو من ألمع وزراء الخارجية الأمريكيين، إلى الجمعية العامة وطلب عقدها في جلسة طارئة، وذلك بسبب تعطيل النقاش في مجلس الأمن. وكانت تلك هي المرة الأولى التي يطلب فيها عقد "جلسة طارئة" وذلك لمناقشة تشكيل "قوة رقابة" لمراقبة الوضع في كوريا. وفي ٣/ ١١/ ١٩٥٠ صدر القرار رقم 377 (v) عن الجمعية العامة التي "قررت ... تقديم التوصيات الملائمة إلى الأعضاء لاتخاذ إجراءات جماعية...". وهكذا لم يرد النص على "الطلب" أو "الأمر" أو "تفوّيض" الدول باستخدام القوة. فالنص مقتصر على تقديم "التوصيات" ليس إلاّ. والقرار لم "يلزم" كذلك أي دولة بإرسال وحدات قتالية، بل هي قوات لحفظ السلام أو الرقابة على خطوط الهدنة، ومن هنا أنشأ القرار لجنة من الخبراء العسكريين لقيادة تلك الوحدات، ولكن قيادتها في عمليات الرقابة وليس في عمليات عسكرية، وطلب وزير الخارجية الأمريكي أساساً كان مقتصراً على طلب "قوة رقابة" وليس

قوات مسلحة لاستخدام القوة. ذلك أنّ حق استخدام القوه لا يتم، طبقاً لميثاق الأمم المتحدة، إلاّ بتفويض من مجلس الأمن الدولي وبقرار صادر بموجب الفصل السابع حصراً، والجمعية العامة لا تملك صلاحية أكثر من تقديم "توصية" لأعضاء المنظمة الدولية أو لمجس الأمن طبقاً لأحكام المادة (١٠) من الميثاق. ولا يجوز للجمعية العامة أن تتطاول على صلاحيات مجلس الأمن أو مزاحمته في استخدام صلاحياته. ومن هنا يمكن القول إنّ الرأي الذي يتم تداوله حالياً هو أنّ قرار الجمعية العامة الأخير الصادر تحت بند "الاتحاد من أجل السلام" هو قرار ملزم، فيه تجاوز على الحقيقة و لا يجد له سنداً في الميثاق أو في نص القرار رقم 377 (v) في الممارسة العملية.

وتطبيقات القرار "الاتحاد من أجل السلام" التي تلت صدوره تشهد أنّه قرار استخدم في قوات حفظ السلام أو الرقابة الدولية، وكان أول استخدام له في أعقاب العدوان الثلاثي على مصر، حيث تمّ تشكيل قوات دولية لمراقبة وقف إطلاق النار، واستخدم كذلك في إنشاء قوات حفظ السلام في الكونجو، وهنغاريا ومرتفعات الجولان وفي الحرب الهندية الباكستانية، واستخُدِم كذلك في إدانة الممارسات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة، إلاّ أنّ القرار لم يصدف وإن كان ذا صفة إلزامية أو أنّه استخدم في حالة "استخدام القوة" لحمل دولة على التقيد بقرار صادر عن مجلس الأمن أو الجمعية العامة. ولو كان يحمل صفة الإلزام– كما يزعم البعض– لكان أَول الدول التي استخدمته هي الدول العربية "لإلزام" إسرائيل بالتقيد بعشرات القرارات الصادرة عن مختلف أجهزة الأمم المتحدة، ومنها قرارات صدرت بموجب "الاتحاد من أجل السلام." وهذا لم يحصل، مما يجيب على نحو وافٍ عن كل الأقوال التي تقول بإلزاميته.

الدكتور عبد الله أبو عيد

فيما يتعلق بالوضع القانوني لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الصادر في ٢١/ ١٢/ ٢٠١٧ والمتعلق بالقدس، أود توضيح الأمور التالية:

أولاً: تعقد الجمعية العامة للأمم المتحدة جلساتها بصورة دورية في أواخر شهر

أيلول من كل عام وحتى حوالي العشرين من كانون الأول. إلا أنّ لها الحق في عقد جلسات خاصة (طارئة) عند الضرورة وفقاً لنص المادة (٢٠) من ميثاق المنظمة الدولية.

ثانياً: كافة قرارات الجمعية العامة في الأمور السياسية تعتبر مجرد توصيات وفقاً لنص المادتين (١٣ و١٤) من الميثاق.

ثالثاً: قرارات الجمعية العامة تتخذ بأغلبية الأصوات، إلا أنّ المادة (١٨) من الميثاق نصّت على وجوب توفر أغلبية الثلثين في عدد من الأمور حددتها (تسعة أمور) أي بأغلبية ثلثي عدد الأعضاء الحاضرين والمصوتين فعلاً (أي بنعم أو لا). وهذا النص في المادة (١٨) لا يغير من القوة القانونية لقرارات الجمعية، وإنّما ورد النص عليه لغاية اتخاذ قرارات الجمعية العامة في هذه المواضيع التسعة الهامة، أي أنّه لو اتُخِذ قرار بأغلبية (٩٩٪) من الدول المصوتة فعلاً، فإنّ ذلك لا يؤثر على القوة القانونية لذلك القرار وأهميته بل تنطبق عليه نصوص المادتين (١٣ و١٤) الوارد ذكرها أعلاه، أي أنّ كافة قرارات الجمعية العامة تعتبر بمثابة توصيات.

رابعاً: بخصوص القرار الذي اتُخذ تحت بند (متحدون من أجل السلام) عام ١٩٥٠، إنّما يعدّ تخريجه قانونيًّا اتخذته الدول الرئيسية الغربية (أي أمريكا وحلفائها) بهدف الالتفاف على الفيتو السوفياتي والتدخل في الحرب الكورية لدعم كوريا الجنوبية، وردع كوريا الشمالية خلال الحرب الكورية آنذاك. أي أنّها كانت فقط لشرعنة تدخلها العسكري بغطاء قانوني زائف بغض النظر عن القيمة القانونية لذلك القرار مهما أطلق عليه من تسميات تتعلق بالسلام.

خامساً: ينشأ عن ذلك أنّه لا قوة قانونية ملزمة لهذا القرار حتى ولو اتخذ تحت تسمية (متحدون من أجل السلام) وتظل قيمته القانونية ضمن كافة قرارات الجمعية العامة سواء تعلقت بجلسة عادية أو جلسة طارئة وفقاً لنصوص الميثاق المشار إليه أعلاه.

على الرغم من ذلك، فهناك قلة من الفقهاء الذين ينسبون إلى هذا المبدأ أي (متحدون من أجل السلام) بأنّه تحول إلى عرف دولي ملزم. إلا أنّ هذا الرأي يظل رأياً ثانوياً دون حصوله على قوة قانونية حقيقية، وذلك لسببين: أولهما: كونه رأياً لعدد محدود

من الفقهاء، ولا يحظى بموافقة أغلبية الدول عليه.

وثانيهما: لأنّ هناك إجماعاً بأنّ أي عرف دولي لا يمكن أن يتفوق في قوته على نصوص الميثاق الواضحة والصريحة.

سادساً: لكل ذلك، فإنّ هذا القرار يعدّ له قوة أدبية ومعنوية، وقيمة سياسية وهو ملزم أدبياً– على الأقل– للدول التي وافقت عليه. إلا أنّه لا يمكن أن يعتبر بمثابة قرارات مجلس الأمن، لا المتخذة بموجب الفصل السادس، ولا تلك المتخذة بموجب الفصل السابع من الميثاق.

سابعاً: يبدو أنّه أصبح من الأمور الطبيعية في معظم أنحاء العالم العربي أن نجد عدداً من المتفقهين ومن الأكاديميين والسياسيين الذين أخذوا يُفْتون في القانون الدولي، مما يعدّ أمراً مضللاً وضاراً للرأي العام وللجماهير العربية، حيث يؤدي إلى تثقيفها بثقافة قانونية مشوهة، وهناك عشرات الأمثلة على هذا الأمر.

ثامناً: ما الحكمة من مثل هذه الفتاوى غير الصحيحة، ما دام لدينا مصادر قانونية ملزمة لكافة الدول، ومن ضمنها أمريكا وإسرائيل، وهي تتمثل بقرارات عدة لمجلس الأمن تتعلق بالقدس ووضعها القانوني، وعلى رأس هذه قرارات القرارات ذات الأرقام (٤٦٥، ٤٧٦، ٤٧٨) وجميعها صدرت عن مجلس الأمن في عام ١٩٨٠، بعد ضم إسرائيل إلى القدس، وهي قرارات ملزمة قانونياً إلا أنّها تحتاج إلى آلية التنفيذ بموجب الفصل السابع من الميثاق.

التقرير العلمي

ندوة "العلاقات العربية- الإقليمية: الواقع والآفاق"*

عمّان- ٢/١٢/٢٠١٧: عقد مركز دراسات الشرق الأوسط يومي ٢-٣/١٢/٢٠١٧، ندوة متخصصة بعنوان "**العلاقات العربية- الإقليمية: الواقع والآفاق**"، شارك فيها نحو مائة من الخبراء والأكاديميين ورجال السياسة من نحو ست بلدان عربية، وعُقِدت جلسة الافتتاح والجلسة الأولى في فندق "ريجنسي بالاس"، ثم استكمل المشاركون وقائع المؤتمر في قاعة المؤتمرات الخاصة بالمركز.

يقع العالم العربي في إقليمٍ يتمتع بأهمية جيواستراتيجية على مستوى العالم، ولكنه يُعَدّ محلًا للصراع والاستهداف بين القوى الدولية الفاعلة والمؤثرة وبين القوى الإقليمية الصاعدة والطامحة، وفي ضوْء حالة عدم الاستقرار والانقسام والفوضى التي تعيشها العديد من الدول العربية في أعقاب الارتداد عن الربيع العربي، والتي أحدثت تحوّلات جوهرية في هذه المنطقة الحيوية من العالم بالرغم من عدم تحقيقها لكثير من الأهداف التي قامت من أجلها، فإنّ حجم التفاعل العربي والإقليمي والدولي ومخرجاته قد تزايد تأثيره على مجريات الأحداث في العالم العربي والإقليم. وتأسيسًا على ذلك تبرز الحاجة لدراسة العلاقات العربية- الإقليمية الفاعلة دراسة معمقة؛ لتحقيق عدد من الأهداف، ومن أبرزها: تقييم الموقع والدور الذي يحتله العالم العربي على خريطة العلاقات الإقليمية، ودراسة اتجاهات العلاقات العربية- الإقليمية في ضوء التحولات المتسارعة والمعقدة التي يشهدها الإقليم والعالم، ورسم السيناريوهات المستقبلية للعلاقات العربية- الإقليمية، ومحاولة تقديم رؤية عربية مشتركة لصياغة سياسة خارجية تجاه القضايا الكبرى.

---

* **إعداد أ. بكر البدور، باحث متعاون مع مركز دراسات الشرق الأوسط.**

وفي ضوء ذلك تناولت الندوة على مدى يومين ١٣ بحثًا وورقة عمل حول العلاقات العربية- الإقليمية منذ عام ٢٠١٠، وحتى اليوم، وركّزت على واقع هذه العلاقات ومستقبلها ضمن ثلاثة مستويات، هي: العلاقات السياسية، والاقتصادية، والعسكرية- الأمنية. ولم تُغفِل الندوة المستويات الاجتماعية والثقافية في التحليل بما يُعزِّز توضيح الصورة الإجمالية للعلاقات العربية- الإقليمية.

الافتتاح

افتُتِح اليوم الأول من الندوة بكلمة لرئيس الوزراء الأردني الأسبق أحمد عبيدات، أكد فيها على ضرورة أن يستثمر العرب كلّ فرصة في علاقاتهم الإقليمية حتى تصبّ في مصلحة قضية فلسطين والحقوق الوطنية الثابتة لشعبها، باعتبار أنّها هي البوصلة مؤكدًا على ضرورة "دعم صمود الشعب الفلسطيني في أرضه وعدم التواطؤ مع إسرائيل في محاصرة قطاع غزة، وممارسة الضغوط على الشعب الفلسطيني للتنازل عن حقوقه"، وأشار إلى أنّ الشعب الفلسطيني مصمّم على تحرير أرضه والتمسك بحقوقه الوطنية الثابتة وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس.

ودعا عبيدات إلى الحوار والتعاون مع تركيا لما تشكّله من دولة إقليمية أساسية ترتبط مع العالم العربي بالحدود والمياه، ممّا يؤسّس لمشاريع تنموية مشتركة تسهم في تعزيز الأمن والاستقرار في المنطقة، وأنّ التعامل مع تركيا يجب أن يأخذ في الاعتبار الوضع الجيوسياسي وموازين القوى والمصالح في المنطقة. وحذّر من التعامل مع إيران من المنظور المذهبي، معتبرًا أنّ هذا الخيار "يمثل فخًّا نصبته الدوائر الصهيونية للعرب والمسلمين، لإشغال المنطقة بحرب عبثية لا تُعلم نتائجها"، معتبرًا أنّ العلاقة مع إيران "تمثّل حالة معقدة في ظلّ تدخلّها في العراق وانحيازها للنظام السوري ضد شعبه"، وخلص إلى أنّ "القرار في سوريا أصبح قرارًا روسيًا".

وأكّد عبيدات في نهاية كلمته أنّ الدول العربية "فقدت المبادرة منذ البداية، ولم تكن تمتلك مشروعًا لمواجهة المشروع الإيراني في الإقليم، وعليها تبني استراتيجية جديدة

للتعامل مع الحالة الإيرانية، والعمل على تقليل الخسائر في مختلف الجبهات"، منوهًا إلى أنّ "وقف الحرب في اليمن يشكّل بداية الخروج من المأزق العربي".

فيما ركّز وزير الخارجية الأردني الأسبق الدكتور كامل أبو جابر، على أن " قضية فلسطين هي قضية العرب والمسلمين الأولى"، وأنّ إسرائيل تواصل عدوانها واضطهاد الشعب الفلسطيني وسط صمت رسميّ في ظلّ غياب مشروع عربي حقيقي لمواجهة المشاريع التي تتلاعب بالمنطقة.

ورأى أبو جابر أنّ "القوى الإقليمية تتفاوض على مصير العالم العربي الذي يكتفي بالمراقبة والاحتجاج"، محمّلًا الأنظمة العربية مسؤولية ما وصلت إليه هذه الدول، وأنّ الفجوة تزداد اتساعًا بين صناع القرار وبين الشعوب. وأنّ واقع المنطقة العربية بعد الثورات العربية بات يطرح على التيار الإسلامي حزمة جديدة، ونوعًا جديدًا من التساؤلات، تختلف في طبيعتها عن تلك التي كانت تطرح عليه أيام نضاله ضد الاستبداد الداخلي عبر تنظيمات نخبوية وكوادر مدربة على فنون العمل السياسي سواء من خلال السعي للوصول إلى أغلبيات برلمانية أو السعي للمشاركة في الحكم عن طريق الأسلوب الديمقراطي.

وخلص إلى ضرورة إيجاد " آليات لمعالجة العلاقات مع إيران في ظلّ استمرارها في سياسة التمدّد، وصولًا إلى البحر الأبيض المتوسط وباب المندب، إضافةً إلى ضرورة معالجة العلاقات مع تركيا، وبحث المصالح المشتركة معها".

وألقى أ. جواد الحمد ، رئيس مركز دراسات الشرق الأوسط، كلمة رأى فيها أنّ الندوة تأتي بعد مرور عام على انعقاد ندوة العلاقات العربية الدولية التي أثمرت عن تقديم مبادرة متميزة لتطوير وتفعيل هذه العلاقات وصلت إلى جميع صنّاع القرار في العالم العربي.

وشدّد على أنّ العلاقات العربية الإقليمية تواجه اليوم تحدّيات كبيرة وحسّاسة، من أبرزها التحدّي الإسرائيلي، كما تتعرض منظومة التفكير العربي للتمزيق، والتشتت بحثًا عن مصالح ضيّقة لبعض النخب الحاكمة، وأحزابها أحيانًا أخرى، ما يؤثر تأثيرًا بليغًا

على مكانة العرب ودورهم في التحوّلات الجارية في منطقتهم، فضلًا عن التحوّلات العالمية وسياسات النظام الدولي بمختلف دوله تجاه المنطقة.

وخلص إلى أنّ "الأزمات العربية مع كل من إيران وتركيا تستنزف قواها ومقدراتها، ولا تزال تسحب من رصيد القوّة لكلّ أطرافها، وقد آن الأوان لوضع حدّ لهذه الصراعات"، موضحًا أنّه "ثبت بالتاريخ والتجربة حتى اليوم أنّ النزاعات العربية الداخلية غير ذات جدوى".

كما خلص إلى أنّ "وقف الصراعات الدامية في كلّ من سورية والعراق واليمن وليبيا سيشكل مدخلًا مهمًا لنوعٍ من التفكير الجماعي المشترك، حيث يمكن فتح الآفاق لمسارات أخرى متعددة تنقل العلاقات العربية- الإقليمية إلى موقع متقدم وفعّال في حماية الأمن القومي العربي بكلّ أبعاده".

وقائع الجلسات

الجلسة الأولى: العلاقات العربية- التركية

بحثت هذه الجلسة واقع العلاقات العربية- التركية وآفاقها، وترأسها الوزير الأسبق محمد خير مامسر، حيث قدم الباحث في العلاقات الدولية في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات في قطر عماد قدورة، ورقة ركّز فيها على التحول المهم الذي تشهده السياسة التركية حاليًا في المنطقة العربية، والمتمثل "باللجوء لسياسة القوة، وذلك بعد تضرّر دورها الإقليمي وتزايد فاعلية أطراف دولية وإقليمية أخرى، وذلك من أجل تصحيح ميزان القوى، ومواجهة التهديدات الإقليمية المتصاعدة".

وأشار قدورة إلى أن العلاقات العربية- التركية تتميز بالتفاعل والاستمرارية مهما تباعدت سياسات الدول أو اتجهت نحو الانعزال. فالجوار والقرب الجغرافي، والتحديات السياسية والأمنية الناشئة عن هذا الجوار، وتوازنات القوى الإقليمية، والمصالح الاقتصادية المتبادلة، والقواسم الدينية والاجتماعية المشتركة، والإرث التاريخي المتداخل، كلها عوامل تفرض التفاعل بين الطرفين، سواء أكان تعاونًا أم تنافسًا. ولا شك في أن

للعوامل المحلية والتنافسات الإقليمية والارتباطات الدولية تأثيرًا كبيرًا في مسار هذه العلاقات وتحولاتها.

كما تناول الباحث تطور السياسة التركية نحو المنطقة العربية والعوامل السياسية المؤثرة في علاقات الطرفين، وبخاصة في المرحلة الراهنة. ودرس الباحث أولًا، العوامل التي فرضت عزلة تركيا عن العالم العربي وسياقاتها منذ تأسيس الجمهورية وحتى وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم. وثانياً، الحقبة الجديدة في التاريخ التركي المتمثلة بوصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم، وإحداثه تحولًا جوهريًا في السياسة الخارجية عبر إعادة تعريف كثير من مفاهيمها واتجاهاتها، وانعكاساتها المباشرة على العلاقات العربية- التركية التي اكتسبت تحسنًا وزخمًا غير مسبوق. وناقش، ثالثًا، اضطراب علاقات تركيا مع بعض الدول العربية نتيجةً للأزمات العديدة الناجمة أغلبها عن تطورات "الربيع العربي"، وكذلك التنافس مع إيران في المنطقة العربية، وتحول سياسة تركيا من القوة الناعمة إلى الاعتماد أيضًا على الخيار الواقعي وسياسة القوة. وحلّل الباحث، رابعًا، تحول تركيا خلال الفترة الراهنة إلى طرف في الاستقطاب الإقليمي المتغير الناجم عن الانقسامات السياسية في المنطقة العربية، وانخراطها في مشاكل المنطقة.

وركز قدورة على نحو خاص على التحول المهم الذي تشهده السياسة التركية حاليًا في المنطقة العربية، والمتمثل باللجوء لسياسة القوة، وذلك بعد تضرّر دورها الإقليمي وتزايد فاعلية أطراف دولية وإقليمية أخرى، وذلك من أجل تصحيح ميزان القوى، ومواجهة التهديدات الإقليمية المتصاعدة. وناقش أيضًا العوامل المحلية في تركيا التي ساهمت في هذا التحول. فبعد تغيير شكل النظام السياسي التركي منذ الاستفتاء على التعديلات الدستورية، وبعد تجاوز المحاولة الانقلابية، استطاع حزب العدالة والتنمية التخلص من كثير من العوائق التي يمكن أن تعوق سياساته، ومنها سياسة القوة ضمن المنهج الواقعي؛ كالتدخل العسكري ونشر القواعد العسكرية خارج الأراضي التركية.

وقدمت الدكتورة سامية غربي الأستاذة المساعدة في جامعة قسنطينة ٢ بالجزائر، ورقة حول العلاقات العربية- التركية مركزةً على حالة الجزائر كنموذج لهذه العلاقات، وحلّلت الباحثة العلاقات التركية- الجزائرية من زاوية اقتصادية، وحدّدت أوجه التكامل والتعاون في العديد من القطاعات الاستثمارية الاستراتيجية بين الدولتين، كما تناولت أهم الإشكالات التي تواجه قيام علاقات متميزة ووطيدة بينهما خلال المرحلة الراهنة، وصولًا إلى تقديم بعض التوصيات في هذا الشأن بما يخدم المصلحة الثنائية المستقبلية بشكل مستديم.

وناقشت غربي أبرز ملامح الاستثمار المشترك بين الجزائر وتركيا، وذلك في أهم القطاعات الاستراتيجية وعلى رأسها قطاع المحروقات مُمثّلًا في الغاز الطبيعي، إضافة إلى قطاع الإنشاءات بالجزائر وبكل فروعها الاستثمارية كبناء السدود والمنشآت القاعدية وبناء المساكن والسكك الحديدية والمستشفيات والجامعات.

ونوهت الباحثة إلى أنّ الجزائر تدرك أهمية الطاقة بالنسبة لتركيا، وعليه يمكن أن تلعب دور الشريك الضامن لاستمرار تدفق موارد الطاقة لتركيا، خاصة مع تمديد عقد تزويد الأخيرة بالغاز المسال الجزائري لغاية عام ٢٠٢٤.

أما في مجال الاستثمار، فقد أشارت غربي إلى أنّ حركة الاستثمار الثنائي بين تركيا والجزائر قد انتقلت وتوسعت بوادرها لتشمل مجالات متشعبة مسّت التبادل التجاري، الذي ساهم بشكل محسوس في رفع الموازين التجارية للدولتين من خلال عقد العديد من الصفقات التجارية، وفتح آفاق مستقبلية للمبادلات التجارية بينهما، كما عززت الدولتان تعاملاتهما بالانتقال إلى مجالات استثمارية أخرى، وخاصة الصناعية منها، فأنشأت مصانع للحديد والصلب والفولاذ واستخدام مخرجاتها في مشاريع البناء والتشييد، باعتبارها استثمارات وسيطة حققت بها العديد من الهياكل القاعدية من مستشفيات ومجمّعات سكنية ومدارس وغيرها.

وفيما يتعلق بالعلاقات العربية- التركية والصراع العربي الإسرائيلي، تحدث الباحث الفلسطيني في الشؤون التركية الدكتور سعيد الحاج عن عدة متغيرات قائمة حاليًا

أو محتملة مستقبلًا، ويمكن أن تفتح آفاقًا للدور التركي أكثر نشاطًا وتأثيرًا في القضية الفلسطينية ولصالحها، مثل اتجاه بوصلة سياستها الخارجية نحو الشرق (روسيا والصين وإيران) بالتوازي مع توتر علاقاتها مع حلفائها الغربيين أي الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي، إضافة لعامل داخلي مهم يتمثل ببدء تطبيق النظام الرئاسي في البلاد في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٩، وعوامل إقليمية مرتبطة بالعلاقة مع مصر وإسرائيل وحلّ الأزمة السورية وغيرها.

وناقش في ورقته محددات السياسة الخارجية التركية، وواقعها بشكل عام، ومقاربتها للقضية الفلسطينية بشكل خاص، وتناول الحوافز والمعيقات للدور التركي النشط في القضية الفلسطينية، في المستويين الفلسطيني– الفلسطيني، والفلسطيني- "الإسرائيلي".

ورأى الحاج أنّ إمكانات أنقرة للعب دور فاعل في القضية الفلسطينية حاليًا محدود رغم رغبتها القائمة بذلك، لأسباب عدة في مقدمتها احتكار مصر لملف المصالحة الفلسطينية الداخلية من جهة والأجندة الداخلية التركية المزدحمة والملفات الإقليمية المتأزمة وفجوة الثقة بين تركيا وإسرائيل من جهة أخرى.

وخلص الباحث إلى أنّ قرار السياسة الخارجية التركية سيمتلك قوة وسرعة أكبر في وتحرره أكثر من ضغوط المحور الغربي الذي احتكر التأثير عليه لعقود عديدة، لصالح علاقة متميزة بين تركيا وإسرائيل. وهو ما يعني فتح آفاق ممكنة لدور تركيا النشط والإيجابي في القضية الفلسطينية، الأمر الذي يضع الطرف أو الأطراف الفلسطينية أمام مسؤولية دعم هذا المسار وتشجيعه وتعزيزه وإسناده.

الجلسة الثانية: العلاقات العربية– الإيرانية

وبحثت الجلسة الثانية العلاقات العربية- الإيرانية، حيث ترأس الندوة الوزير الأسبق صالح ارشيدات، وقدّم فيها أستاذ تاريخ الشرق الأوسط في جامعة قطر د. محجوب الزويري، شرحًا حول الأبعاد السياسية لهذه العلاقات.

وأضاف: "بعد الاتفاق بين إيران ومجموعة ٥+١حول الملف النووي الإيراني، تغيرت قراءة إيران للمشهد السوري، حيث أصبحت تطلق على وقوفها وراء النظام السوري بوصفه جزءًا من الحرب على الإرهاب العالمي".

شهدت المنطقة العربية زلزالًا سياسًا منذ أواخر العام ٢٠١٠، وضع بصماته ولا زال على واقع المشهد السياسي العربي، كما ساهم بشكل فاعل في تغيير خريطة التحالفات بشكل سريع. ولم تكن تلك التغييرات حكرًا على العرب؛ دولًا ومجتمعات، بل أصابت دول الجوار العربي وأتت بها إلى المشهد السياسي العربي. كانت إيران إحدى دول الجوار التي حضرت في المشهد السياسي العربي ما بعد الربيع العربي محاولةً البناء على ما كانت قد حققته قبل عام ٢٠١٠.

وتناول الزويري العلاقات العربية الإيرانية في ظلّ زلزال الربيع العربي، والآثار التي تركها على السياسة الخارجية الإيرانية في المشرق العربي تحديدًا إلى جانب ردود الفعل العربية على السياسة الإيرانية، لا سيّما تزايد الخطاب الطائفي والمذهبي في المنطقة، والدور الإيراني في تغذية مثل هذا الخطاب. وقدم الباحث تقييمًا لتأثير التطورات في العلاقات العربية- الإيرانية على القضية الفلسطينية والصراع العربي- الإسرائيلي.

وخلص الباحث إلى عدد من النتائج فيما يتعلق بالعلاقات الإيرانية- العربية، ومن أبرزها؛ أنّ إيران تعدّ الملف السوري مدخلًا للتعامل مع ملفات المنطقة الأخرى، كما تعدّ أن موقفها الداعم للنظام السوري غير قابل للتفاوض، لأنّها ترى في سقوط النظام تراجعًا لمجمل نفوذها في الإقليم، وخصوصًا في العراق ولبنان. وبعد الاتفاق بين إيران ومجموعة ٥+١ حول الملف النووي الإيراني تغيرت قراءة إيران للمشهد السوري، حيث أصبحت تطلق على وقوفها وراء النظام السوري بوصفه جزءًا من الحرب على الإرهاب العالمي.

وفي ورقة بعنوان الأبعاد العسكرية والأمنية في العلاقات العربية- الإيرانية (السعودية نموذجًا) للدكتور عبدالكريم كيبش، والباحثة حسنا عبد الحق من جامعة

قسنطينة في الجزائر، وقدمها الدكتور خالد شنيكات، توقع الباحثان "مزيدًا من التصعيد في الصراعات الحالية بين إيران والسعودية في الشرق الأوسط وفي سوق النفط".

وتناول الباحثان العلاقات الإيرانية السعودية، وتركزت على الفترة الأخير بعد ثورات الربيع العربي، وأيضًا عقب الاتفاق النووي حيث زاد هذا من مخاوف وهواجس المملكة العربية السعودية، ممّا أدى إلى زيادة شدة التنافس بين الدولتين في المنطقة، وزيادة النفوذ الإيراني بعد رفع العقوبات الاقتصادية عنها، وتدخلها في مجموعة من القضايا الإقليمية، هذا على المستوى السياسي، ومن جهة أخرى احتدام التنافس العسكري والنووي لامتلاك قوة نووية قادرة على خلق التوازن في التهديد مع الطرف الآخر.

وركز البحثان على ما أسمياه المعضلة في العلاقات الإيرانية السعودية، وخاصة في السنوات الأخيرة خاصة بعد ثورات الربيع العربي، والتي مسّت العديد من الدول وعلى رأسها سوريا واليمن، وأيضًا عقب التقارب الأمريكي الإيراني والذي تحوّل إلى تنافس وصراع حول النفوذ في المنطقة وتخوف السعودية من تراجع الدعم الأمريكي لها، وزيادة النفوذ والتدخل الإيراني أيضًا، والتقارب الأمريكي السعودي الأخير.

وتوقع الباحثان مزيدًا من التصعيد في الصراعات الحالية بين إيران السعودية في الشرق الأوسط وفي سوق النفط، كما توقعا أن تكون السعودية حريصة على حصر الصراع بينها وبين إيران فيما يمكن وصفه بمتغيرات الحرب الباردة، إلى جانب توسيع نطاق التحالفات السعودية في جنوب آسيا وفي آسيا الوسطى إلى جانب تعميق العلاقات مع كل من مصر وتركيا. وعلى الصعيد الإيراني خلص الباحثان إلى أنّ إيران ستزيد من شحن وتعبئة الطائفة الشيعية في الخليج وفي المنطقة الشرقية السعودية على وجه الخصوص، وخلصا أيضًا إلى أنّ احتمالات التهدئة بين الجانبين ليست منعدمة تمامًا.

الجلسة الثالثة: العلاقات العربية– الإسرائيلية

بحثت الجلسة الثالثة العلاقات العربية– الإسرائيلية التي ترأسها المساعد الأسبق لأمين عام الجامعة العربية محمد صبيح، حيث تناولت الورقة الأولى من الجلسة العلاقات

المصرية – الإسرائيلية التي قدمها الدكتور مصطفى علوي أستاذ العلوم السياسية من جامعة القاهرة واستعرض فيها تأثير الثورات العربية على العلاقات العربية- الإسرائيلية. وبيّن أسباب ذلك التأثير وأنواعه، ومدى ارتباطه بحاضر ومستقبل الدول العربية وأزمات المنطقة، وبيان الفارق في تأثير ذلك التطور على كل من طرفي العلاقة بين العرب وإسرائيل، ودراسة التأثير المحتمل لتطورات الأوضاع منذ ٢٠١٠، حتى الآن على مصالح وسياسات وأدوات وتحركات كل من طرفي العلاقات العربية- الإسرائيلية، وبصفة خاصة العلاقات المصرية- الإسرائيلية.

وأكد الباحث على أن شبكة العلاقات داخل هذه المنطقة مركبة ومعقدة، حيث تتعدد وتتنوع مصادر الصراع، وقضاياه وأدواته، وأنّ ذلك التنوّع في أدوات إدارة تلك الأزمات والحروب والصراعات، واختلاف الأطر التاريخية والتكاليف الاقتصادية والسياسية والعسكرية لكل من تلك الصراعات يجعلها معقدة ومركبة، ومتعددة الأطراف،و متنوعة القضايا.

والتزم الباحث بالإطار الزمني منذ اندلاع الثورات العربية في ٢٠١١، وحتى الآن لدراسة القضايا المختصة بالعلاقات العربية- الإسرائيلية، ورأى علوي أنّ حاضر ومستقبل العلاقات العربية الإسرائيلية، وبخاصة الحالة المصرية يعتمد على تطورات المنطقة، وأنّ حالة الدول العربية الراهنة لن تسمح لها بأن تكون فاعلة ومؤثرة في تطورات العلاقة العربية الإسرئيلية، مع الإشارة إلى أنّ هذا الهدف ليس مستحيلًا ولكنه سيكون صعبًا، ويحتاج إلى تطوير لفعالية حركة المؤسسات العربية المعنية بصنع وإنتاج وتنفيذ رؤى فعّالة تستهدف تعزيز وتقوية الدور المصري والرؤية المصرية للعلاقات مع الكيانات الإقليمية، ومنها إسرائيل.

وتطرق الباحث إلى معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية وأشار إلى أنّها، وإن كانت تعني نظريًا، أنّ الطرفين سوف يقيمان علاقات سلمية متنوعة بينهما في المجالات التجارية والاقتصادية، وربّما في المجالات السياسية والثقافية، فإنّ ذلك لم يتحقق. بل إنّ معاهدة

السلام لم تقد إلى أيّ تغيير فكري أو جوهري في العلاقات المصرية- الإسرائيلية. فالشيء الوحيد الذي ترتب على هذه المعاهدة تمثّل في عدم نشوب حروب بعد عام ١٩٧٣.

فيما تحدث الوزير الأسبق الدكتور أمين مشاقبة أستاذ العلوم السياسية في الجامعة الأردنية حول العلاقات الأردنية- الإسرائيلية، مستعرضًا تاريخ هذه العلاقات وبدءها رسميًا مع توقيع معاهدة وادي عربة عام ١٩٩٤.

وخلص مشاقبة إلى أنّ إسرائيل لم تتقيد ببنود معاهدة السلام الموقّعة مع الأردن، وأنّ العلاقات قد تشهد توترًا متوقعا ًلاعتبارات التهديدات المتسمرة بالتلميح أو التصريح التي تصدر عن جمعيات ومؤسسات رسمية وغير رسمية، وكذلك عن أعضاء في الكنيست الإسرائيلي، وللدعوة إلى حل القضية الفلسطينية على حساب الأردن، وللممارسات الإسرائيلية في القدس، ومحاولة إسرائيل طمس معالم المدينة المقدسة العربية والإسلامية، وخرق الاتفاق الأردني والإسرائيلي بشأن المقدسات، وللرفض الإسرائيلي المطلق لحقّ عودة اللاجئين الفلسطينيين.

ووصف المشاقبة العلاقة الأردنية الإسرائيلية بأنها متوترة وغير مستقرة ومتراجعة أحيانًا لدرجة القطيعة نظرًا للممارسات الإسرائيلية على الأرض من تهويد للقدس، وإغلاق المسجد الأقصى، والاستيطان، واللاجئين لأنّها تشكّل قضايا الحلّ النهائي، التي لم تلتزم إسرائيل بها وفقًا للمعاهدات والمواثيق الدولية ذات الصلة.

وقسَم الباحث مراحل تطور العلاقات الأردنية- الإسرائيلية إلى أربع مراحل، كانت الأولى فيها بين عامي (١٩٩٤-١٩٩٦)، وهي المرحلة التي تلت توقيع اتفاقية السلام بين البلدَين، إذ اتسمت بكثرة الاجتماعات واللقاءات الثنائية، وتم فيها توقيع العديد من الاتفاقيات والبرتوكولات الثنائية بين البلدَين، أما المرحلة الثانية (١٩٩٦-١٩٩٩) فقد اتسمت فيها العلاقات بين البلدَين بالتوتر وتراجع التعاون والتنسيق في العديد من المجالات؛ نتيجةً لصعود اليمين المتطرف الإسرائيلي (الليكود) برئاسة بنيامين نتنياهو الذي اختطّ سياسة استفزازية تصعيدية، وذلك من خلال زيادة رقعه الاستيطان وقضم

الأراضي، وعملية تهويد القدس والمساس بالمقدسات الإسلامية في القدس الشريف والحرم الإبراهيمي في الخليل وغيرها، وكانت المرحلة الثالثة بين الأعوام (٢٠٠٠-٢٠١٠) إذ فشلت مفاوضات الوضع النهائي، واندلعت انتفاضة الأقصى على إثر الزيارة التي قام بها أرئيل شارون للحرم القدسي، مما أدّى إلى تفاقم الوضع، وأشعل مواجهات دامية بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي، وهو ما أدّى إلى دخول حالة التفاهم إلى طريق مسدود أعلن الأردن فيها وقف إجراءات تعيين سفير أردني جديد لدى إسرائيل، وكذلك خفّض الجانب الإسرائيلي مستوى التمثيل الدبلوماسي بسحب العديد من الدبلوماسيين في السفارة الإسرائيلية بعمان.

في المرحلة الرابعة (٢٠١١-٢٠١٧) استغلت إسرائيل اندلاع الثورات العربية وانشغال الدول العربية بمخرجاتها، فشرعت بتوسيع المستوطنات بشكل واسع وصل إلى ١٣٠٪ مقارنةً بالمراحل السابقة، وعملية تهويد القدس وسياسات تهجير الأهالي بأساليب متعددة، وحماية المستوطنين في استباحة المسجد الأقصى علناً دون احترام لمشاعر المسلمين، وشهدت هذه المرحلة أخيرًا حادثة السفارة في عمان لتشهد العلاقة بين الطرفين حالةً جديدةً من التوتر.

وأشار الباحث إلى أن العلاقات الأردنية- الإسرائيلية تتأثر بمجموعة من القضايا الأساسية وهي، فكرة الوطن البديل، المستوطنات، قضية الجدار العازل، قضية اللاجئين، استهداف المدنيين، والقدس.

وخلص الباحث إلى أن إسرائيل لم تتقيد ببنود معاهدة السلام الموقّعة مع الأردن، وأن العلاقات قد تشهد توترًا متوقعًا لاعتبارات التهديدات المتسمرة بالتلميح أو التصريح التي تصدر عن جمعيات ومؤسسات رسمية وغير رسمية، وكذلك عن أعضاء في الكنيست الإسرائيلي، وللدعوة إلى حل القضية الفلسطينية على حساب الأردن، وللممارسات الإسرائيلية في القدس، ومحاولة إسرائيل طمس معالم المدينة المقدسة العربية

والإسلامية، وخرق الاتفاق الأردني والإسرائيلي بشأن المقدسات، وللرفض الإسرائيلي المطلق لحقّ العودة للاجئين الفلسطينيين.

الجلسة الرابعة: العلاقات العربية مع إثيوبيا ودول الجوار الأفريقي

حثت هذه الجلسة التي أدارها الدكتور علي محافظة المؤرخ وأستاذ الشرف في الجامعة الأردنية العلاقات العربية مع إثيوبيا ودول الجوار الأفريقي، فتناولت الورقة الأولى للجلسة التي قدمها الدكتور عبد السلام بغدادي أستاذ العلوم السياسية في جامعة بغداد واقع علاقات المشرق العربي ووادي النيل مع دول جنوب الصحراء الأفريقية منذ استئناف عقد القمم العربية- الأفريقية المشتركة عام ٢٠١٠ وحتى الآن.

وقسم الباحث علاقات العرب مع الأفارقة إلى خمس حقب قديمة وحديثة معاصرة، حيث امتازت طبيعة العلاقات في كلّ حقبة بسمات معينة، ويتطرق البحث إلى الأهمية الاستثنائية التي تتمتع بها أفريقيا عمومًا، وبلدان القرن الأفريقي وشرق أفريقيا على نحو خاص، سواءً من حيث الموقع أو الثروات المائية والزراعية والحيوانية والمعادن، فضلًا عن الاكتشافات الحديثة للبترول والغاز الطبيعي. ثم ينتقل البحث لمناقشة المحدّدات والمعوقات التي تعرقل فرص الاستثمار والتجارة والشراكة وقيام سوق عربية- أفريقية مشتركة.

ووصف بغدادي خمس حالات للحراك الدولي والإقليمي في أفريقيا هي إسرائيل/ تركيا/ ايران (إقليميًا)، الولايات المتحدة/ الاتحاد الأوروبي (دوليًا)؛ وكلّ من هذه الحالات لها دوافعها وخطابها الخاص.

وأوصى الباحث الطرفين العربي والأفريقي أن ينتبها إلى أنّ الحراك الإقليمي والدولي، والذي لا يرى فيه أيّ إشكال طالما لم يتعرض للمصالح العربية/ الأفريقية بشكل مباشر، وإلاّ فإنّه ينبغي في حال الإضرار، تشخيصه والتصدي له وفق المتاح والممكن، وذلك إلى جانب إيلاء الشراكة العربية الأفريقية أهمية كبيرة بما يخلق فضاءً

استراتيجيًا مشتركًا، إن خلصت النوايا وحسنت التدابير، بتحويل الأفعال من فردي/ سياسي إلى مؤسسي/ وظيفي.

وأشار بغدادي إلى الأهمية الاستثنائية التي تتمتع بها إفريقيا عمومًا، وبلدان القرن الإفريقي وشرق إفريقيا على نحو خاص، سواءً من حيث الموقع أو الثروات المائية والنفطية والزراعية والحيوانية والمعادن، وتحركات كل من تركيا وإيران وإسرائيل وأوروبا والولايات المتحدة في إفريقيا لدوافع مختلفة.

وأوصى بغدادي الطرفين العربي والإفريقي بضرورة إيلاء الشراكة العربية الإفريقية أهمية كبيرة بما يخلق فضاءً استراتيجيًا مشتركًا، والتصدي لأي تحركات دولية أو إقليمية في أفريقيا في حال إضرارها بالعلاقات العربية الأفريقية.

فيما قدم الدكتور عمار جفال رئيس وحدة البحوث والدراسات في العلاقات الدولية في جامعة الجزائر ورقة حول الأبعاد السياسية للعلاقات بين دول الشمال الأفريقي العربية مع دول جنوب الصحراء معتبرًا أنّ هذه العلاقات اتسمت بقدر كبير من التواصل، وباستثناء التوترات التي نجمت عن نشاط النظام الليبي في عهد القذافي، كما شهد التمثيل الدبلوماسي لأقطار المغرب العربي بالقارة تطورًا ملموسًا مند الاستقلال، مع ارتباطه بعاملين اثنين، وهما الإمكانيات المادية ودرجة الانخراط السياسي في قضايا القارة، مع ضعف العلاقات الاقتصادية.

واعتبر جفّال أنّ الانسجام العام المحدود بين مواقف الأقطار العربية في شمال القارة ضمن القضايا السياسية الشاملة أدّى إلى أشكال من التنافس الصامت أحيانًا والمعلن أحيانًا أخرى؛ ما أدى إلى أن تتكرّر مع القارة الأفريقية نفس السياسات التي اتبعتها مع الاتحاد الأوروبي؛ أيْ السياسات الوطنية بدلًا من السياسات التكاملية القائمة على أساس قدر من التنسيق الإقليمي المغاربي، وهو الأمر الذي يعمّق من هشاشتها ويزيد من نسبة خسارتها السياسية والاقتصادية الناجمة عن استمرار ما أسماه حالة "اللامغرب".

وفي ورقة بعنوان العلاقات العربية الإثيوبية تناول الدكتور بدر الشافعي خبير الشؤون الأفريقية العلاقات العربية مع إثيوبيا باعتبارها الدولة القائد في منطقة الشرق الأفريقي وارتباطها بعلاقات تاريخية ودينية وجغرافية وأمنية واقتصادية بالعرب، وما وصفه بالعلاقة المتباينة الصراعية والتعاونية والحيادية بين الدول العربية وإثيوبيا، وأخيرًا أبرز التحديات التي تواجه العلاقات. وقد تناولت الدراسة محددات العلاقة العربية – الإثيوبية الأمنية منها والسياسية والاقتصادية والبيئتين الإقليمية والدولية. كما ركّزت الدراسة على قضايا العلاقة الصراعية والتعاونية والحيادية بين الدول العربية وإثيوبيا، وأخيرًا أبرز التحديات التي تواجه العلاقات.

وخلص الباحث إلى أنّ العلاقات الإثيوبية- العربية لا تسير على وتيرة واحدة، فهي ليست كلها صراعية، وإنّما تمتاز بالتعاون حينًا وبالصراع حينًا آخر، وبالحياد في حين ثالثة، استنادًا للأوضاع الداخلية والإقليمية والدولية، وأنّ القضايا الخلافية والصراعية ربما تتراجع بعض الشئ لصالح قضايا التعاون، وأنّ استمرار الصورة الذهنية السلبية لأيٍّ من الطرفين عن الآخر يساهم إمّا في ضعف العلاقات، أو عدم نموها بسرعة، ومثال ذلك النظرة الخليجية لإثيوبيا، أو قد يؤدي إلى استمرار الأزمات، ومثال ذلك النظرة الإثيوبية لمصر. وبالنسبة للعلاقة الإثيوبية مع دول الجوار العربي، فمن المتوقع أن تشهد مزيدًا من التحسّن مع السودان، لاسيّما في ظلّ استمرار الخلافات مع مصر. كما ستظلّ العلاقة مع الحكومة الصومالية جيّدة طالما لا تطالب بالأوجادين، فيما ستستمر العلاقة أيضًا جيّدة مع جيبوتي طالما ظلّت هناك حاجة لمينائها ولدورها الجديد كمنصّة لقواعد عسكرية عديدة.

وخلص الباحث إلى عددٍ من التوصيات أهمّها: وضع إطار سياسي عربي موحد للعلاقة مع الأفارقة بصفة عامة، والعلاقة مع الدول المفصلية مثل: جنوب أفريقيا، نيجيريا، إثيوبيا بصفة خاصة، والتوقف عن بثّ الكراهية أو الصورة الذهنية السلبية لكلا الطرفين عن الآخر. والتركيز على الجوانب الإيجابية، وتبني حملات إعلامية تكرّس هذه

الإيجابيات، إلى جانب زياده الاستثمارات وحجم التبادل التجاري مع إثيوبيا، خاصةً مع دول الخليج.

الجلسة الخامسة: مستقبل العلاقات العربية- الإقليمية: محددات وآفاق المستقبل

بحثت الجلسة الخامسة للندوة بعنوان "مستقبل العلاقات العربية- الإقليمية: محددات وآفاق المستقبل" وأدارها الدكتور موسى بريزات المفوض العام للمركز الوطني لحقوق الإنسان وتضمنت هذه الجلسة ورقة بعنوان مستقبل العلاقات العربية- الإقليمية: محددات وآفاق المستقبل (١) قدمها وزير الخارجية السوداني الأسبق د. مصطفى عثمان وقدم فيها ملخصًا للحالة العربية الراهنة وعلاقات العرب الإقليمية حاضرها ومستقبلها، وركز على نقاط الضعف فيها. ووتناول المدارس السياسية العربية التي عملت على تشكيل الحياة السياسية المعاصرة، وصنفها على أنّها، مدرسة الأسر الحاكمة الملكية والأميرية، مدرسة الوحدة العربية، مدرسة اليسار العربي، ومدرسة الإسلام السياسي.

وأكد عثمان أنّ مؤسسات العمل العربي المشترك، كجامعة الدول العربية، ومجلس التعاون الخليجي، والاتحاد المغاربي، تقف الآن عاجزة عن فعل أي شيء إزاء النزاعات التي تعصف بالوضع العربي، فضلًا عن أن تفعل شيئًا في مواجهة التدخلات الخارجية والتمددات الإقليمية في المصالح العربية، بالرغم من أنّها أُسِّست ليكون لها دور تكاملي وتوحيدي تبرز من خلالها الدول العربية كمحور أساسي ضمن المحاور الإقليمية.

ولا يعتقد الباحث أن التحديات التي تواجه المنطقة العربية يمكن أن ترقى إلى كونها تحديًا وجوديًا بمعنى أنّها يمكن أن تزول عن الخارطة، مع إقراره بحجم الصعوبات والتحديات التي تجعل العرب عاجزين عن اللعب بدور فعّال في النظام الإقليمي، ويشير إلى أنّ القوى الإقليمية الفاعلة كإسرائيل وإيران وتركيا يمكن التعامل معها من خلال قراءة الحاضر والمستقبل والتخطيط السليم في التعامل معها.

وخلص الباحث إلى أنّ المشروع العربي يجب أن تتوافر فيه استراتيجية للإصلاح الشامل، تستند على معالجة الاختلالات البنيوية والهيكلية في الاقتصاد، وإنهاء النزاعات العربية– العربية، وتعزيز مؤسسات العمل العربي المشترك وإنشاء مؤسسات لفض النزاعات، وتوحيد المواقف العربية تجاه القضايا العربية الكبرى كالقضية الفلسطينية والقضايا الإقليمية والدولية، وتحديد القضايا الإقليمية مثل قضايا مكافحة الإرهاب والتطرف والمجموعات الانفصالية والتدخلات الخارجية باعتبارها قضايا تهم الأمن والاستقرار في المنطقة وتمسّ العرب والشركاء الإقليميين وتوحيد الموقف حولها، ولتكون مدخلًا لاستراتيجية إقليمية يكون العرب ضلعًا فاعلًا فيها.

أما الورقة الثانية في هذه الجلسة بعنوان مستقبل العلاقات العربية- الإقليمية: محددات وآفاق المستقبل (٢) فقد قدمتها الدكتورة نورهان الشيخ أستاذة العلاقات الدولية في جامعة القاهرة وعضو المجلس المصري للشؤون الخارجية وركزت الباحثة على تقديم تصوّر لمستقبل العلاقات العربية الإقليمية في ضوء المتغيرات والعوامل المختلفة المؤثرة، والتي يمكن بلورتها من وجهة نظرها في إطار ثلاثة محاور أساسية: يتعلق الأول بالواقع العربي، ويتضمّن قدرة الدول العربية على تجاوز أزماتها الداخلية واستعادة استقرارها وتماسكها المجتمعي، واستئصال الإرهاب والقضاء عليه، وتجاوز أزمة تداعي الدولة الوطنية في العالم العربي، وتحقيق الوفاق العربي والوصول إلى رؤية واستراتيجية عربية مشتركة. ويتعلق الثاني بالقوى الإقليمية المجاورة ومدى قدرتها على تقديم تنازلات تسمح بإعادة بناء الثقة معها. أمّا المحور الثالث، فيتعلق بالسياق الدولي الذي تتم في إطاره محاولة إعادة صياغة العلاقات العربية الإقليمية.

وخلصت الباحثة إلى أنّ العلاقات العربية الإقليمية تموج بالعديد من الإشكاليات التي تزداد حدة وتعقيدًا بفعل التعقيدات في الداخل العربي ومحيطه الإقليمي وسياقه الدولي، وفي إطار هذا المشهد المضطرب للشرق الأوسط يصعب رسم خط واضح لاتجاه

العلاقات العربية الإقليمية مستقبلًا، إلّا أنّ هناك مجموعة من التوجهات التي تؤشر إلى مستقبل هذه العلاقات:

أولها، إن إعادة صياغة هذه العلاقات في المستقبل يعتمد إلى حدّ بعيد على نجاح الدول العربية في تجاوز أزماتها وعدم الاستقرار الذي يجتاحها، واستعادة قوّة الداخل بها من ناحية، وتجاوز الخلافات العربية العربية، والوصول إلى حدّ أدنى من التوافق والمشتركات فيما يتعلق بالقضايا العربية، وبالعلاقات العربية مع المحيط الإقليمي، وأنه ليس من المتصور أن تنجح الدول العربية مستقبلاً في بناء علاقات متوازنة مع القوى الإقليمية دون ذلك.

ثانيها، رغم الخلافات المصرية التركية، وموقف أنقرة من الأزمة القطرية الذي جاء غير متوقع بالنسبة لدول الخليج الثلاثة المعنية بالأزمة، ستظلّ تركيا حليفًا أكثر منها تهديدًا بالنسبة لغالبية الدول العربية لا سيما دول الخليج.

ثالثها، رغم التقارب الإيراني مع عدد من الدول العربية وفي مقدمتها قطر، فإنّه على الأرجح ستظل عدد من الدول العربية الأخرى تنظر إلى طهران على أنّها تهديد مباشر لأمنها القومي خاصة السعودية والبحرين والإمارات، وهي الدول الثلاثة التي دعت لانعقاد مجلس الجامعة العربية على مستوى وزراء الخارجية في ١٩ تشرين الأول/ نوفمبر ٢٠١٧، لبحث كيفية التصدى للتدخلات الإيرانية في شؤون الدول العربية وتقويضها للسلم والأمن العربي. رابعها، أنّ القضية الفلسطينية ستظلّ موضع إجماع العرب، ولكنّها تحتاج إلى تحرك عربي ضاغط في مواجهة السياسات الإسرائيلية، ويطالب البعض في هذا الإطار بسياسات عربية نشطة لملاحقة إسرائيل في المنظمات الدولية المختلفة.

وخلصت الباحثة إلى أن مستقبل العلاقات العربية الإقليمية سيبقى رهنًا بالإرادة العربية ومدى قدرتها على إعادة البناء الداخلي والانطلاق بقوة ورؤية مشتركة لمراجعة

علاقاتها مع القوى الإقليمية على النحو الذي يعظم الشراكات ويحدّ من التحديات التي تمثلها سياسات ومواقف هذه القوى وتدخلاتها في العالم العربي.

الكلمة الختامية

أكدّت الكلمة الختامية التي ألقاها الدكتور بيان العمري- المدير التنفيذي لمركز دراسات الشرق الأوسط- على عدد من التوصيات المتعلقة بواقع ومستقبل العلاقات العربية الإقليمية وأهمها:

- تركيز الجهد العربي المشترك وتوحيده لمواجهة التحديات الأساسية التي تواجه العلاقات العربية- الإقليمية، والتركيز على التحدي الأساسي الذي يهدد الأمن القومي العربي وهو التحدي الإسرائيلي، وأهمية التنسيق والتفاهم العربي إزاء محاصرة التمدد الإسرائيلي وغيره في المحيط الحيوي العربي وخاصة في أفريقيا لما له من انعكاسات استراتيجية على المصالح والأمن العربي.
- حل المشاكل العربية البينية وتوحيد المواقف تجاه القضايا البينية أو تجميدها بما يخدم علاقات العرب الإقليمية خاصة مع دول الجوار الأفريقي، وتفعيل وتطوير العلاقات الجماعية مع دول جنوب الصحراء والدول الأفريقية، إضافة إلى العلاقات الثنائية، مع أهمية بلورة علاقات مؤسسية بين الدول العربية ودول جنوب الصحراء.
- تجنب الاستجابة لأي ضغوط دولية تزيد من حالة استنزاف الداخل العربي أو التورط في صراعات مع إيران وتركيا.
- لم تثمر العلاقات العربية مع إسرائيل سواءً بمعاهدات السلام أو بالسلام البارد أو بأي شكل من أشكال العلاقة لم تثمر في خدمة المصالح العربية والأمن القومي العربي ولا القضية الفلسطينية، ما يستدعي إعادة النظر في هذه المعاهدات، وعدم انجرار دول عربية أخرى إلى إقامة أي علاقات مع إسرائيل، ناهيك عن التفكير بالتحالف والتنسيق مع إسرائيل ضد أطراف إقليمية أخرى.

- توحيد الموقف العربي برفض الجهود الدولية لما يعرف بـ "صفقة القرن" على قاعدة القفز على حقوق الشعب الفلسطيني أو على قاعدة التطبيع مع إسرائيل.
- استعادة القوة العربية في محيطها الحيوي الإسلامي والأفريقي، لتقوية الوزن العربي الإقليمي والدولي، بما في ذلك تفعيل الدبلوماسية الشعبية والدور الشعبي لتطوير وتفعيل العلاقات العربية في محيطها الحيوي الإقليمي الآسيوي والأفريقي.
- العمل على تحسين الصورة الذهنية للعرب في دول جنوب الصحراء وأثيوبيا، وكذلك في إيران وتركيا، عبر وسائل الإعلام والتبادل الثقافي وتطوير السياحة والمشاريع الاقتصادية المشتركة.
- إنشاء منتديات رسمية وغير رسمية للحوار وإعادة بناء العلاقات بين العرب وكل من إيران وتركيا وإثيوبيا ودول جنوب الصحراء.
- مشاركة مراكز الأبحاث ومراكز التفكير في بلورة وصناعة القرار العربي القطري والقومي.
- دعوة المركز لعقد ندوتين مستقبلًا، الأولى: تتناول حل الخلافات العربية واحتواء الأزمات والنزاعات لتقوية الوزن الإقليمي والدولي العربي، والثانية: حركة التغيير والإصلاح العربية لعام ٢٠١١، التي أطلق عليها " الربيع العربي"، وتداعياتها الاستراتيجية على العالم العربي.

الملف البيبلوغرافي

الأزمة السورية ٢٠١٥- ٢٠١٧

- المراجع العربية
- المراجع الإنجليزية
- أحدث الإصدارات

الملف البيبلوغرافي

الأزمة السورية ٢٠١٥-٢٠١٧*

أولًا: المراجع العربية

١. الكتـــــب:

- بشارة، عزمي. **سوريا: درب الآلام نحو الحرية محاولة في التأريخ الراهن**. بيروت: مركز العربي للأبحاث ودراسة السّياسات، ٢٠١٣.
- كيلة، سلامة. **الثورة السورية: واقعها، صيرورتها وآفاقها**. بيروت: دار أطلس للنشر والتوزيع، ٢٠١٣.

٢. الدوريات:

- أبو الحسن، خالد. "النفوذ الإقليمي لتركيا في ضوء الأزمة السورية". **مجلة دراسات شرق أوسطية**. مجلد ١٧. عدد ٦٦ (٢٠١٤).
- الأمارة، لمى مضر. "الموقف الروسي من الأزمة السورية وإنعكاساته الخارجية". **المستقبل العربي**. مجلد ٣٩. عدد ٤٤٨ (٢٠١٦).
- بيبرس، سامية. "دور جامعة الدول العربية في تسوية الأزمة السورية". **شؤون عربيّة**. عدد ١٥١ (٢٠١٢).
- حوران، حامد. "العلاقات الإسرائيليّة– التركيّة على خلفيّة الأزمة السوريّة". **الأرض**. مجلد ٤١. عدد ٣ (٢٠١٤).
- دحمان، غازي وآخرون. "الملف السياسي: الدخول العربي على خط الأزمة السورية، أحداث الأقصى: التطورات والدلالات، العالم العربي وتطور النظام الدولي". **شؤون عربيّة**. عدد ١٧١ (٢٠١٧).

---

* **إعداد أ. عبد القادر نعيم، مساعد باحث متعاون مع مركز دراسات الشرق الأوسط.**

- دياب، أحمد. "تحولات المواقف الغربية تجاه الأزمة السورية". **شؤون عربيّة.** عدد ١٦٤ (٢٠١٥).

- الزويري، محجوب. "الحضور الإيراني في الأزمة السوريّة: قراءة تحليليّة" **رؤية تركيّة.** مجلد ٤. عدد ٢ (٢٠١٥).

- شامية، فادي. "أثر الأزمة السورية في دول الجوار ومشكلة اللاجئين". **رؤية تركية.** مجلد ٤. عدد ٢ (٢٠١٥).

- الشريف، محمود رشاد. "مستجدات الأزمة السورية في الحسابات والقراءات الإسرائيلية". **الأرض.** مجلد ٤٤. عدد ٤ (٢٠١٧).

- عوني، مالك وآخرون. "التسوية في سوريا ؟". **السياسة الدوليّة.** ملحق عدد ٢٠٩ (٢٠١٧).

- قنديل، خليل. "تطورات الأزمة السورية: وجهات نظر صينية – أردنية". **مجلة دراسات شرق أوسطية.** مجلد ٢١. عدد ٨٠ (٢٠١٧).

- المصري، محمد. "اتجاهات الرأي العام في المشرق العربي نحو الأزمة السوريّة". **سياسات عربيّة.** عدد ١ (٢٠١٣).

- نوفل، أحمد وآخرون. "الأزمة السورية في ضوء المبادرة الروسية واحتمالات الضربة الأمريكية في ٢٠١٣". **شهريّة الشرق الأوسط.** عدد ٣١ (٢٠١٤).

ثانيًا: المراجع الإنجليزية

1. Books

- Abouaoun, Elie & Abu-Nimer, Mohammed & Salamey, Imad. *Post-Conflict Power-Sharing Agreements: Options for Syria.* Cham: Springer Nature, 2017.

- Amnesty International. *Left to die under siege: war crimes and human rights abuses in Eastern Ghouta, Syria.* London: 2015.

- Baczko, Adam & Dorronsoro, Gilles & Quesnay, Arthur. *Civil War in Syria: Mobilization and Competing Social Orders.* Cambridge: Cambridge University Press, 2017.
- Cakmak, Cenap & Ustaogle, Murat. *Post-Conflict Syrian State and Nation Building: Economic and Political Development.* Basingstoke: Palgrave Macmillan, 2015.
- Capek, Michael. *The Syrian Conflict.* Minneapolis: Abdo Publishing, 2017.
- Darke, Diana. *My House in Damascus: An Inside View of the Syrian Revolution.* London: Haus Publishing, 2014.
- Dam, Nikolaos van. *Destroying a Nation: The Civil War in Syria.* New York: I.B. Tauris, 2017.
- Glass, Charles. *Syria burning: a short history of a catastrophe*. London and New York: Verso, 2016.
- Hokayem, Emile. *Syria's Uprising and the Fracturing of the Levant.* London: Routledge, 2013.
- Kerr, Michael & Larkin, Craig. *The Alawis of Syria: war, faith and politics in the Levant.* New York: Oxford University Press, 2015.
- Kirisci, Kemal & Ferris, Elizabeth G. *The Consequences of Chaos: Syria's Humanitarian Crisis and the Failure to Protect.* Washington DC*:* Brookings Institution Press, 2016.
- Kurşun, Ali Murat & Dal, Emel Parlar & Oktav, Özden Zeynep. *Violent Non-state Actors and the Syrian Civil War: The ISIS and YPG Cases.* Cham: Springer Nature, 2017.
- McHugo, John. *Syria: A Recent History.* London: Saqi Books, 2015.
- Miller, Sarah Deardorff. *Political and Humanitarian Responses to Syrian Displacement.* Abingdon: Routledge, 2017.
- Scheller, Bente. *The Wisdom of Syria's Waiting Game: Foreign Policy Under the Assads.* London: C. Hurst & Co Publishers Ltd, 2013.
- Sorenson, David S. *Syria in Ruins: The Dynamics of the Syrian Civil War.* California: Praeger, 2016.
- United Nations Publications. *Syria at war: five years on.* Beirut: 2017.

- Yassin-Kassab, Robin & Al-Shami, Leila. *Burning Country: Syrians in Revolution and War.* London: Pluto Press, 2016.
- Young, William et al. *Spillover from the Conflict in Syria: An Assessment of the Factors that Aid and Impede the Spread of Violence.* California: RAND Corporation, 2014.

2. Articles

- Azmeh, Shamel. "Syria's Passage to Conflict The End of the "Developmental Rentier Fix" and the Consolidation of New Elite Rule." *Politics & Society.* vol. 44. No 4 (December 1, 2016), pp. 499-523.
- Chaziza, Mordechai. "Soft Balancing Strategy in the Middle East Chinese and Russian Vetoes in the United Nations Security Council in the Syria Crisis." *China Report.* vol. 50. No. 3 (August 2014), pp. 243-258.
- Darwich, May & Fakhoury, Tamirace. "Casting the Other as an existential threat: The securitisation of sectarianism in the international relations of the Syria crisis." *Global Discourse*. vol. 6. No. 4 (2016), pp. 712-732.
- Erameh, Nicholas Idris. "Humanitarian intervention, Syria and the politics of human rights protection." *The International Journal of human rights protection.* vol. 21. No. 5 (2017), pp. 517-530.
- Ghoble, Vrushal T. "Making of Syrian Crisis The Energy Factor." *International Studies.* vol. 52. No. 1-4 (January 1, 2015), pp. 38-82.
- Hove, Mediel. "The Emergence of the New Cold War: The Syrian and Ukraine Conflicts." *Jadavpur Journal of International Relations*. vol. 20. No. 2 (December 1, 2016), pp. 135-156.
- Ishay, Micheline. "The spring of Arab nations? Paths toward democratic transition. " *Philosophy & Social Criticism.* vol. 39. No. 4-5. (April 8, 2013), pp. 373-383.
- Marco Scartozzi, Cesare. "Assad's Strategic Narrative: The Role of Communication in the Syrian Civil War." *Contemporary Review of the Middle East*. vol. 2. No. 4 (December 1, 2015), pp. 313-327.

- Mitton, John. "The problem with everybody's favourite solution in Syria." *International Journal: Canada's Journal of Global Policy Analysis.* vol. 71. No. 2 (June 1, 2016), pp. 283-290.
- Rath, Saroj Kumar. "Searching a Political Solution for Syria." *India Quarterly: A Journal of International Affairs*. vol. 73. No. 2 (June 1, 2017), pp. 180-195.
- Stevenson, Jonathan. "The Syrian Tragedy and Precedent." *Survival.* vol. 56. No. 3 (2014), pp. 121-140.
- Vandevoordt, Robin. "Covering the Syrian conflict: How Middle East reporters deal with challenging situations." *Media, War & Conflict*. vol. 9. No. 3 (December 1, 2016), pp. 306-324.
- _____. "Why journalists covered Syria the way they did: On the role of economic, social and cultural capital." *Journalism.* vol. 18. No. 5 (May 1, 2017), pp. 609-625.
- Wall, Melissa & Otis Campbell, Madeline & Janbek, Dana. "Syrian refugees and information precarity." *New Media & Society.* vol. 19. No. 2 (February 1, 2017), pp. 240-254.
- Zuhur, Sherifa. "The Syrian Opposition: Salafi and Nationalist Jihadism and Populist Idealism." *Contemporary Review of the Middle East.* vol. 2. No. 1-2. (August 6, 2015), pp. 143-163.

ثالثًا: أحدث الإصدارات

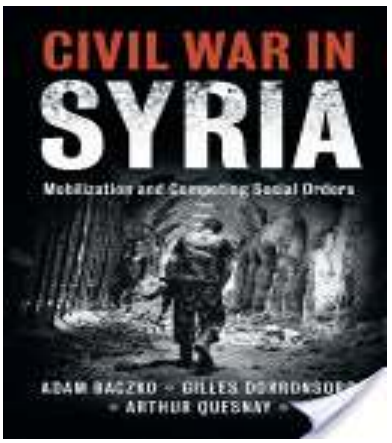

Baczko, Adam & Dorronsoro, Gilles & Quesnay, Arthur. *Civil War in Syria: Mobilization and Competing Social Orders*. Cambridge: Cambridge University Press, 2017

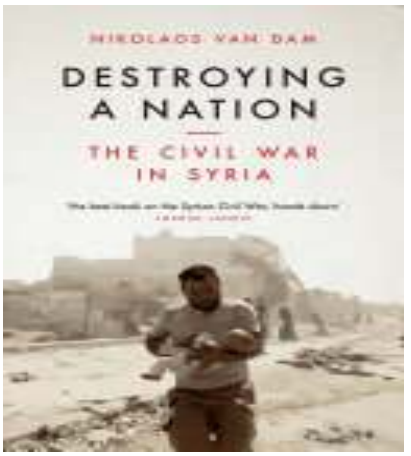

Dam, Nikolaos van. *Destroying a Nation: The Civil War in Syria*. New York: I.B. Tauris, 2017.

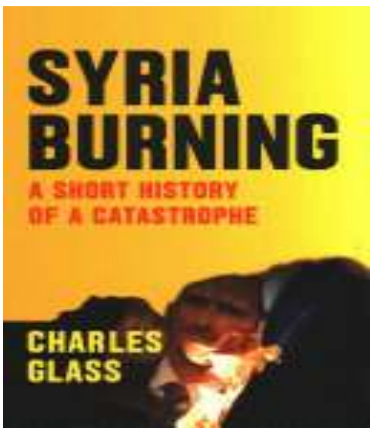

Glass, Charles. *Syria burning: a short history of a catastrophe.* London and New York: Verso, 2016.

بشارة، عزمي. **سوريا: درب الآلام نحو الحرية محاولة في التأريخ الراهن.** بيروت: مركز العربي للأبحاث ودراسة السّياسات، ٢٠١٣.

الملخصات العربية

(للقسم الإنجليزي)

مراجعات كتب

سوريا، وتدّخل العسكر في السياسة، وحروب الشرق الأوسط

مروان الأسمر*

توجز هذه المراجعة ثلاثة كتب حول الشرق الأوسط بتقديم صورة واضحة عن أبرز التطورات الواقعة في المنطقة والطبيعة المتشابكة لشتى العوامل المؤثرة فيها. وهي كتب توضح جزءًا من الواقع العربي اليوم، فأولها عنوانه **المعركة لأجل سوريا: التنافس الدولي على الشرق الأوسط** من تأليف كريستوفر فيليبس (من منشورات جامعة ييل عام ٢٠١٦). وأما الثاني فعنوانه **حرس الدول العربية: تدخل العسكر، من العراق إلى موريتانيا** من تأليف فلورنس جوب (من منشورات جامعة أوكسفورد عام ٢٠١٧). وأما الثالث فهو **حروب العرب الجديدة: الثورات والفوضى في الشرق الأوسط** من تأليف مارك لينتش (من منشورات ببليك أفيرز عام ٢٠١٧).

تقدم هذه الكتب آراء جديدة حول التطورات في المنطقة عن طريق تحليل مختصر. فتنبع أهمية الكتاب الأول حول سوريا من دراسته لمشكلة معقدة طالما أشكل حلّها. وأمّا كتاب "حول حروب العرب الجديدة" فيمكن أن يكون امتداداً للأول لأنه يناقش المشاهد الفوضوية التي عمّت الشرق الأوسط بعد اندلاع الربيع العربي.

وأمّا الكتاب الثالث "حول دور العسكر في السياسة" فهو ذو أهمية خاصة نظراً لندرة الإشارة إلى موضوعه، رغم الدور الكبير للجيوش في السياسة العربية. وهو كتاب جديد لأنه ينصبّ على محاولة صياغة نماذج مختلفة للتدخل العسكري في سياسة العالم العربي. ويقوم منهجه على دراسة عدّة حالات مثل العراق وليبيا واليمن ولبنان وتونس

* باحث سياسي أردني، له باع طويل في الصحافة الناطقة بالإنجليزية ويحمل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية من جامعة ليدز البريطانية.

وسوريا والسعودية والأردن ومصر والجزائر لتصنيف أشكال تدخل العسكر في السياسة، وتشمل العلاقات والارتباطات بين أفراد الجيش وجنرالاته وبين الساسة والحكومات.

وقد تم اختيار هذه الكتب الثلاثة نظراً لطبيعة التطورات السياسية في هذا الجزء من الشرق الأوسط، بسبب الربيع العربي وتداعياته التي لا يزال تأثيرها كبيراً حتى يومنا هذا.

This is a meticulous book with much information and a great deal of analysis. The author interviewed many people in the United States, Europe and the Arab world and consulted many references and documents in addition to commentaries, opinions and debates used on the social media. Arabic sources were also used whenever possible.

Marc Lynch is an expert and an academic long specialized on the politics of the Middle East and teaches at George Washington University where he is a director of the Institute for Middle East Studies. He has written many books on the Arab region.

that followed. This was signified by the re-imposition of the status quo and reinstating of the old political order that looked as if it was going to be smashed to smithereens during those revolutionary days and months of 2011.

The book spans nine chapters, including a detailed preface of the developments that took place in the Arab Spring phase of 2011 which author Marc Lynch calls "epochal", "transformative", "historic eruptions" and "hopes of millions" to get rid of "decades of autocratic misrule and state violence" and the five years that followed. He concentrates on the Arab Wars that included civil conflicts in Libya, Syria, and Yemen with all the three being plunged into the orbit of international wars led by great powers. Examples cover the NATO umbrella to remove Muammar Gaddafi in Libya, the international coalition led by the United States in Syria purportedly to remove the stranglehold of Daesh (Islamic State of Iraq and Syria/al-Sham) on the north part of the country stretching to northern Iraq and the eventual entry of Russia in 2015 to prop up the Assad regime. Besides, there was the Middle East coalition war led by Saudi Arabia in Yemen against the Houthis and the attempt to restore the previous government of Abd-Rabbuh Mansour Hadi.

In the meantime, there was the development of proxy wars that became especially sectarian as most noted in Syria and Yemen, where the civil wars there took the face of religious Shiite-Sunni dimensions. In those countries, the civil wars and external interventions were made through militia proxies and countries – like Iran – which offered support to their own allies and agents. This "embroiled" the internal conflicts even further and led to the entry of other powers, notably Saudi Arabia and other Gulf countries like the United Arab Emirates.

With proxies, the region became engulfed with extremist organizations like Daesh, which started its terror activities and bloody mayhem. Not only did it operate in Iraq and Syria and controlled swathes of territory across the two countries, but also all over the region, including Sinai, Libya, Tunisia, Yemen and Kuwait in addition to striking different parts of Saudi Arabia with a string of terror acts and suicide bombings.

Arab world, especially the non-oil Arab countries, where there are poor financial resources. However, this is not the case in Jordan which is seen as a resource-poor state. Under the Gaub models, Jordan, Syria and Saudi Arabia are seen as having capable military forces that can be checked through the political apparatuses.

Because of the democratic system Jordan has and the issue of public accountability, the Kingdom has strong civilian control and '…the absence of capacity, interest" or positive public image made coup attempts [there] futile."

This book is likely to be a landmark treatise for the study of military and politics in the Arab world and useful for understanding the ongoing relations between these institutions as experts argue. It could well become a classic study following the lines of that prestigious *Man on Horseback: The Role of the Military in Politics* by late Samuel Finer, which since served a definitive study on the military in politics because of its global international approach.

Florence Gaub is a senior researcher at the European Union Institute for Security Studies and heads the Middle East program. Her research focuses on conflict, war and armed forces in the Arab world.

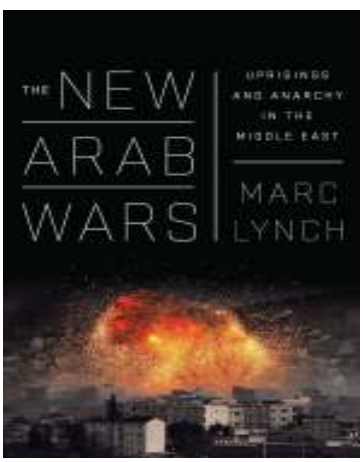

As the titles of this book *The New Arab Wars: Uprisings and Anarchy in the Middle East* by Marc Lynch, (Public Affairs 2017) implies, it provides a panorama of how this crucial part of the world developed from the Arab Spring revolutions that gripped the region, carrying so much hope for the people to wars, carnage, chaos and destruction that the area plummeted into with no end approaching.

Compelling and lucidly written, the book provides analytical breadth of the protest movements that "almost" flared up at the same time across the Arab world and which the author says can't be fully explained, to the will-full play of politics and the military clampdown

military officers frequently undermined governments and, in many cases, have always been a backing, underlying force to them.

The book is comprehensive as its title implies there are many case studies from Iraq to Mauritania, going through many Arab countries. It is structured in five chapters and a conclusion. The author builds her analysis on different models that apply to different states such as Iraq, Libya, Yemen, Lebanon, Tunisia, Syria, Saudi Arabia, Jordan, Egypt and Algeria. They are categorized in different chapters, bringing out themes that broadly apply to different states.

While at the outset one is given the impression that the author is going to analyze the coups and the coup-attempts in the region, this very quickly slips aside when Gaub starts studying issues of civil-military relations, role and influence of the military-in-politics and governments with numerous historical examples. In fact, one is tempted to say her work seeks to track clear relations between the military and government.

From the beginning, she almost makes it a given that "military organizations become involved" in the politics of the Middle East and North Africa. She adds there are four factors in this regard: a high degree of organizational capacity in the military, a clear institutional interest, a forgiving population, weak civilian control – which actually means there is no accountability – to the public and the weakness of state institutions. All these factors do give the military a strong role.

Gaub makes clear that the military intervention in politics has to do with "non-conventional" explanations and narratives, contrary to what many have suggested about coups and coup attempts being made on religious, sectarian and ethnic lines. Obvious examples are made of the Alawite support given to the Assad regime in Syria purportedly made on sectarian lines, the 1952 coup in Egypt, the coups in Iraq in the 1950s and 1960s and those in Yemen. The writer points out that over half of the coups made in the Arab world were carried out between 1951 and 1969.

As she points out coups occur because of "weak statehood, legitimacy and resource constraints" in the different countries of the

In addition, it might be too simplistic to suggest it was the American withdrawal that gave the green light for other regional powers to enter the Syrian fray because of the historical strategic location of the country which was always important for Russia, a traditional ally of Syria which has been itching to get a foothold in the Middle East as a predominant power. And of course, regional powers like Iran had always been interested in establishing a foothold in the country helped through sectarian lines.

Generally, the book has been well-received by critics who argued that it is well presented, readable, lucid and balanced, well researched, meticulous with depth and breadth made through interviews with officials and those involved in different parties of the war.

Christopher Phillips is an expert on the International Relations of the Middle East at the University of London and a fellow at the Chatham Middle East Policy and North Africa Program.

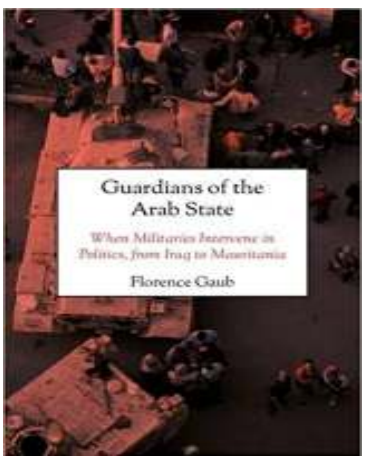

The Guardians of the Arab State: When Militaries Intervene in Politics, from Iraq to Mauritania, by Florence Gaub, (Oxford University Press, 2017) is a timely book in the light of the Arab Spring revolutions that swept the region and the subsequent grip of the military in different Arab states.

However, rather than providing an analysis of the current situations in the Arab world, Gaub concentrates on providing a comprehensive inquiry about the role of the military-in-politics in the Arab world from a historical point-of-view.

Disturbing also are the facts and information she provides about the extent of the military coups that took place in the Arab world. She said between 1936 and 2015 there were 73 coup attempts in the Arab world. Of these, 39 were successful and 76 percent of the Arab states experienced, at least, one coup attempt. Besides, Gaub points that the

in the Syrian conflict that it deserves a proper dimension by itself rather than provide a whole history of the strife, battles and contentions that have become exacerbated by the interplay of international actors themselves and through regional rivalry. He says clearly he is not focusing on the internal dynamics of the war as many others have done. He adds that the war's character, scale and scope have been directly affected by foreign influences and interventions and through the "broader geo-political puzzle".

The book spans over 10 chapters with an introduction and a conclusion starting with "Syria and the Middle East on the eve of the civil war" and "the Arab Spring comes to Syria". The following chapters focus on the global dimension from different perspectives including international institutions, support for the political opposition, backing the rebels inside Syria, the issue of "red lines" which the US President made for entry into the country and the issue of Western intervention. The fall of the country into civil war, bloodiness, chaos and Russian interventions are also discussion issues.

Phillips points out that it was the American withdrawal from the Middle East and Barack Obama's preference for a "drawdown" from the region following the US troops' pull out from Iraq that lead to a political power vacuum in the region where competition and rivalry ensued. In Syria, America has become just another player in the international arena vying for influence alongside Russia, Iran, Saudi Arabia, Qatar, Turkey and, to some extent, Israel, France, Britain and Lebanon. The latter could be argued to have been dragged into the conflict through Hezbollah militiamen who started fighting alongside the Assad regime in a bid to save it.

Phillips argues the United States left the door open for these regional powers to arm respective allies and proxies in the Syrian imbroglio leading to the deepening of the conflict. Its declining influence, he argues, gave other powers like Saudi Arabia and Iran, the opportunity for greater leverage and clout especially since Tehran, for instance, had always been an ally with Damascus. Tehran saw Syria in the strategic equation via Israel to expand its influence to that part of the world and increase the sectarian Shiite influence.

Book Reviews

*Syria, Military-in-Politics and Middle East Wars**

In their books, three eminent experts lay down their perspectives and nuances of what is happening in the Middle East, offering a compelling picture of the crucial current developments and the complex interlocking nature of the different factors at play. There is the Arab Spring, the bloody actions in Syria and then the return of the status quo of governments and political order. In addition, the book on the military in politics offers a particularly fresh perspective on the relations between soldiers, officers and political decision-making that are likely to be studied for a long time. All authors have drawn out a herculean task of analysis of current events that may need updating because of constant developments, a view that especially applies to the first and third books.

In the *Battle for Syria: International Rivalry of the Middle East* by Christopher Phillips (Yale University Press, 2016), the author reintroduces the global dimension as a direct 'wholesome' actor, if that can be called, fueling the Syrian conflict that sees no sign of extinguishing itself. The book, written when it is hard to keep up with the changing events that have become more "bloody", "cruel" and which the author calls 'the greatest humanitarian catastrophe of the twenty-first century', is the latest addition to the vast literature on the Syrian conflict.

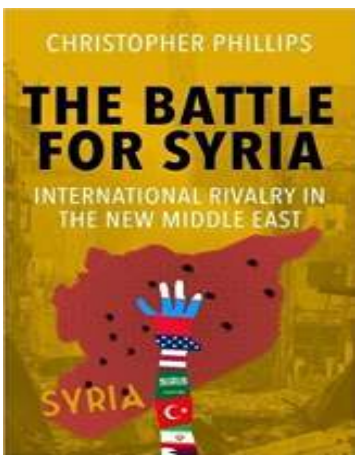

Although few have criticized Phillips for not concentrating on the local situation, he argues that international and regional actors have been so involved

---

* ***Prepared by Dr. Marwan Asmar,*** *a political researcher based in Amman. He has long worked in journalism and has a PhD in Political Science from Leeds University in the UK.*

English Section

military in Arab politics. This book is refreshing because of its focus and attempt to build different models for the intervention of the military in the politics of the Arab world. In its approach also, it draws on many case studies like Iraq, Libya, Yemen, Lebanon, Tunisia, Syria, Saudi, Jordan, Egypt and Algeria to suggest points of "intervention" of the military in politics and even covers the relationships and links between soldiers and generals with politicians and government.

There is an on-going theme in the choice of books at hand because of the nature of the political developments in this part of the Middle East because of the Arab Spring process and its ramifications that continue to be felt today.

- Improving the Arab's image in South Sahara, Ethiopia, Iran and Turkey, especially by founding official and non-official dialogue forums
- Sharing think tanks and research centers in national and pan-Arab decision-making.

Bibliography

Syria Crisis 2015-2017

Abdel Qader Na'eem

- *Arabic References*
- *English References*
- *New Releases in books*

English Section

Book Reviews

Syria, Military-in-Politics and Middle East Wars

Marwan Asmar

This review outlines three books on the Middle East, offering a compelling picture of the crucial developments that are taking place in the region and the complex interlocking nature of the different factors at play. These books are timely and include the Battle for Syria: International Rivalry of the Middle East by Christopher Phillips (Yale University Press, 2016), The Guardians of the Arab State: When Militaries Intervene in Politics, from Iraq to Mauritania, by Florence Gaub, (Oxford University Press, 2017) and The New Arab Wars: Uprisings and Anarchy in the Middle East by Marc Lynch, (Public Affairs 2017).

They offer fresh perspectives on the developments going on in the area through succinct analysis. The first book on Syria is crucial since it deals with a subject matter that has "intractable" that a solution to the conflict has long become elusive. The book on the New Arab Wars can also be regarded as an extension of the first because it deals with the "chaotic" scenes strung across the Middle East following the Arab Spring.

The third book on the military in politics is particularly interesting because of the subject that is rarely tackled despite the importance of the

composition of the Holy City, stating that any contradictory decision is null and void and has no legal effect.

To investigate both developments and relevant talks, two specialized Professors were consulted by the MESC staff. The first is Dr. Anees Qassem, International Law expert and member of the Palestinian Defence Committee before the International Court of Justice for the case of the Apartheid Wall. The second is Dr. Abdullah Abu-Eid, International Law lecturer at An-Najah National University of Nablus.

Scholarly Report: Arab-Regional Relations Symposium: Reality and Prospects

Bakr Al-Budour

On December 2-3 2017, the MESC held a specialized symposium called Arab-Regional Relations: Reality and Prospects, joined by about a hundred experts, academics and politicians from 6 Arab countries. The Opening and First sessions took place in the Regency Palace and the other proceedings in the MESC's Conference Hall.

The idea springs from the need to deeply explore effective Arab-regional ties, aimed at achieving several objectives. Among these are: assessing the position and role of the Arab World in the regional relations map; studying their approaches in light of the accelerated, complicated shifts witnessed by the region and the world; setting their future scenarios; and proposing a common Arab vision to formulate a foreign policy towards major issue.

To this end, 13 papers and worksheets discussed the development of such relations since 2010. The reality and future were essentially investigated at political, economic and military-security levels. To take a more comprehensive picture of the subject, social and cultural aspects were also considered.

In this regard, the main recommendations were as follows:

- Joint Arab effort should be focused and united to counter the major challenges to the Arab-regional relations, on top of which is Israel, which threatens pan-Arab security

to communicating jointly, clearly and seriously– terror groups that are against Arab interests whilst refusing to push the Palestinian issue with internal differences and the preservation of one Arab stands against the Israeli occupation.

The ACT team then provides a summary of a group of recommendations to stop the crisis from spiraling and to contain its negative effects, the most prominent of which: Protection of the understandings, values and policies related to joint collective Arab interests and the making sure the security of the GCC continues to depend on the security of each country within the council. This is in addition to the fact there must be the realization the difference is primarily political and not ideological, religious or nationalistic. Thus, all forms of provocations must stop including escalation, mud-slinging, and the initiative by the parties involved to undertake steps of a humanitarian nature alleviating the sufferings of people. What should also happen is supporting Kuwaiti mediation efforts and activation to solve the crisis between the brothers and provide a "roundtable dialogue" – mid-level – under Kuwaiti patronage to discuss ways to exit from the crisis with the minimum of losses for each party. The last recommendation is to encourage the Palestinian factions to distance themselves from entry into the Arab-Arab fray and pulling them into the "axis struggles" which will affect the Palestinian issue negatively and have a deleterious effect on Arab security.

Analysis of Security Council's Vote and General Assembly's Resolution on Jerusalem

Anis Qasem

Abdullah Abu Eid

Upon President Donald Trump's decision to recognize Jerusalem as a capital for Israel and move the US Embassy from Tel Aviv there, the Security Council met on 18 December 2017 to discuss a draft resolution which shows rejection. However, Washington thwarted the step by using the Veto against the other 14 states. In response, the UN General Assembly held an extraordinary meeting on 21 December 2017 for the same purpose. Resolution A/ES-10/L.22, approved by 128 states, demands everybody to keep the character, position and demographic

the light of the deals signed in the billions of dollars with the different parties to the crisis.

The current crisis is listed in a new context in the Gulf, focusing on foreign policies and competition on regional roles. It's different from previous crisis which mostly focused on territorial borders.

As to its consequences, this crisis is causing the hemorrhaging of Arab and Gulf powers in confronting the greater regional challenges in the light of the chaotic situation this area is living in. The crisis may form an important "entry point" for pivotal changes in the form of strategic alliances with the emergence of Arab axis powers and all dangers such would entail with the weakness of the Arab stand vis-à-vis other non-Arab regional powers.

As to the future course of the crisis, the report draws out three expected scenarios, the first of which is a breakthrough and reconciliation including ending the crisis and putting a stop to the reciprocal actions taken by the parties in the past period. Second, escalation and aggravation and further steps in spiraling the crisis and leading to more complication. The third and last scenario is the continuation of the present status quo of stalemate and split between the parties and the absence of mechanisms for dialogue and transforming the crisis into a greater long-term conflict.

In light of the existing situation, the three scenarios remain open and it would be difficult to exclude anyone at the expense of the other. However, it can be argued the crisis may, in the short-term remain between the current stalemate scenario and inertia and in the direction towards reconciliation and possible "exiting" out of the crisis. Different factors are at play including the extent of the flexibility of the parties, their wish to end the crisis, dynamic efforts of the reconciliation process and the international stands to identify a future course to the crisis for the short-term.

According to the report the real solution to the crisis demands the existence of a number of bases the most important of which is the solution be a Gulf and Arab one and preserve the independence and sovereignty of all states. This is in addition to crystallizing a project to collectively confront the joint challenges –through drawing joint policies

Israel in the next stage. In light of the unstable alliances, conflicts and conditions in the Arab World, each country is trying to search for interests and extend influence.

Document: Fatah and Hamas Agreement to End Palestinian Division

Reports and Articles

Gulf Crisis 2017: The Other Dimension

Arab Crisis Team

The Gulf crisis, which broke out in June 2017, forms one of the most critical of crises seen in the Arab region. Because it's implications and consequences, the MESC Arab Crises Team (ACT) is allocating this issue and reports on its great dangers. At first it starts with the environment and background of the crisis. Then it provides a summary of its consequences and then draws out possible scenarios. In the light of this, bases are formed for long-term solution and finally, recommendations are offered to the concerned parties.

The report focuses on the "other dimension" of the Gulf crisis, meaning its dangerous consequences to the Gulf Cooperation Council, its people, Arab national security and Palestinian issue. The report narrates the crisis emanating from its sources and parties without intervention or subjectivity and draws forward a concrete permanent solution to the crisis to make sure it doesn't reoccur in the future.

The Gulf crisis comes at a stage when the Arab region is suffering from a series of happenings that led to the spread of chaos and armed struggles in more than one Arab country like Iraq, Syria, Yemen and Libya. These contributed to weakening the framework of joint Arab action resulting in dangers to Arab national security.

Of the regional and international stands many parties called for the crisis to be resolved through dialogue and peaceful means, adding their support to Kuwaiti mediation. European foreign ministers as well as regional countries visited the countries involved in the crisis to bring their different views closer together and stop the escalation. While the Arab stands differed, the Americans were hesitant and opportunistic in

With reference to Trump's choice, the meeting discussed the following topics: impact on the Palestinian issue track, Jordan's regional and international relations, Jordanian-Palestinian ties and Jordan's open options.

File Issue: Palestinian Reconciliation 2017

Israeli Stance on Fateh-Hamas Reconciliation

Nabeel Odeh

The present report addresses the Israeli stance on the recent reconciliation agreement signed by Fateh and Hamas under an Egyptian patronage on October 12, 2017. Contrary to usual, Israel's stand was not strict. Rather than imposing sanctions against the PA, Israel only condemned the move. The study discusses the reasons for such a reaction, mainly the conviction by some decision-makers that the new round of reconciliation is not expected to succeed, in addition to the US approval of Cairo's efforts.

The possible advantages for the Hebrew State firstly have to do with solving the issue of the alternative to Hamas in each case of escalation. Secondly, the PA was invited to rule the Gaza Strip again, releasing Israel's hand in dealing with the resistance factions according to a new balance of power. Thirdly, relative calm is secured on the southern front, giving Israel the chance to counter the threat from the north, represented in Hezbollah and pro-Iranian Shia groups in Syria.

Palestinian, Arab, Regional and International Reactions to Palestinian Reconciliation 2017

Majdi Abdul Aziz

The reconciliation agreement between Fateh and Hamas busied the world. It causes optimism and pessimism towards Palestinian stability, puts an end to the split, which has last for over 10 years, leading to the stability of the region. The present report reviews the Palestinian, Arab and international reactions, which welcomed Cairo's role in achieving the move and felt optimistic about its success, along with the unprecedented practical steps. In addition, further advancement is expected in boosting national unity in confronting or normalizing with

of shifts affecting the structure and action in each Arab state and in Israel itself. Therefore, radical changes took place in the Arab-Israeli struggle.

The study comes up with a number of conclusions, such as the following. Firstly, among the repercussions is that the Hebrew State became an influential regional country, affecting its ties with the international community. More importantly, it became a strategic ally for the US.

Secondly, the central powers of the Arab World shifted from enmity towards Zionism and Israel to diplomatic ties and signed peace accords.

Thirdly, the Arab World adopted peace with the Jewish State, shifting from the liberation of Palestine from Zionism to the establishment of a state on the land of the West Bank and Gaza Strip.

Fourthly, the Arab-Israeli conflict became limited to the Palestinians, followed by the Palestinian Liberation Organization's choice of the peace process and Oslo Agreement.

However, it is difficult to discuss the entire consequences of the 1967 war, as we are still witnessing overall impacts taking shape. In fact, there is an anti-peace tendency. Furthermore, the resulting shift from a conflict of existence to that of border is going back the other way round, due to the settlement activity in the West Bank.

Issue Interview

Former Jordanian PM Taher Al-Masri's Interview

Jordan's Relations and Options after Trump's Jerusalem Decision

Editorial Board

Donald Trump's decision to recognize Jerusalem as Israel's capital and moving the US Embassy from Tel Aviv to the Holy City is considered one of the major political developments since the occupation of its West half in 1948 and its East half in 1967.

To investigate the consequences of the step to the kingdom's international and regional ties as well as relevant options, the MESJ held an interview with HE Former Jordanian Prime Minister Taher Al-Masri, who had also served as Foreign Minister and Minister of the Occupied Territories' Affairs.

Research & Studies

Libyan Political Elites' Role in National Reconciliation

Mohammad Al Sheikh

Today, Libya is in dire need for a comprehensive national reconciliation. The country cannot become stable with the persistence of the current political elites. Some are unqualified, some are unable to do anything and others are not allowed to act towards a real accord.

For the last few years, experience proves, these parties have failed to achieve the above target. Instead, the best and most practical choice for this purpose is to replace the helpless parties with others capable of bearing the responsibility by developing a project void of the tendency for revenge and exclusion, taking political agreement as a foundation.

Such elites should be able to address the non-confidence heritage from the times before and after the fall of Gaddafi. They should agree on a new pact based on the Constitution, which regulates the country's politics. In addition, they have to shoulder the moral, political and social responsibility for facing reality with an innovative mindset of collective cross-national solidarity, employing efficient action plan and mechanisms to save and reconstruct Libya.

Strategic Analysis

1967 Defeat's 50th Anniversary: Consequences and Future Tendencies

Ra'ed Nu'eirart

The present study aims at investigating the main consequences of the 1967 war to the Palestinian-Israeli conflict as well as their repercussions over the past 50 years. Thus, the major question is: How did the defeat consequences affect the future tendencies of the Arab-Israeli conflict? Or what are the key impacts of the general consequences of the defeat? The study argues against the claim that the loss has so far controlled the course of the dispute. The results exceeded the volume of changes regulating the Arab World with the conflict, which are even part of a set

Editorial

Balfour Declaration: What's Next?

Editor in Chief

The Balfour Declaration gained a special significance, due to its vital role in the political, geographic and demographic reality of Palestine over the last 100 years as well as constituting the major political event to create a colonial entity on the land. Since the establishment of Israel, the region has been suffering from turbulences not less serious than those during the British, French and Italian colonization of the Arab World. In addition, in the aftermath of World War II, the new Arab states were weak and lacked independent will and necessary resources to face colonial and Zionist policies alike. The main victim of all these developments was the Palestinian people, who were deprived of independence, robbed 87% of their land and about a million of whom were displaced.

According to the editorial, the context of the pledge is believed to have been supportive to both forces above, taking into consideration the fall of the Ottoman Empire, the outbreak of World War I in 1914 and Sykes-Picot Agreement within war diplomacy in 1916. In spite of the resistance of the Arabs, in general, and the Palestinians, in particular, the British managed to achieve their pledge in collaboration with the international community. They also provided all the means of power and protection to the new entity to survive as long as possible.

The article concludes with an important question about what to do in the next 5 years to counter the outcomes of such a declaration as well as reduce the Israeli stability and expansion in the region in political, economic, military and security terms. The following represent the main recommendations:

- Setting a strategic vision to put an end to the consequences of the pledge
- Persisting in the entire Arab and Islamic boycott of Israel
- Integrating the Palestinian roles between those in the territories occupied in 1948, the West Bank, Jerusalem, the Gaza Strip and the diaspora to confront the Zionist project.

English Abstracts

119	*Scholarly Report : Arab-Regional Relations Symposium: Reality and Prospects* ***Baker Al Bdour***
141 142 146	***Bibliography*** ***Syria Crisis 2015-2017*** - *Arabic References* - *English References* - *New Releases in books* ***Abdel Qader Na'eem***
149	**Arabic Abstracts (for English Section)**
153	***English Section*** **Book Reviews** *Syria, Military-in-Politics and Middle East Wars* ***Marwan Asmar***
--	**English Abstracts (for Arabic Section)**

Contents

page	
7	***Editorial*** *Balfour Declaration: What's Next?* ***Editor***
13	***Research & Studies*** *Libyan Political Elites' Role in National Reconciliation* ***Mohammad Al Shiekh***
35	***Strategic Analysis*** *1967 Defeat's 50th Anniversary: Consequences and Future Tendencies* ***Ra'ed Nu'eirart***
57	***Issue Interview*** *Former Jordanian PM Taher Al-Masri's Interview: Jordan's Relations and Options after Trump's Jerusalem Decision* ***Editorial Board***
71	***File Issue: Palestinian Reconciliation 2017*** *Israeli Stance on Fateh-Hamas Reconciliation* ***Nabeel Odeh***
81	*Palestinian, Arab, Regional and International: Reactions to Palestinian Reconciliation 2017* ***Majdi Abdul Aziz***
89	*Document: Fatah and Hamas Agreement to End Palestinian Division*
93	***Reports and Articles*** *Gulf Crisis 2017: The Other Dimension* ***Arab Crisis Team***
111	*Analysis of Security Council's Vote and General Assembly's Resolution on Jerusalem* ***Anis Qasem*** ***Abdullah Abu Eid***

The views of the contributors do not necessarily represent the positions of the MESJ

Amman – Winter 2018

Copy Rights Reserved to

MESC & JRI

Middle Eastern Studies Journal

P.O. Box 927657 – Amman 11190 – Jordan

Tel: +962-6-4613451 / Fax: 4613452

E-mail: mesc@mesc.com.jo, mesj@mesc.com

http:// www.mesj.com

Middle Eastern Studies

Journal

By Middle East Studies Center

Cordially with the Jordanian Institute for Research & Information

Editor in Chief
Jawad Al- Hamad

Managing Editor
Abdul-Hameed Al-Kayyali

Assistant Editor
Yasmine AL-As'ad

Editorial Board

Abdul Fattah Al-Rashdan
Ahmad Al-Bursan
Ahmad S. Noufal
Ali Mahafza
Ebrahim Abu Arqoub
Mohammad Abu Hammour

Volume 21 **No. 82** **Winter 2018**